

Distr.: General
30 July 2013
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس
لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية
الكونغو الديمقراطية

يشرفني، باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن
جمهورية الكونغو الديمقراطية ووفقاً للفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٢٠٧٨ (٢٠١٢)،
أن أحيل طيه تقرير منتصف المدة لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية.
وأرجو ممتناً توجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة والتقرير المرفق بها
وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أغشين مهديف
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار
١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣.



الرجاء إعادة استعمال الورق

300713 220713 13-36980 (A)



رسالة مؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ موجهة من فريق الخبراء المعني
بجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية بأن يحيلوا تقرير
منتصف المدة الذي أعده الفريق عملاً بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٢٠٧٨ (٢٠١٢).

(توقيع) نلسون ألسالا

(توقيع) دانييل فاهي

(توقيع) هنري فومبا

(توقيع) برنار لولو

(توقيع) ماري بلاماديا لا

(توقيع) إميلي سيرالتا

تقرير منتصف المدة الذي أعده فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا - مقدمة

١ - أبلغ الأمين العام، في رسالته المؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (S/2012/967)، مجلس الأمن بأنه عيّن في فريق الخبراء الأشخاص التالية أسماؤهم: نلسون ألسالا من كينيا (شؤون الأسلحة)؛ وهنري فومبا من الكاميرون (شؤون الجمارك والطيران)؛ وبرنار لولو من بلجيكا (المسائل الإقليمية)؛ وماري بلامادياالا من جمهورية مولدوفا (شؤون الجماعات المسلحة)؛ وإيميلي سيرالتا من فرنسا (شؤون الموارد الطبيعية، وتتولى كذلك دور المنسقة).

٢ - وعيّن الأمين العام، في رسالته المؤرخة ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (S/2013/1)، العضو السادس في الفريق، دانييل فيهي من الولايات المتحدة الأمريكية (الشؤون المالية).

٣ - وعلى إثر مشاورات ثنائية مع أعضاء لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية ومع الدول الأعضاء المعنية في نيويورك، عرض الفريق على اللجنة أولوياته في مجال التحقيق في ١ شباط/فبراير ٢٠١٣. ووصل الفريق إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٩ شباط/فبراير واجتمع مع السلطات الحكومية على المستوى المركزي وعلى مستوى المقاطعات. وفي الفترة من شباط/فبراير حتى أيار/مايو ٢٠١٣، زار الفريق مقاطعات كاتانغا ومانيمبا وكيفو الشمالية وأورينتال وكيفو الجنوبية.

٤ - وأجرى الفريق، خلال الجزء الأول من ولايته، زيارتين رسميتين إلى أوغندا وزيارتين رسميتين إلى رواندا وزيارة رسمية إلى بوروندي. وقام الفريق أيضا بزيارات رسمية إلى ألمانيا وبلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة. ويودّ الفريق أن يعرب عن امتنانه لحكومات تلك البلدان على ما أبدته من استعداد للمساعدة وعلى تعاونها. غير أن الفريق يأسف لعدم سماح حكومة رواندا لاثنين من أعضاء الفريق (خبيرا الفريق لشؤون الجماعات المسلحة وللمسائل الإقليمية) بالاضطلاع بمهام رسمية في أرضها أو الاجتماع بالوفد الرواندي في نيويورك في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

٥ - كذلك يودّ الفريق أن يعرب عن تقديره لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على دعمها وتعاونها المستمر منذ بداية الولاية الحالية.

٦ - ويتمثل دور الفريق في جمع وتحليل جميع المعلومات ذات الصلة بشأن تدفقات الأسلحة والأعتدة ذات الصلة وبشأن الشبكات التي ينتهك عملها حظر الأسلحة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٧ - وعملا بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٢٠٧٨ (٢٠١٢)، يقدم الفريق تقرير منتصف المدة هذا في إطار الوفاء بالتزامه بإبلاغ المجلس، عن طريق اللجنة، بحلول ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣. والغرض من هذا التقرير هو:

(أ) وصف ولاية الفريق ومنهجيته؛

(ب) تحديد إطار تحقيقات الفريق الحالية؛

(ج) تسليط الضوء على ما جرى من أحداث بالغة الأهمية تتعلق بولاية الفريق منذ أن قدم هذا الأخير تقريره النهائي في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (S/2012/843)، بما في ذلك آخر المستجدات بشأن الأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات.

٨ - واستخدم الفريق معايير الإثبات الموصى بها في تقرير الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات (S/2006/997)، معتمدا على وثائق أصلية، وقدر الإمكان على معائنات ميدانية أجراها الخبراء أنفسهم. وتحقق الفريق من المعلومات عن طريق استخدام ما لا يقل عن ثلاثة مصادر مستقلة وموثوق بها. واستخدم الفريق بشكل خاص شهادات أدلى بها شهود عيان من المقاتلين السابقين والحاليين في الجماعات المسلحة وأعضاء المجتمعات المحلية التي شهدت وقوع حوادث. وبالإضافة إلى ذلك، حصل الفريق على سجلات مكالمات هاتفية وكشوف حساب مصرفية وسجلات لتحويل الأموال وصور فوتوغرافية وتسجيلات فيديو وأدلة مادية أخرى تثبت ما توصل إليه من نتائج.

ثانيا - الجماعات المسلحة الكونغولية

ألف - حركة ٢٣ مارس

٩ - قام الفريق، في تقريره النهائي لعام ٢٠١٢ (S/2012/843)، بتوثيق انتهاكات حظر الأسلحة التي ارتكبتها حكومة رواندا وكبار المسؤولين في حكومة أوغندا في دعمهم لمتبردي حركة ٢٣ مارس (الحركة) وحلفائهم. كما أن الفريق، في إطار التزامه باحترام حق الرد، أرفق بهذا التقرير رسالة موجهة من رئيس وزراء أوغندا بشأن النتائج التي توصل إليها الفريق (انظر المرفق ١). ولم يعثر الفريق منذ بداية ولايته الحالية على ما يشير إلى أنه يجري تقديم الدعم إلى المتمردين من داخل أوغندا، ولكنه جمع أدلة تثبت أنه يجري إمداد الحركة

بدعم مستمر، وإن كان محدوداً، من داخل رواندا. وقد كتب الفريق رسالة إلى حكومة رواندا في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣ التمس فيها الحصول على توضيح بشأن هذا الدعم، وهو ينتظر الحصول على رد^(١).

١٠ - وفي أوائل عام ٢٠١٣، أدت الصراعات على القيادة بين زعمي الحركة الخاضعين للجزاءات، الفريق أول بوسكو نتاغاندا ونائبه العميد سلطاني ماكينغا إلى حدوث انشقاق في صفوف الحركة، مما أسفر في نهاية المطاف عن مواجهات بين الفصيلين العسكريين. وبعد أسبوعين من القتال، تمكنت قوات ماكينغا التي يدعمها جنود روانديون مسرّحون من إلحاق الهزيمة بالقوات الموالية لنتاغاندا في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣. وفي الوقت نفسه، فكك مسؤولون روانديون شبكة الدعم والتجنيد التي أنشأها نتاغاندا في رواندا (انظر الفقرتين ١٦-١٧).

١١ - وبعد أن فرّ نتاغاندا و ٧٨٨ من القوات والكوادر السياسية الموالية له إلى رواندا، كافح ماكينغا من أجل إعادة بناء حركة ٢٣ مارس التي تم إضعافها. فقد أصبحت الحركة عاجزة عن السيطرة على كامل أراضيها، وبات أفرادها يعانون ضعفاً في المعنويات ويهربون بال عشرات من صفوفها (انظر الفقرتين ٣١ و ١٤٢). وخلال فترة ولاية الفريق، واصل فصيل الحركة التابع لماكينغا عمليات التجنيد في رواندا وضم الجنود الروانديين المسرّحين إلى صفوفه. كذلك عقد بعض ضباط قوات الدفاع الرواندية اجتماعات مع قادة الحركة وأعاقوا عمليات العودة الطوعية لمقاتليها إلى رواندا.

١ - تحت سيطرة نتاغاندا

١٢ - قاد نتاغاندا، القائد الأعلى لحركة ٢٣ مارس، سرا حركة التمرد من مخبأ قرب الحدود الرواندية، خوفاً من الاعتقال. بموجب أمر اعتقال أصدرته المحكمة الجنائية الدولية، في حين تولى نائبه، ماكينغا، دور القائد الرسمي للحركة (انظر S/2012/843، الفقرة ٦). واضطلع نتاغاندا بدور رئيسي في الحركة عبر إنشاء شبكة تجنيد داخل رواندا، وإقامة تحالفات بين الحركة والجماعات المسلحة الأخرى. واعتباراً من أواخر عام ٢٠١٢، سعى نتاغاندا بشكل متزايد للسيطرة على الحركة واحتكر المناصب القيادية للضباط المواليين له. ولئن كانت الحركة قد سعت إلى تصوير نفسها كحركة سياسية ذات مطالب مشروعة،

(١) تلقى الفريق رداً موسعاً من السلطات الرواندية في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ وهو يعتزم إجراء مزيد من المشاورات مع السلطات بشأن فحوى ذلك الرد خلال النصف الثاني من ولايته.

فإنها، بقيادة نتاغاندا وضباطه المعروفين بانتهكاكهم لحقوق الإنسان^(٢)، لم تكن محاورا ذا مصداقية في المفاوضات التي قادها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في كمبالا.

١٣ - وفي نهاية المطاف، أدت خلافات شديدة وقعت بين نتاغاندا وماكينغا بشأن إدارة الحركة إلى حدوث انشقاق في صفوفها، ثم إلى مواجهة عسكرية مفتوحة. واستخدم نتاغاندا شبكة معارفه داخل رواندا لدعم فصيله المنشق عن الحركة. ومن أجل وقف أنشطة نتاغاندا، اعتقلت السلطات الرواندية بعض الأفراد الذين كانوا جزءا من تلك الشبكة^(٣). كذلك قدم بعض الضباط الروانديين دعما ماديا محدودا إلى ماكينغا بينما كان يسعى إلى هزيمة نتاغاندا.

٢ - الانقسامات الداخلية

١٤ - اشتبك القائدان للمرة الأولى أثناء عملية استيلائهما على غوما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢^(٤). فقد انتقل نتاغاندا إلى المدينة بعد أن وقعت في أيدي المتمردين، رغم أن ماكينغا أشار عليه بعدم القيام بذلك، بحسب ما أفاد به اثنان من كوادر الحركة وسلطات المقاطعة. وأبلغ الرئيس الحالي للحركة، برتراند بيسيموا، الفريق بأن ماكينغا قد أمر جنوده بإخلاء غوما استجابة للضغوط الدولية، ولكن أنصار نتاغاندا حاولوا البقاء في عاصمة المقاطعة. ووفقا لكوادر الحركة وللسياسيين المقربين منها، فإن رئيسها آنذاك وحليف نتاغاندا، جان - ماري رونغا لوغيريرو، قام بشكل أحادي الجانب بترقية العقيد بودوان نغارويي إلى رتبة عميد، ليصبح بنفس رتبة ماكينغا فيكون أكثر قدرة على التأثير فيما يتعلق بصنع القرار.

١٥ - وعقب انسحاب الحركة من غوما في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، استمرت المصاعب التي تواجهها القيادة. واختلف نتاغاندا وماكينغا على تقسيم السلع المنهوبة من غوما (انظر الإطار) وسعى كل منهما إلى تعيين ضباطه وكوادره في المناصب الرئيسية في الحركة^(٥). وبحسب جنود سابقين في الحركة، فقد قام نتاغاندا برشوة ضباط فيها لكسب

(٢) يشمل الضباط الموالون لنتاغاندا العقيد بودوان نغارويي، والعقيد إينوسنت زيموريندا، والمقدم إريك باديج، الذين أضيفت أسماءهم إلى لائحة الأفراد الخاضعين للجزاءات في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ و ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ على التوالي.

(٣) لمزيد من التفاصيل بشأن شبكة نتاغاندا، انظر الوثيقة S/2012/843، الفقرة ٣٠.

(٤) كان قد حصل اشتباك بين نتاغاندا وماكينغا في أعقاب إلقاء القبض على القائد العسكري السابق للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، الفريق أول لوران نكوندا، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وتعرض نكوندا للخيانة من نتاغاندا، الذي تولى منصبه.

(٥) اتهم نتاغاندا ماكينغا بالحصول على رشاوى من الوفد الكونغولي في كمبالا من أجل الاندماج ضمن الجيش الكونغولي. وفرض نتاغاندا وجود معاونه العسكري، العقيد أليكس ماسوزيرا، في الوفد السياسي عن الحركة ليبلغه بأنباء المفاوضات. وكان للعقيد ماسوزيرا دور بارز في عمليات تهريب المعادن الواسعة النطاق قبل التمرد الذي شهدته عام ٢٠١٢ (انظر S/2011/738، الفقرة ٦١٣).

ولأنهم وتمكن من حشد معظم ضباط الحركة حوله. وأعلنت كوادر سياسية سابقة في الحركة وأحد داعميها أن نتاغاندا قام بعمليات تجنيد في رواندا (انظر S/2012/843، الفقرتان ٢٢ و ٢٣) وظل لديه أنصار داخل الجيش الرواندي.

١٦ - ووفقا لكوادر الحركة وضباط سابق في الجيش الرواندي وضباط سابق في الحركة وأحد المتعاونين معها واثنين من المسؤولين السياسيين الكونغوليين، فإن المسؤولين الروانديين الذين كانوا يؤيدون نتاغاندا في السابق، والذين لم يعد بمقدورهم السيطرة على شبكته في رواندا ولا على ما يرتكبه من أفعال في جمهورية الكونغو الديمقراطية الوطنية، قرروا تنحيته جانبا من صفوف الحركة وتفكيك شبكة الدعم التي أنشأها في رواندا. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، اعتقلت السلطات الرواندية ضابطا في الجيش الرواندي هو العقيد جومبا غاكومبا، نظرا إلى الصلات الوثيقة الذي تربطه بنتاغاندا، وذلك بحسب ضباط سابقين في الجيش الرواندي وأحد المتعاونين مع الحركة (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٨٣). وعلم الفريق من عضو سابق في الجبهة الوطنية الرواندية وضابطين سابقين في الجيش الرواندي ومسؤول سياسي موالٍ لنتاغاندا أن جون روسياهاانا، وهو أسقف وحليف لنتاغاندا في رواندا قام بحشد السياسيين وجمع الأموال للحركة (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٣٠)، قد اضطر إلى وقف تعاونه. والتمس الفريق توضيحات من حكومة رواندا بشأن هذه المسألة، وما زال ينتظر الرد.

١٧ - وأعلن ضباط في الجيش الرواندي وأحد كوادر الحركة وعنصران متعاونان معها أن السلطات الرواندية قامت، في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٣، باعتقال غافيشي سيميكور وتيو بيتوايكي، اللذين يشكلان جزءا من شبكة نتاغاندا للتجنيد والدعم في غيسيني، بينما كانا يحاولان مساعدة نتاغاندا من رواندا عبر تزويده بكميات صغيرة من الذخيرة والطعام واللوازم الطبية خلال الأعمال العدائية التي اندلعت بين الفصيلين في كيبومبا.

نهب غوما

نفذت حركة ٢٣ مارس، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، عمليات نهب واسعة النطاق بينما كانت في غوما. وعلم الفريق من كوادز من الحركة وعدة سياسيين أن نتاغاندا والرئيس السابق للحركة، جان - ماري رونيغا لوغيريرو، عيّنا أعضاء موالين للحركة في وظائف في مكاتب الجمارك الكونغولية على الحدود بين غوما وغيسيني برواندا، حيث قاموا بسرقة نقود وسلع أخرى (انظر المرفق ٢). وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أودع لوغو كوبو، وهو شريك لنتاغاندا في مجال الأعمال (انظر S/2011/738، الفقرة ٦٠١)، مبلغ ٣٨ ٠٥٠ دولارا في حساب في مصرف إكويتي الواقع بجوار الحدود في غيسيني (انظر المرفق ٣). واتصل الفريق بمصرف إكويتي للحصول على مزيد من التفاصيل.

ونظم نغاروبي، الموالي لنتاغاندا، عملية نهب منظمة للمكاتب والمركبات الحكومية (انظر المرفق ٤). واحتجز ضباط موالون لماكينغا دبابة من طراز T55 تنتمي إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر المرفق ٥)، بالإضافة إلى مجموعة واسعة النطاق من الأسلحة الثقيلة ومدافع الهاون التابعة للجيش الكونغولي (انظر المرفق ٦). وجاء في تقرير أعدته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن قيمة السلع التي سرقها الحركة من المكاتب الحكومية تقدر بما يزيد على ٣ ملايين دولار (انظر المرفق ٧). وفي نيسان/أبريل، لاحظ الفريق وجود شاحنات مسروقة في غوما تم إيقافها في بوناغانا التي تسيطر عليها الحركة، على الحدود مع أوغندا (انظر المرفق ٨).

٣ - الانقسام بين فصلي الحركة

١٨ - انقسمت حركة ٢٣ مارس إلى فصليين في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣. وتمركز نتاغاندا وضباطه في كيبومبا الواقعة على مسافة ٢٧ كيلومترا إلى الشمال من غوما (انظر المرفق ٩) في حين ظل ماكينغا مسيطرا على رومانغابو الواقعة على مسافة أبعد شمالا (انظر المرفق ١٠). وأفاد موالون سابقون لنتاغاندا بأن هذا الأخير قد أصبح كثير الشك، خائفا من الاعتقال، وزاد الحماية الخاصة به. واحتفظ نتاغاندا بولاء معظم قوات الحركة. وعلم الفريق من "وزير مالية" الحركة، إفريم بويشي، أن رونيغا أخذ معه معظم أموال الحركة، قبل الانضمام إلى نتاغاندا في كيبومبا. واحتفظ ماكينغا بمعظم مخزون الحركة من الأسلحة والذخيرة.

١٩ - وأنكر رئيسا فصيلي الحركة تعاونهما مع نتاغاندا. وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، علم الفريق من رئيس فصيل الحركة التابع لماكينغا برتران بيسيموا أن قادة الحركة اكتشفوا أن نتاغاندا يختبئ في منطقة خاضعة لسيطرة الحركة. وفي ٢٧ شباط/فبراير، أصدر بيسيموا بيانا اهتم فيه رونيغا بمنح نتاغاندا "الزخم السياسي الذي يخوّله التأثير على قرارات حركة ٢٣ مارس"، وأعلن عدم اعترافه به رئيسا (انظر المرفق ١١). غير أن رونيغا أنكر، في مقابلة مع الفريق، تحالفه مع نتاغاندا، وقال إنه لم يره منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٢٠ - وفي أواخر شباط/فبراير ٢٠١٣، حاول نتاغاندا الإعداد لخطة انسحاب نحو ماسيسي. وأفاد أحد الموالين لنتاغاندا وضابط سابق من الحركة وعنصر متعاون معها أن نتاغاندا كان يجري اتصالات منتظمة مع عضو سابق في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، هو العقيد فرانسوا موداغونغا، قائد الكتيبة ٨١٢ في الجيش الكونغولي، الذي يوجد مقره في كيتشانغا. وبالتعاون مع موداغونغا، أرسل نتاغاندا نحو ٥٠ رجلا للإعداد لفراره في نهاية المطاف إلى ماسيسي وجمع الذخيرة من مخابئ الأسلحة التي أنشأها هناك (انظر الفقرات ١١٧-١٢٣).

٤ - الاشتباك بين فصيلي الحركة

٢١ - في ٢٨ شباط/فبراير، اندلع القتال بين فصيلي حركة ٢٣ مارس. وفي حين أكد بعض الضباط الروانديين لنتاغاندا أنهم سيساعدونه، فقد أعلن ثلاثة ضباط سابقين في الجيش الرواندي وأحد كوادر الحركة وعنصر متعاون معها ومسؤول سياسي كونغولي أنهم قرروا في الواقع دعم ماكينغا.

٢٢ - وساعد جنود روانديون مسرّحون ماكينغا في تحركاته ضد نتاغاندا. وأكد عضوان حاليان في الحركة وعنصر متعاون معها أن مجموعات من الجنود الروانديين المسرّحين قد تسللت إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال أسبوعي القتال لمساعدة ماكينغا. وشهد خمسة ضباط سابقين من الحركة، كل على حدة، وصول مجموعات صغيرة من الرجال من رواندا. وأسندت إليهم على الفور أدوار عسكرية محددة وانضموا إلى صفوف قوات ماكينغا في حربها ضد قوات نتاغاندا^(٦). والتمس الفريق توضيحا بشأن هذه المسألة من حكومة رواندا وهو ينتظر ردا.

(٦) أبلغت هذه المصادر نفسها الفريق بأن هذا النوع من إسناد الأدوار العسكرية فورا لا يجري إلا إذا كان لدى المجندين خبرة سابقة في المجال العسكري أو الشرطي، بخلاف المجندين الذين يفتقرون إلى الخبرة والذين ألحقوا ببرنامج تدريب.

٢٣ - واكتسب ماكينغا ميزة تكتيكية لأنه كان يسيطر على معظم الأسلحة الثقيلة التي تم نهبها في غوما، بالإضافة إلى الأسلحة التي استولت عليها الحركة خلال عمليات سابقة ومخزون الحركة من الذخيرة. واستخدم قاداته دبابة وقاذفة صواريخ متعددة الفوهات ورشاشات ثقيلة من عيار ١٤,٥ ملم لدفع جنود نتاغاندا نحو الحدود الرواندية. ووفقا لضباط في الحركة وضابط سابق فيها وعضو مدني فيها، ساعد أربعة جنود روانديين مسرّحين قوات ماكينغا على تشغيل الأسلحة الثقيلة.

٢٤ - كذلك ضلّل الضباط الروانديون نتاغاندا إعلاميا، مما عجّل بهزيمته. ووفقا لما ذكره ضابطان سابقان في الجيش الرواندي وضابط في الحركة وضباط سابقون فيها وأحد الموالين لنتاغاندا، فقد اجتمع بعض ضباط الجيش الرواندي مع نتاغاندا في أوائل آذار/مارس ٢٠١٣، قبل المعركة النهائية، ووعدوه بتقديم الدعم له عبر تزويده بالقوات والذخيرة. وأفاد جنود سابقون في الحركة قاتلوا جنبا إلى جنب مع نتاغاندا أن القوات الخاصة الرواندية التي كانت قد نُشرت على طول الحدود زودت نتاغاندا بالذخيرة في بداية القتال، مما جعله يعتقد بأنه يتمتع بدعم من الجيش الرواندي.

٢٥ - وأخير ضابطان سابقان في الحركة وجندي سابق فيها الفريق أتهم سمعوا بالصدفة اتصالات هاتفية منتظمة بين نغارويي وضباط في الجيش الرواندي خلال ذلك الأسبوع، وقد أكد نغارويي لقواته على إثر ذلك أنها ستتلقى الدعم من رواندا. غير أنه بات من الواضح، مع تقدم العمليات القتالية، أن الذخيرة لن تصل. وبحسب ثلاثة جنود سابقين في الحركة، فإن جنود نتاغاندا الذين حاولوا الفرار إلى رواندا خلال الأسبوع الذي بدأ في ١١ آذار/مارس ٢٠١٣ قد تم القبض عليهم من جانب الجيش الرواندي على الحدود وتم تسليمهم إلى قوات ماكينغا.

٥ - استسلام فصيل نتاغاندا

٢٦ - فرّ نتاغاندا إلى رواندا بعد أن كادت الذخيرة تنفذ من قواته. ووفقا لثلاثة عناصر موالية له وضباط سابقين من الحركة وجنود قاتلوا جنبا إلى جنب معه، خاف نتاغاندا من أن يقتله جنود الجيش الرواندي الذين تم نشرهم على طول الحدود. كذلك علم الفريق من نائب ماكينغا، العقيد إنوسانت كاينا، وهو من الأفراد الخاضعين للجزاءات، أن هذا الأخير كان يخطط لقتل نتاغاندا. وأفاد ضابطان مواليان لماكينغا أيضا بأن هذا الأخير قد أمر قواته بقتل نتاغاندا.

٢٧ - وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣، عبر نتاغاندا الحدود خلصة إلى رواندا مستخدما طريقا صغيرا في منطقة غاسيزي بصحبة مرافق. وعلم الفريق من أربعة من عناصر قوات نتاغاندا

ومسؤولين سياسيين موالين لنتاغاندا وثلاثة أعضاء من الحركة وأحد أفراد عائلة نتاغاندا أن هذا الأخير قد وصل إلى كيغالي بمساعدة أسرته ووصل إلى سفارة الولايات المتحدة في ١٨ آذار/مارس، حيث طلب نقله إلى المحكمة الجنائية الدولية، دون معرفة مسبقة من السلطات الرواندية. وبعد ذلك، أُلقت السلطات الرواندية القبض على أحد الأفراد المشتبه بقيامهم بمساعدة نتاغاندا على الهروب واستجوبت زوجته وأخيه^(٧).

٢٨ - ووفقا لآلية التحقق المشتركة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، فإن ٧٨٨ فردا يتضمّنون ٧١٨ عنصرا^(٨) من قوات نتاغاندا و ٧٠ من الكوادر السياسية بدأوا بعبور الحدود إلى رواندا في ١٥ آذار/مارس من خلال نقطتي كابوهانغا وغاسيزي الحدوديتين. وسلّم نحو ٥٠٠ جندي أنفسهم لماكينغا في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ١٦ آذار/مارس (انظر المرفق ١٢). وقام جنود الجيش الرواندي بتزعم سلاح قوات نتاغاندا الذين دخلوا رواندا. وفي رسالة موجهة إلى الفريق في نيسان/أبريل ٢٠١٣، أكدت حكومة رواندا أنه "تم نزع سلاح جميع المقاتلين في حركة ٢٣ مارس لدى وصولهم إلى إقليم رواندا". وبحسب السلطات الرواندية، فقد سلم المقاتلون أكثر من ٤٠٩ قطعة سلاح، بما في ذلك ٣٣٣ رشاشا قصيرا (انظر المرفق ١٣).

٢٩ - وتضمن فصيل الحركة التابع لنتاغاندا الذي عبر الحدود إلى رواندا في ١٥ و ١٦ آذار/مارس خمسة أفراد خاضعين للجزاءات. وفي حين نُقل نتاغاندا في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣ من كيغالي إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، فقد قامت السلطات الرواندية في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بنقل رونيغا ونغارويي والعقيد إينوسنت زيموريندا والعقيد إريك باديج إلى نغوما التي تبعد عن الحدود الكونغولية نحو ٣٠٠ كلم. وقد أصدرت السلطات الكونغولية أوامر بإلقاء القبض على هؤلاء الأفراد الخاضعين للجزاءات. وفي ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣، زار الفريق أعضاء الحركة السابقين في رواندا. وسلم المسؤولون الروانديون الفريق قائمة بالأفراد الذين عبروا إلى أراضيها (انظر المرفق ١٤).

٣٠ - وتشير تقديرات الفريق، استنادا إلى إفادات ضباط سابقين في الحركة وموظفين طبيين فيها، إلى أن أكثر من ٢٠٠ مقاتل من كلا الفصيلين لقوا حتفهم خلال القتال.

(٧) في عام ٢٠١٢، يسّر أخ نتاغاندا سفر المجندين عبر فندق نتاغاندا، بوشوكور، في كينغي بروناندا. انظر S/2012/843، الفقرة ٢٢.

(٨) أبلغ دبلوماسي أجنبي الفريق بهذا الرقم أيضا كما ورد الرقم نفسه في تقرير نشر في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣ في صحيفة "نيو تايمز" الصادرة من كيغالي.

وأفادت المصادر نفسها بأن أكثر من ٥٠ شخصا قد أصيبوا بجروح في المنطقة الخاضعة لسيطرة ماكينغا وأن بعض الجرحى في المنطقة الخاضعة لسيطرة نتاغاندا قد أعدموا بناء على أوامر هذا الأخير (انظر الفقرة ١٣٠). وأبلغت السلطات الرواندية الفريق بأن ١٥٩ من أنصار نتاغاندا الذين عبروا الحدود إلى رواندا قد أصيبوا بجروح.

٦ - تحت سيطرة ماكينغا

٣١ - خلّفت هزيمة نتاغاندا خصمه ماكينغا مع حركة تعاني من الضعف وتتألف من نحو ١٥٠٠ جندي منتشرين على مساحة تتجاوز مساحتها ٧٠٠ كلم. وفي الفترة من ٢٠ آذار/مارس حتى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣، سلّم ما مجموعه ٢٤٦ مقاتلا من الحركة أنفسهم إلى قسم نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسلم العديد من المقاتلين الآخرين أنفسهم إلى الجيش الكونغولي أو لاذوا بالفرار. وبالإضافة إلى ذلك، خسرت الحركة دعم القادة والمجتمعات المحلية من مؤيدي نتاغاندا في شمال رواندا ولم تعد تستفيد مما أنشأه من شبكات تجنيد وشبكات مالية. وبسبب نقص القوات، اضطر ماكينغا إلى إخلاء عدة مواقع تابعة للحركة، مما فتح المجال أمام القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ونياتورا لشن غارات في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة (انظر المرفق ١٥).

٣٢ - وسعى ماكينغا إلى زيادة قوة الحركة من خلال القيام بعمليات تجنيد في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا. وبفضل المساعدة المقدمة من بعض المسؤولين الروانديين المتعاطفين، تمكّن ماكينغا من الاضطلاع بعمليات تجنيد في رواندا، ولكن المسؤولين الأوغنديين أحبطوا عدة محاولات قامت بها الحركة للقيام بعمليات تجنيد على أراضيها. وعلى الرغم من عمليات التجنيد التي جرت مؤخرا، فإن المحاولة الفاشلة التي قامت بها الحركة في نهاية شهر أيار/مايو ٢٠١٣ لاستعادة موقع هام للجيش الكونغولي قرب غوما تبين عدم قدرة الحركة حاليا على الاضطلاع بعمليات عسكرية منسقة واسعة النطاق.

٧ - التحضير لعمليات عسكرية جديدة

٣٣ - بعد تفكيك فصيل الحركة التابع لنتاغاندا، استؤنفت في حزيران/يونيه ٢٠١٣ في كمبالا المفاوضات بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وفصيل الحركة التابع لماكينغا. وعلى الرغم من أن ماكينغا وعد جنوده بإدماجهم في الجيش الكونغولي بعد أن هزم نتاغاندا، فإن ثمانية جنود سابقين أجرى الفريق مقابلات معهم أفادوا بأن ماكينغا يخطط لتنفيذ هجوم جديد في غوما.

٣٤ - وبعد أن اتخذ مجلس الأمن في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣ القرار ٢٠٨٩ (٢٠١٣) الذي أذن فيه بنشر لواء في إطار قوة تدخل لتحييد الثوار الكونغوليين ونزع سلاحهم، بعث قائدا الحركة رسائل إلى جنوب أفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة، وهما البلدان المساهمان بقوات، لثنيهما عن إرسال قواتهما إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر المرفق ١٦).

٣٥ - وبحسب جنود سابقين في الحركة، فقد نظمت الحركة دورات تدريب عسكري في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٣ شملت التدريب على أساليب حرب المدن وحرب العصابات لحماية أنفسهم في مواجهة اللواء التابع لقوة التدخل. وعلم الفريق من أعضاء حاليين وسابقين في الحركة أن جميع الكوادر السياسية في الحركة حضرت، في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٣، دورة تدريب مدتها أسبوع في مجال القيادة والإدارة، أوكل المتمردون خلالها بأداء مهام إدارية رئيسية في حالة استعادة السيطرة على غوما.

٨ - التجنيد

٣٦ - يشير الفريق إلى أن عمليات التجنيد التي تقوم بها الحركة في رواندا قد انخفضت منذ تفكيك شبكة التجنيد التابعة لتاغاندا. كما أن قادة المجتمعات المحلية في شمال رواندا الذين كانوا يدعمون تاغاندا أوقفوا تعاونهم مع الحركة. غير أن أحد الكوادر السياسية الحالية في الحركة وضباط سابقين فيها وقادة محليين أفادوا بأن نحو ٢٠٠ من المجندين الجدد الذي يشملون أفراد من مخيمات اللاجئين في رواندا وغيرهم - بما في ذلك الأطفال - من إقليمي روتشورو وماسيسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد انضموا إلى صفوف الحركة منذ نهاية آذار/مارس ٢٠١٣. كذلك سعت الحركة إلى تجنيد أفراد من مخيمات للاجئين في غرب أوغندا (انظر الفقرة ٣٩).

٣٧ - ومنذ منتصف شباط/فبراير ٢٠١٣، أجرى الفريق مقابلات مع ٦٦ من ضباط الحركة وجنودها الذين سلّموا أنفسهم، وبينهم ٢٣ مواطنا روانديا. وفي الفترة من ١ كانون الثاني حتى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣، قام قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بترع سلاح ٥٧ جنديا سابقا في الحركة أعلنوا أنهم مواطنون روانديون، وبإعادتهم إلى وطنهم^(٩). غير أن مسؤولا في مخيم موبوتو للتسريح في رواندا أبلغ الفريق أثناء

(٩) خلال الفترة نفسها، قام القسم أيضا بإعادة مواطن أوغندي ومواطن كيني سلّما نفسيهما بعد الهروب من الحركة إلى وطنيهما.

الزيارة التي قام بها هذا الأخير في أيار/مايو ٢٠١٣ إلى موبوتو أنه لم يصل إلى المخيم أي مقاتلين سابقين من الحركة.

٣٨ - وأخير أربعة عشر جنديا سابقا في الحركة الفريق بأن المواطنين الروانديين الذين فروا من الحركة وسعوا للعودة مباشرة إلى رواندا قد أُجبروا، على يد ضباط في الجيش الرواندي، على العودة إلى صفوف الحركة. وقد أجبر جنود في الجيش الرواندي اثنين من أولئك الجنود على العودة إلى صفوف الحركة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهرب أحدهما إلى رواندا في آذار/مارس إلى جانب أربعة جنود في الحركة. وقال إن جنود الجيش الرواندي قاموا فوراً بإعادة مجموعته إلى الحدود الكونغولية وسلموها إلى قادة الحركة الذين سجنوا أفرادها في رومانغابو. وأبلغ الجندي الآخر في الحركة الفريق بأنه فر من الحركة في كانون الثاني/يناير وألقى عليه القبض في رواندا ضباط في الجيش الرواندي أعادوه إلى الحركة. وفي نيسان/أبريل، كان جندي سابق آخر في الحركة شاهدا على قيام جنود في الجيش الرواندي بإعادة مجموعة تتألف من عشرة جنود إلى ماكينغا بعد محاولتهم الفرار إلى رواندا.

٣٩ - كذلك كانت الحركة تجري عمليات تجنيد محدودة النطاق. وأجرى الفريق مقابلات مع ثلاثة مواطنين أوغنديين قام بتجنيدهم في كيمبالا في أيار/مايو ٢٠١٣ عميل تابع للحركة يُدعى موفوروكي، ثم هربوا لاحقا. وكان موفوروكي قد وعدهم بفرص عمل مدرة للربح في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولدى وصولهم إلى مركز بوناغانا الحدودي، تم تسليمهم إلى عميل آخر تابع للحركة، يدعى السيد كازونغو، نقلهم عبر الحدود إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلمهم إلى قادة الحركة. وهدد القادة بإطلاق النار على المجندين عندما احتجوا. وأبلغ مسؤولون أوغنديون الفريق بأنهم قاموا في ٧ أيار/مايو ٢٠١٣ باعتقال سبعة أفراد يشبه بقيامهم بعمليات تجنيد لصالح الحركة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، هرب ستة مواطنين أوغنديين من الحركة وسلموا أنفسهم إلى قسم نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٩ - تسلل الجنود الروانديين المسرّحين

٤٠ - في عام ٢٠١٣، انضم الجنود الروانديون المسرّحون إلى الحركة^(١٠). وأفاد ثلاث ضباط سابقين في الجيش الرواندي و ١٠ جنود سابقين في الحركة وخمسة ضباط سابقين

(١٠) في رواندا، أصبح معظم الجنود المسرّحين من الجيش الرواندي والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا جزءا من القوات الاحتياطية في الجيش الرواندي (انظر S/2012/843، الفقرة ٢٠).

فيها أن عملاء الحركة قد قاموا بتجنيد جنود مسرّحين في رواندا. ومنذ شباط/فبراير، أجرى الفريق مقابلات مع ثلاثة جنود روانديين مسرّحين أفادوا بأنه قد تم تجنيدهم على يد ضباط في الجيش الرواندي متعاطفين مع الحركة. وبحسب ثلاثة ضباط سابقين في الجيش الرواندي وعنصر متعاون مع الحركة وعضو حالي فيها، فإن ضباط الجيش الرواندي يسيّروا عمليات التجنيد داخل رواندا عن طريق الطلب إلى كبار الضباط المسرّحين على مستوى المقاطعة العمل مع الزعماء المحليين لضم الجنود الروانديين المسرّحين إلى صفوف الحركة. وعلم الفريق من ضباط سابقين في الجيش الرواندي وأحد كوادر الحركة وضابط سابق فيها أن الحركة قد جندت، في موسانزي وروبابو، جنود سابقين من الجيش الرواندي وجنود من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

٤١ - ومنذ آذار/مارس ٢٠١٣، علم الفريق من ضباط سابقين في الحركة بانضمام جنود مسرّحين إليها في مجموعات يتراوح عدد عناصرها بين ٥ عناصر و ٣٠ عنصرا، وكان الزعماء المحليون في منطقتي تشانزو وكابوهانغا شهودا على ذلك أيضا. وبمجرد وصول المجندين إلى المنطقة التي تسيطر عليها الحركة، حصلوا على ملابس عسكرية ومُنحوا رتبا عسكرية وأسلحة في مقر الحركة في تشانزو ورومانغابو^(١١). وفي وقت لاحق، قُدمت لهم إحاطة في تشانزو وقُسموا إلى ألوية. وعلم الفريق من كوادر حالية وسابقة في الحركة أن الجنود المسرّحين كانوا في الغالب يؤدون مهام محددة مثل تشغيل الأسلحة الثقيلة.

٤٢ - وقُتل جنود روانديون مسرّحون على الخطوط الأمامية للحركة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحصل الفريق على هويات وعناوين سبعة أسرى مقيمة في قريتي بوغوغوي وموكاريم الواقعتين في شمال رواندا واللتين حارب أبنائهما في صفوف الحركة باعتبارهم جنود مسرّحين ولقوا حتفهم أثناء القتال الذي دار بين ماكينغا وبتاغاندا.

٤٣ - وأجرى الفريق، منذ بداية ولايته الحالية، مقابلات مع جندي حالي في الجيش الرواندي كان قد اعتقل في جمهورية الكونغو الديمقراطية في نهاية عام ٢٠١٢. غير أن الفريق لم يرقم، منذ سقوط غوما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، بتوثيق أي حالة قامت فيها وحدات الجيش الرواندي بتقديم الدعم الكامل إلى الحركة (انظر S/2012/348/Add.1، الفقرة ٣١).

(١١) يقع المقر الإداري للحركة في رومانغابو والمقر العسكري في تشانزو.

عملية موتاهو

في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٣، قبل ثلاثة أيام من زيارة الأمين العام إلى غوما، حاولت حركة ٢٣ مارس الاستيلاء على تلة موتاهو، التي تشكل أحد المواقع التي يستخدمها الجيش الكونغولي لحماية غوما، غير أن هذه المحاولة باءت بالفشل (انظر المرفق ١٧). وأفاد أعضاء حاليون وسابقون في الحركة أن هذه الأخيرة أعادت نشر قواتها باتجاه غوما، وأخلت مواقع أخرى (انظر المرفق ١٨). كذلك نقل المتمردون أسلحتهم الثقيلة جنوباً (انظر المرفق ١٩).

غير أن المتمردين، لدى مواجهتهم مقاومة شديدة من الجيش الكونغولي، انسحبوا إلى مواقعهم الأصلية. ووفقاً لضباط سابقين في الحركة شاركوا في القتال، فقد نفذت ذخيرة جنود الحركة ولم يكن بحوزتهم صواريخ وقذائف، وقتل منهم ٤٠ عنصراً وجرح أكثر من ٣٠ عنصراً فأجبروا على إعلان وقف إطلاق نار أحادي الجانب بعد أن أخفقوا في الحصول على ما كانت رواندا قد وعدتهم بتوفيره من دعم من القوات والذخيرة (انظر المرفق ٢١).

وفي ٢١ و ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣، أطلقت الحركة خمس طلقات مدفعية من عيار ١٢٢ ملم على منطقة شديدة الكثافة السكانية في غوما ومخيم مونغونغو للمشردين داخلياً (انظر المرفق ٢١). وعلم الفريق من اثنين من أعضاء الحركة وثلاثة جنود سابقين فيها شاركوا في القتال أن إطلاق النار على هدف مدني كان نتيجة خطأ ارتكبه مشغل الأسلحة (انظر الفقرة ١٣١).

وفي أوائل حزيران/يونيه ٢٠١٣، علم الفريق من عضو حالي في الحركة وعنصرين متعاونين معها أن قوات الحركة وصلت إلى مواقع متقدمة تقع قرب غوما. ووفقاً للمصادر نفسها، خلال اجتماع عقد في ١ حزيران/يونيه، أخبر ماكينغا قواته أن العمليات في غوما سوف تُستأنف.

١٠ - اجتماعات مع ضباط الجيش الرواندي

٤٤ - وردت إلى الفريق معلومات تفيد بأن قادة حركة ٢٣ مارس كانوا يجتمعون بانتظام مع ضباط الجيش الرواندي. وعلم الفريق من ثلاثة ضباط سابقين في الحركة وأحد الكوادر السابقة فيها وعدة سلطات محلية أن هؤلاء قد شهدوا، في الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو ٢٠١٣، اجتماعات بين العقيد كاينا ويوسف مبونيزا من جهة وضباط في الجيش الرواندي من جهة أخرى على الحدود مع كابوهانغا. وأفاد أعضاء حاليون وسابقون في

الحركة أن بعض ضباط الجيش الرواندي أو ممثليهم سافروا أيضا إلى تشانزو أو رومانغابو لعقد اجتماعات مع ماكينغا.

١١ - الأسلحة والذخائر التي تستخدمها الحركة

٤٥ - علم الفريق من ضباط في الجيش الكونغولي وأعضاء من حركة ٢٣ مارس أن الحركة استولت، لدى مغادرتها غوما في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، على كمية كبيرة من الصواريخ وقذائف الهاون والذخيرة. غير أن أعضاء حاليين وسابقين في الحركة أفادوا بأنه رغم أن الكثير من الذخيرة التي سرقها المتمردون في غوما لا يزال موجودا في مخازن الحركة، فإن هذه الذخيرة لا تتطابق دائما مع أنواع الأسلحة التي كان المتمردون يستخدمونها.

١٢ - التمويل

٤٦ - وفقا لكوادر حركة ٢٣ مارس، مَوَّلَ نتاغاندا ورونيغا الحركة من خلال شبكة من فرادى الداعمين والصفقات التجارية. وقد استخدم كل منهما جزءا من إيراداته لرشوة ضباط الحركة للانضمام إلى صفوفه. وعلم الفريق من ضباط في الحركة كانوا في السابق يؤيدون نتاغاندا أنهم قبضوا مرتبات خلال الأشهر الأخيرة التي قضاها هذا الأخير في صفوف الحركة لأنه حاول شراء ولاءهم. وأفاد جميع الضباط والجنود الذين أجرى الفريق معهم مقابلات من الذين هربوا من فصيل الحركة التابع لماكينغا وسلّموا أنفسهم أنهم لم يقبضوا مرتبات خلال عملهم تحت إمرة ماكينغا.

٤٧ - وبحسب أعضاء حاليين وسابقين في الحركة، لا تزال هذه الأخيرة تفرض ضرائب على الشاحنات التجارية التي تحتاز نقاط العبور في كيبومبا وكيوانجا والحدود في بوناغانا. وتعدّ هذه الضرائب حاليا المصدر الرئيسي للإيرادات بالنسبة للحركة، حيث تتراوح الضرائب على الشاحنة الواحدة بين ٢٠٠ دولار و ١ ٠٠٠ دولار، بحسب حمولتها (انظر المرفق ٢٢). وتكسب الحركة، بحسب ما يفيد به أعضاؤها، ما متوسطه ٦ ٠٠٠ دولار يوميا أو ١٨٠ ٠٠٠ شهريا من هذه الضرائب. ومنذ استسلام نتاغاندا، حاول ماكينغا إعادة تنظيم الشؤون المالية للحركة (انظر المرفق ٢٣).

باء - الجماعات المسلحة المتحالفة مع حركة ٢٣ مارس

٤٨ - منذ عام ٢٠١٢، سعت حركة ٢٣ مارس إلى إنشاء ائتلاف واسع من الجماعات المسلحة، إذ كانت تتوقع أن شن هجمات متزامنة على عدة جهات سوف يثقل كاهل الجيش الكونغولي. وفي عام ٢٠١٣، استمرت الحركة في إثارة الاضطرابات الأمنية بينما

كان ممثلوها يجلسون إلى طاولة التفاوض في كمبالا. وكان هدف الحركة هو أن تبرهن على وجود مشكلة كبيرة تتعلق بالحكم في جمهورية الكونغو الديمقراطية تبدو غير ذات صلة بالحركة. وإثر استيلاء الحركة على غوما لمدة قصيرة، وسع المتمردون نطاق تحالفاتهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مستخدمين الأراضي الرواندية في ذلك. وبعد استسلام نتاغاندا، عزز ماكينغا تعاون الحركة مع معظم الجماعات المسلحة التي كان رونيغا ونتاغاندا قد حشدها في الأصل. غير أن الكثير من تحالفات الحركة لم يعمّر طويلا، لأن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية نجحت في أسر أو تجميع العديد من حلفاء الحركة الناشطين في كيفو الجنوبية ومنطقة بيني.

١ - اتحاد القوى الثورية الكونغولية

٤٩ - وثق الفريق، في تقريره النهائي لعام ٢٠١٢، محاولات الحركة الرامية إلى كسب حلفاء في كيفو الجنوبية (انظر S/2012/843، الفقرات من ٦٩ إلى ٨١). غير أن تلك التحالفات لم تؤد إلى تحقيق مكاسب كبيرة لأن الحركة تفتقر إلى الدعم الشعبي في كيفو الجنوبية. وبعد انسحاب الحركة من غوما في ١ كانون الأول/ديسمبر، تواصلت مبادراتها الرامية إلى فتح جبهة ثانية في كيفو الجنوبية. وحاول غوستاف باغاياموكوي تادجي، وهو ناشط سياسي وموظف سابق بالبنك المركزي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، أن ينظم الجماعات المسلحة في كيفو الجنوبية باسم الحركة.

٥٠ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٢، سافر باغاياموكوي إلى المناطق التي تسيطر عليها الحركة للاجتماع مع العقيد ألبير كاهاشا، الذي ينحدر من كيفو الجنوبية وانضم إلى الحركة في روتشورو في كيفو الشمالية. وقرر قادة الحركة أن يصبح كاهاشا القائد العسكري للحركة في كيفو الجنوبية (انظر المرفق ٢٤). ونسّق ماكينغا انتقال كاهاشا إلى كيفو الجنوبية برفقة باغاياموكوي. وبحسب باغاياموكوي وأحد معاونيه وأحد كوادرات الحركة الحاليين، سافر كاهاشا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ عبر رواندا، حيث عقد سلسلة من الاجتماعات عاد عقبها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعد محاولة فاشلة للاندماج في الجيش الكونغولي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، فرّ كاهاشا إلى إقليم والونغو في كيفو الجنوبية وواصل تعاونه مع الحركة.

٥١ - وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أنشأ كاهاشا وباغاياموكوي جماعة سياسية عسكرية، هي الدينامية الشعبية من أجل التغيير، بهدف توحيد جماعات مسلحة مختلفة تحت راية الحركة. وتضمن الإعلان الذي وقعه باغاياموكوي وكاهاشا في تلك المناسبة عبارة

”أُرسل إلى حركة ٢٣ مارس للموافقة عليه“، ودعا إلى حل جميع المؤسسات الكونغولية (انظر المرفق ٢٥).

٥٢ - وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، سافر باغاياموكوي من جديد إلى بوناغانا التي تسيطر عليها الحركة، للمشاركة في اجتماع برئاسة قادة الحركة الخاضعين للجزاءات، رونيغا وماكينغا ونغارويي. وكان الغرض من الاجتماع هو زيادة تعزيز تحالفات الحركة وفتح جبهة في كيفو الجنوبية. وقد أكد كل من باغاياموكوي، عضو اتحاد القوى الثورية الكونغولية، وأحد المتعاونين مع الاتحاد تفاصيل ذلك الاجتماع للفريق. وعلم الفريق من اثنين من المشاركين في الاجتماع واثنين من سياسيي الحركة السابقين أن ممثلي عدة جماعات مسلحة من كيفو الجنوبية تجمعوا في بوناغانا في ذلك اليوم. وكان من بين الحاضرين بينوا كاداغبي وسادوك كاييرا وسيتوايان روهيما الذين كانوا يقيمون في كيغالي آنذاك ويسعون إلى تجنيد أفراد من طائفة البانيامولينغي من جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى في صفوف الحركة.

٥٣ - وحسب ما أفاد به ثلاثة مشاركين في الاجتماع، شكر ماكينغا الحاضرين على انقلابهم ضد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووعد بتقديم الدعم المالي وقال إنه يحتفظ بمخبراً أسلحة في كيفو الجنوبية. وأضاف أنه في حين لم تتمكن الحركة من القيام بعمليات عسكرية لأنها تتفاوض في كمبالا، ”فإن الإنقاذ يتعين أن يأتي من كيفو الجنوبية“. وبعد الاجتماع، أمضى باغاياموكوي عدة أيام في المناطق التي تسيطر عليها حركة ٢٣ مارس للتعرف على هذه الحركة (انظر المرفق ٢٦).

٥٤ - وعلم الفريق من ثلاثة من أعضاء اتحاد القوى الثورية الكونغولية أن قادة حركة ٢٣ مارس يعتزمون، من خلال التحالف، تشكيل تحالفات مع عدد من فصائل رايا موتومبوكي الناشطة في كيفو الجنوبية وتعبئة شباب البنيامولنغي، إلى جانب جماعة العقيد بيدي روساراغا، تحت قيادة كاهاشا. واستناداً إلى المصادر نفسها، قام عقيدان من رايا موتومبوكي، هما كاشي ماهيشي وموكيمبولا ندوشي، بتشكيل تحالفات مع الحركة، إضافة إلى ديوغراتياس بيزيو بالولا، الرئيس السابق لحزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي المعارض في بوكافو، الذي استقال في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ ليكون جماعة مسلحة. وحصل الفريق على نسخة من إعلان أصدره باغاياموكوي أثناء الاجتماع مع الحركة في بوناغانا، عرض فيه في تفاصيل الجماعات المسلحة التي يود أن يوحد بينها (انظر المرفق ٢٧). وحصل الفريق أيضاً على نسخة من رسالة نصية بعثها باغاياموكوي في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٣، زعم فيها أنه سيحرر جمهورية الكونغو الديمقراطية في وقت قريب (انظر المرفق ٢٨).

٥٥ - وأخبر باغاياموكوي الفريق أنه سافر من بوناغانا وإليها عبر مركز سيانكا الحدودي بين رواندا وأوغندا (انظر المرفق ٢٩) وأنه ذهب بعد ذلك إلى غيسيني في رواندا. وأفاد باغاياموكوي أيضا أنه أعد إعلانا بإنشاء اتحاد القوى الثورية الكونغولية في غيسيني أصدره في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (انظر المرفق ٣٠)؛ وهو ما أكدته للفريق أحد المتعاونين مع اتحاد القوى الثورية الكونغولية. وإضافة إلى ذلك، علم الفريق من كوادر سياسيين من الحركة أنهم قابلوا باغاياموكوي في غيسيني.

٥٦ - وأكد مغتربون من أعضاء اتحاد القوى الثورية الكونغولية أجرى الفريق مقابلات معهم أن باغاياموكوي نسق إنشاء الاتحاد أثناء وجوده في رواندا. وحصل الفريق على عقد إيجار باسم باغاياموكوي لمترل في كامبي في رواندا، إضافة إلى رسالة مؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، يطلب فيها باغاياموكوي إعداد مكان إقامته في رواندا (انظر المرفقين ٣١ و ٣٢). وبعد أن قضى باغاياموكوي ثلاثة أسابيع تقريبا في رواندا متنقلا بين كيغالي وكامبي، سافر عبر بوروندي عائدا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٩ شباط/فبراير، حيث اعتقلته السلطات الكونغولية في اليوم التالي.

٥٧ - وأخبر باغاياموكوي الفريق أن اتحاد القوى الثورية الكونغولية يتلقى الدعم من المغتربين. وفي هذا الصدد، كان الفريق على اتصال بتاموسا لوميمبو (المقيم في بلجيكا) وموكي سيلوبوي (المقيم في فرنسا) وغودنس بيسيموا (المقيم في ألمانيا). وأكد الثلاثة أنهم أعضاء نشطون في اتحاد القوى الثورية الكونغولية. وحصل الفريق على نسخة من مشروع بلاغ عُين فيه لوميمبو منسقا للمغتربين المنتمين للاتحاد (انظر المرفق ٣٣). وبعد اعتقال باغاياموكوي، تولى سيلوبوي رئاسة الاتحاد وأصدر إعلانا أدان فيه ذلك الاعتقال (انظر المرفق ٣٤).

٥٨ - وعلم الفريق من مغتربين من أعضاء الاتحاد أن المغتربين كُلفوا على وجه التحديد بمهمة جمع الأموال لتمويل الاتحاد وأن أعضاءه فتحوا حسابا مصرفيا لذلك الغرض (انظر المرفق ٣٥). وأفادت المصادر نفسها أن الأعضاء المغتربين وضعوا ميزانية استنادا إلى التكلفة المقدرة للإطاحة بحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر المرفق ٣٦). وخلص الفريق إلى أن المغتربين المرتبطين بالاتحاد قاموا حتى الآن بالدعاية باسم الحركة في المقام الأول، ويعتزم الفريق مواصلة التحقيق في أشكال الدعم الأخرى.

٥٩ - وقد شنت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية حملة على اتحاد القوى الثورية الكونغولية وألقت القبض على باغاياموكوي والعقيد موشاموكا والعقيد مبانغو موكاز وقائدين من فصائل رايا موتومبوكي يعملان تحت إمرة كاهاشا. وبالتالي، فإن احتمالات

تشكيل ائتلاف لكيفو الجنوبية قد فقدت زخمها. غير أن كاهاشا يواصل العمل في والونغو إلى جانب بعض فصائل رايا موتومبوكي، ولا يزال متحالفا مع حركة ٢٣ مارس، ويحظى بتعاون الأعضاء المغتربين. وفي ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣، هاجم كاهاشا مواقع الكتبية ١٠٠٢ للجيش الكونغولي في شيشادو في كيفو الجنوبية. وأصدر سيلوبوي بلاغا اعترف فيه بمسؤولية اتحاد القوى الثورية الكونغولية عن الهجوم (انظر المرفق ٣٧). وفي حين أن سيلوبوي ادعى انتصار الاتحاد في البلاغ، علم الفريق من ضابط في الجيش الكونغولي ومصدر من الأمم المتحدة أن العديد من جنود رايا موتومبوكي قتلوا في تلك المعركة.

٢ - رايا موتومبوكي

٦٠ - منذ عام ٢٠١١، ازداد عدد أعضاء جماعة رايا موتومبوكي بسرعة في جميع أنحاء كيفو الجنوبية، وبعد ذلك في كيفو الشمالية. ونظم معظم أعضاء رايا موتومبوكي أنفسهم في مجموعات دفاع محلية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي عام ٢٠١٢، أبلغ الفريق عن عدة حالات ارتكبت فيها رايا موتومبوكي مجازر في حق أفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومُعالِيهم (انظر S/2012/843، الفقرتان ١٤٨ و ١٤٩). وفي آذار/مارس ٢٠١٣، علم الفريق من موتوزا كاسابا، وهو أحد قادة رايا موتومبوكي في شابوندا في كيفو الجنوبية، أن جماعة رايا موتومبوكي لن توقف الأعمال القتالية طالما وُجد ناطقون باللغة الرواندية في مقاطعتي كيفو. وقد حلت مجموعات رايا موتومبوكي محل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في بعض المناطق وفرضت ضرائب على طرق التجارة والمناجم. وفي منتصف شباط/فبراير ٢٠١٣، اجتمع الرائد دونات أوماري كينغوا وميشي وكونستان ونغاندو، وهم من قادة رايا موتومبوكي، في كيغولي لتسوية خلافاتهم وإنشاء هيكل مشترك ومناقشة تمويلهم بواسطة فرض الضرائب. وعُقدت اجتماعات إضافية في شابوندا في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٣.

٦١ - وقد وثق الفريق، في تقريره النهائي لعام ٢٠١٢، قيام حركة ٢٣ مارس بتقديم الدعم إلى العديد من مجموعات رايا موتومبوكي في جنوب إقليم ماسيسي في كيفو الشمالية (S/2012/843، الفقرة ٦٣). وحافظ معظم قادة رايا موتومبوكي في ماسيسي على روابط مع نتاغاندا ومع قائد آخر من قادة الحركة الخاضعين للجزاءات، هو المقدم إريك باديجي (انظر المرجع نفسه، الفقرتان ٦٢ و ٦٣). وفي آذار/مارس ٢٠١٣، بعد أن فر الضباط الموالون لنتاغاندا، بمن فيهم باديجي، إلى رواندا، زار أحد قادة رايا موتومبوكي الحركة للشروع في التعاون مع فصيل ماكينغا. وحصل الفريق على مشروع وثيقة أعدتها إحدى مجموعات رايا موتومبوكي من ماسيسي، تنتقد فيها الانقسام الذي حدث داخل الحركة

وتؤيد برنامج عملها، وتطالب أيضا برحيل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحدد بقتل أفراد تلك القوات (انظر المرفق ٣٨). وعلى الرغم من العداوة التي تكنها رايا موتومبوكي للناطقين باللغة الرواندية، تمكنت حركة ٢٣ مارس من تشكيل تحالفات مع بعض فصائل رايا موتومبوكي، ولو أن ذلك أثار توترات بسبب الاستياء الشعبي من الحركة في كيفو الجنوبية (انظر الفقرتين ٥٤ و ٥٩).

٣ - الاتحاد من أجل إصلاح الديمقراطية في الكونغو

٦٢ - ازداد عدد الجماعات المسلحة في إقليم لوييرو وبيني في مقاطعة كيفو الشمالية في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. وتتألف هذه الميليشيات بكاملها تقريبا من أفراد من طائفة الناندي. وأهم هذه الجماعات هي الاتحاد من أجل إصلاح الديمقراطية في الكونغو، بقيادة "الفريق أول" هيلير كومي، الذي انشق عن الجيش الكونغولي في حزيران/يونيه ٢٠١٢. ويقيم الاتحاد تحالفات مع جماعات متمردة الأخرى، منها حركة ٢٣ آذار/مارس.

٦٣ - وبحسب ما أفاد به مقاتلون سابقون وزعماء محليون ومسؤولون كونغوليون، يمثل الاتحاد معارضة السياسيين ورجال الأعمال المحليين للحكومة المركزية. وفي منتصف عام ٢٠١٢، اغتنم مبوسا نيامويسي، وهو معارض سياسي كونغولي يقيم حاليا في جنوب أفريقيا، فرصة هذا السخط فشحج الجنود الكونغوليين، الذين كان الكثير منهم في صفوف الجناح المسلح التابع للجماعة المتمردة التي يقودها نيامويسي، وهي التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسنغاني/حركة التحرير، على الانشقاق والانضمام إلى جماعة هيلير. كما قام آندي لوران بانتادجيلا بالوكو، المنتسب إلى جماعة نيامويسي، بتجنيد من تم تسريحهم من مقاتلي التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسنغاني/حركة التحرير، وغيرهم من الشباب للانضمام إلى الاتحاد من أجل إصلاح الديمقراطية في الكونغو (انظر S/2012/843، الفقرة ٦٥).

٦٤ - وتتألف جماعة هيلير من نحو ٣٠٠ مقاتل يعملون في ثلاثة معسكرات. ويقود هيلير المجموعة الرئيسية التي ترابط في بونياتينغي في إقليم لوييرو، بينما يرأس المدعو "العقيد" ويراسون مجموعة ثانية ترابط في مومبيري في إقليم بيني. ويتولى "العقيد" إريك كيتزو، العضو السابق في ائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين (انظر S/2011/738، الفقرة ٢٦٦)، قيادة مجموعة ثالثة في كيافينيونغي، الواقعة في منتره فيرونغا الوطني في إقليم بيني. وتتألف تلك المجموعة من فلول الجماعة التي كان يرأسها "العقيد" دافيد لوسنج في السابق. ويفيد مقاتلون سابقون وزعماء محليون والسلطات الكونغولية أن مجموعات هيلير تحصل على الأسلحة والذخائر من جنود الجيش الكونغولي المحليين (إما بشرائها أو مهاجمة مواقع الجيش

الكونغولي ونهبها)، ومن حركة ٢٣ مارس (انظر أدناه)، ومن المهرين الذين يوردون الأسلحة من أوغندا.

٦٥ - وقد قام مبوسا نياموسي بتجنيد لوسنج، الذي فر من الجيش الكونغولي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ للانضمام إلى هيلير. واستنادا إلى ما ذكرته السلطات الكونغولية والأوغندية، قام لوسنج بأنشطة التجنيد في أوغندا بدعم من كاكوليلي بوامبالي، وهو أحد الأفراد الخاضعين للجزاءات. وأجرى الفريق مقابلات مع أربعة مواطنين أوغنديين جندهم وسلحهم بوامبالي ولوسنج، واعتقلتهم السلطات الكونغولية في كامانغو في آذار/مارس ٢٠١٣ (انظر المرفق ٣٩). وأبلغ لوسنج الفريق بأنه نسق عملياته مع هيلير واعترف بأنه كان على اتصال منتظم مع قادة حركة ٢٣ مارس بعد فراره من الجيش في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، طلبت السلطات الكونغولية من بوامبالي أن يأتي إلى كينشاسا، في حين استسلم لوسنج إلى الجيش الكونغولي. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، اعتقلت السلطات الأوغندية لولي أدران، المعروف باسم "موهوموزا"، الذي كان يقوم بالتجنيد بالنيابة عن لوسنج وبوامبالي في كمبالا.

٦٦ - واستنادا إلى ما ذكرته السلطات المحلية والهاربون أو المختطفون السابقون الذين أجرت معهم مقابلات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو، فإن جماعة كيتزو مسؤولة عن نحو ١٦٠ حالة من حالات خطف الأطفال والكبار التي وقعت في إقليم بيني منذ بداية عام ٢٠١٣ (انظر المرفقين ٤٠ و ٤١). وذكر هاربون ومختطفون سابقون أن البعض منهم تلقى تدريبا عسكريا، في حين استُغل البعض الآخر في العمل القسري. ويواصل الفريق التحقيق في هوية ودوافع المختطفين ومصير المختطفين.

٦٧ - وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣، قادت قوات كيتزو، بما فيها الجنود الأطفال، أفراد الميليشيات المحلية الأخرى في هجوم على قاعدة الجيش الكونغولي في بلدة بيني لتحرير السجناء ونهب الأسلحة. وعلم الفريق من سبعة من جنود الجيش الكونغولي الذين جُرحوا في الهجوم أن معظم المهاجمين كانوا مسلحين بالحرايب والسواطير وبعض البنادق من طراز AK-47. وقد قتل تسعة من جنود الجيش الكونغولي، وأصيب ١٧ بجروح، في حين قتل ٣٣ من محاربي جماعة الماي ماي وأسر ثمانية منها.

٦٨ - وبحسب ما أورده مقاتلون سابقون وزعماء محليون ومسؤولون في حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، يقيم هيلير علاقات وثيقة مع حركة ٢٣ مارس (انظر S/2012/843، الفقرة ٦٦). وأبلغت هذه المصادر نفسها الفريق أن الحركة قامت، في أيار/مايو ٢٠١٣، بإرسال قوات وأسلحة إلى هيلير في محاولة لإقامة وجود للحركة في إقليم لوييرو وبيني قبل

نشر لواء قوة التدخل. ويتواصل هيلير مع الحركة عن طريق المقدم تاهانغا نيورو كاسيريكا، الفارّ من الجيش الكونغولي، والذي يعمل كحلقة للاتصال السياسي بين مبوسا نيامويسى وحركة ٢٣ مارس، وهيلير. وعلم الفريق من مقاتل سابق وزعيمين محليين وثلاثة مسؤولين في حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن آندي بانتادجيلا كان أحد شركاء نيامويسى العديدين من بين الكوادر السياسية الموالية لنتاغاندا في الحركة والذين استسلموا في ١٦ آذار/ مارس ٢٠١٣ في رواندا (انظر المرفق ٤٢).

٦٩ - ويتعاون الاتحاد من أجل إصلاح الديمقراطية في الكونغو أيضا تعاوننا وثيقا مع "اللواء" كاكولي سيكولا لافونتين، الذي يقود اتحاد الوطنيين الكونغوليين من أجل السلام، الناشط في محيط بونيادينغي في إقليم لوبورو (انظر المرفق ٤٣). وبعد الانشقاق عن الجيش الكونغولي، كان هيلير في البداية أدنى رتبة من لافونتين. وقد ذكر مقاتلون سابقون ومسؤولون حكوميون ومصادر من الأمم المتحدة للفريق أن هيلير يملك الآن سلطة تنفيذية على الميليشيات في إقليمي بيني ولوبورو تفوق سلطة لافونتين.

٧٠ - وينسق هيلير أيضا مع الميليشيا التي يسيطر عليها بول "مورغان" سادالا (انظر الفقرة ٧٢). وذكر مقاتلون سابقون وزعماء محليون أن هيلير زود مورغان بأسلحة وذخائر مقابل ذهب وعاج. وأفادت المصادر نفسها أن هيلير كان يرسل بعض مقاتليه من حين لآخر لدعم العمليات التي قام بها مورغان، بما في ذلك الهجوم الذي شنّه في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ على بلدة مامبسا (انظر الفقرة ٧٣).

٧١ - وبحسب ما أفاد به مقاتلون سابقون وزعماء محليون وسلطات حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، يمول الاتحاد من أجل إصلاح الديمقراطية في الكونغو والميليشيات الأخرى أنشطتهم في المقام الأول باستغلال الموارد الطبيعية، ولا سيما الذهب والعاج، وبيع هذه الموارد لرجال الأعمال في بيني وبوتيمبو وكاسيندي. واستنادا إلى هذه المصادر، كان رجل الأعمال الكونغولي موهيندو كاسييري، في عام ٢٠١٢ وأوائل عام ٢٠١٣، أبرز ممولي ميليشيات هيلير وأهم مورّد الأسلحة والذخائر لها (انظر الفقرة ٢٠٠). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، اعتقلت السلطات الكونغولية أرنولد موسينغانينا، وهو رجل أعمال وأحد أقرباء مبوسا نيامويسى، بتهمة تجنيد جنود سابقين من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسانغاني/حركة التحرير في جماعة هيلير بعرض مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ فرنك كونغولي عليهم (١١١ دولارا).

جيم - الجماعات المسلحة الكونغولية الأخرى

١ - ماي ماي مورغان

٧٢ - بول سادالا (المعروف باسم "مورغان") هو قائد جماعة مسلحة تنشط في إقليمي بافواسيندي ومامباسا في مقاطعة أورينتال (انظر S/2012/843، الفقرات من ١٢٨ إلى ١٣٢). ويوجد تحت إمرة مورغان عشرات من المقاتلين الذين يعملون في مجموعات صغيرة انطلاقاً من معسكرات متنقلة. وهو في كثير من الأحيان يعزز صفوف قواته بمجندين من كيسانغاني أو قوات يرسلها له حلفاء مثل الفريق الأول هيلير، عضو الاتحاد من أجل إصلاح الديمقراطية في الكونغو (انظر الفقرة ٧٠) وماي ماي سمبا (انظر S/2011/738، الفقرات من ٢٤٦ إلى ٢٥١)، عندما يشن هجمات كبرى.

٧٣ - وفي ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، قاد مورغان مجموعة قوامها نحو ١٥٠ من الأفراد المسلحين، منهم بعض جنود هيلير، في هجوم على بلدة مباسا، عاصمة إقليم مباسا في مقاطعة إيتوري. واستناداً إلى السلطات المحلية ومصادر من الأمم المتحدة، نُهبت قوات مورغان السلع والأموال واغتصب أفرادها قرابة ٥٠ امرأة خلال الهجوم. وقام جنود الكتيبة ٩٠٥ التابعة للجيش الكونغولي، بقيادة العقيد جون تشينياما، بطرد قوات مورغان خارج مباسا، وذلك بدعم من لواء إيتوري التابع لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو. وقد قُتل تسعة من جنود الجيش الكونغولي، وستة من المدنيين، ونحو ٤٥ من مقاتلي الماي ماي خلال استعادة مباسا.

٧٤ - وأبلغ الفريق شخصان اختطفهما مورغان وأحد المحاربين الماي الماي السابقين أنهم سمعوا مورغان، صدفة، في عدة مناسبات يتحدث إلى ضباط في الجيش الكونغولي على جهاز هاتف ساتلي قبل الهجوم على مباسا وأثناءه. وقالوا أيضاً إن حلفاء في صفوف الجيش الكونغولي وجّهوا مورغان على طول الطرق لتجنيبه مواجهة القوات الحكومية.

٧٥ - وبعد استعادة مباسا، ارتكب بعض الجنود الكونغوليين انتهاكات لحقوق الإنسان أثناء البحث عن فلول قوات مورغان. وأفاد السكان المحليون وممثلو المجتمع المدني بأن بعض القوات اقترفت أعمال اغتصاب وتحرش وابتزاز واعتقال تعسفي. وحصل الفريق على تسجيلات فيديو يعتزم حفظها تُظهر أن الجنود الكونغوليين عاملوا المشتبه بهم المنتمين إلى جماعة الماي ماي معاملة قاسية ومهينة ولاإنسانية في فندق بيغمي في مباسا، وذلك في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (انظر المرفق ٤٤).

٧٦ - وحسب ما ذكرت منظمات المجتمع المدني ومحققو بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في الفترة ما بين ١ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر

٢٠١٢ فقط، اغتصب أفراد جماعة مورغان أكثر من ١٥٠ امرأة أو شوهوا أعضاءهن التناسلية في سلسلة من الهجمات على قرى تقع في منطقة لتعدين الذهب جنوبي مباسا. وأبلغ أسرى سابقون الفريق أن جماعة مورغان قامت في عدة مناسبات بأكل لحوم البشر وقتلت الناس أو ألحقت الأذى بهم بإضرار النار فيهم (انظر المرفق ٤٥). وعلم الفريق من ستة أسرى سابقين أن جماعة مورغان سببت أكثر من ٥٠ امرأة واستخدمتهن كرفيق جنسي (انظر الفقرة ١٣٣). ومع أن مورغان هو القائد الأعلى، يوجد من بين القادة الآخرين الملازم أول مانو، وطبيب مشعوذ يدعى جان بيير (المعروف باسم "جي بي" أو "الدكتور") (انظر المرفق ٤٦).

٧٧ - ومورغان صياد أفيال غير مرخص يمارس نشاطه منذ وقت طويل في محمية أو كابي للحيوانات البرية وفي محيطها، ولكنه في السنة الماضية اتكل بشكل متزايد في إعالة جماعته على سرقة الذهب وبيعه، ونهب ممتلكات السكان المحليين. وفي أواخر عام ٢٠١٢ وأوائل عام ٢٠١٣، هاجمت جماعة مورغان مناجم بالقرب من بياكاتو وإيلوتا وبانغوي، وسرقت الذهب من عمال المناجم، وقتلت فيلين على الأقل من أجل العاج. وقد تأكد الفريق من هذه المعلومات بعد أن تحقق منها من أربعة أشخاص اختطفتهم جماعة مورغان، ومن العديد من قادة المجتمع المحلي في إيبولو ومباسا. ويواصل الفريق التحقيق في صلات مورغان بالشبكات الإجرامية في مقاطعة أورينتال (انظر S/2012/843، الفقرة ١٢٩).

٧٨ - وهاجم الجيش الكونغولي جماعة مورغان في أوائل عام ٢٠١٣، مما أدى إلى تجزئتها إلى عصابات إجرامية مسلحة صغيرة. وتواصل قوته شن هجمات. فعلى سبيل المثال، هاجم مورغان وقواته، في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣، موقعين قرب قرية أدوسا الواقعة غربي إيبولو، فقتلوا جنديين كونغوليين، وأصابوا ثلاث نساء وجنديا واحدا بجروح، وسرقوا أسلحة وذخبا، واختطفوا عدة أشخاص بينهم نساء وأطفال.

٢ - قوات المقاومة الوطنية في إيتوري وائتلاف الجماعات المسلحة في إيتوري

٧٩ - لم يحرز تقدم يذكر منذ التقرير النهائي للفريق لعام ٢٠١٢ بشأن إدماج قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، التي يقودها "العميد" جويستان بانالوكي، المعروف باسم "كوبرا ماتاتا"، في الجيش الكونغولي أو إلحاق الهزيمة به (انظر المرجع نفسه، الفقرتان ٨٣ و ٨٤). وتسيطر هذه القوات على جزء كبير من شرق وجنوب إقليم إيرومو في منطقة إيتوري، مقاطعة أورينتال، وتتمركز في منطقة واليندو بيندي، حيث تقاوم سيطرة الحكومة منذ عام ٢٠٠١.

٨٠ - ولا يزال كوبرا ماتاتا شكليا رئيس ائتلاف الجماعات المسلحة في إيتوري الذي زرع استقرار إيتوري في عام ٢٠١٢، غير أن عمليات الجيش الكونغولي أضعفته (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٨٥). وعلم الفريق من خمسة من قادة محليين وممثلي المجتمع المدني في إيتوري وكمبالا أن ماتيسو سافو، الذي كان الممول الرئيسي للائتلاف، يقيم في كمبالا منذ هجوم الجيش الكونغولي على مزرعته بالقرب من جيبا في مقاطعة إيتوري في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ (انظر المرجع نفسه). ومن بين الجماعات الخمس التي تعد رسميا جزءا من الائتلاف^(١٢)، وحدها قوات المقاومة الوطنية في إيتوري هي الناشطة حاليا. أما بقايا الجماعات الأخرى، فقد أدمجت في قوات المقاومة الوطنية في إيتوري.

٨١ - وفي ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣، علم الفريق من سبعة من كبار قادة قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، ومنهم "العقيد" مبانندو و "العقيد" هتلر (انظر المرفق ٤٧)، أنهم يودون التوصل إلى اتفاق مع الحكومة المركزية على غرار الاتفاق المبرم في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ بين الحكومة والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وجماعات مسلحة أخرى (انظر S/2010/596، الفقرة ١٦٥). وقد أبلغوا الفريق أن أهدافهم الرئيسية تتمثل في إدماجهم في الجيش الكونغولي في رتبهم الحالية (المعلنة ذاتيا)، والبقاء في إيتوري، وجعل الحكومة تطلق سراح السجناء المنتمين إلى قوات المقاومة الوطنية في إيتوري ومنحهم العفو.

٨٢ - وترغم قوات المقاومة الوطنية في إيتوري أنها تمثل طائفة النغيبي (الليندو) في واليندو بيندي، لكنها لا تتمتع سوى بقدر محدود من الدعم المحلي. وعلم الفريق من ستة قادة محليين ومن مقيمين في واليندو بيندي أن قوات المقاومة الوطنية في إيتوري تضايق السكان المحليين وتفرض عليهم الضرائب. فعلى سبيل المثال، يُفرض على كل أسرة معيشية دفع ٥٠٠ فرنك كونغولي (٠,٥٥ دولار)، إضافة إلى وعاء مليء بالأغذية، شهريا أو أسبوعيا في بعض الأحيان. وتمول قوات المقاومة الوطنية في إيتوري أنشطتها أيضا من الأموال المتأتية من مناجم التعدين الحربي للذهب في بافي (انظر S/2012/843، الفقرة ٨٤). ومنذ بداية عام ٢٠١٣، نهب ميليشيات قوات المقاومة الوطنية في إيتوري عدة آلاف من رؤوس الماشية من مربيها داخل المنطقة الخاضعة لسيطرتها وفي محيطها. وقد اعترض زعماء واليندو بيندي علنا على سرقة الماشية. وعلم الفريق من أربعة قادة محليين ومن مقيمين في منطقتي واليندو بيندي

(١٢) أخبر العقيد هتلر الفريق أن أعضاء الائتلاف الخمسة هم: قوات المقاومة الوطنية في إيتوري بقيادة العميد كوبرا، وهي ترابط في إقليم إيرومو؛ وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري-آرو، بقيادة العقيد اينيكو، وهي ترابط في إقليم آرو؛ والجهة الشعبية للدفاع عن إيتوري وتنميتها، بقيادة العقيد هتلر، وهي ترابط في إقليم دجوغو؛ والقوة المسلحة لإدماج إيتوري، بقيادة العقيد سمر، والقوة المسلحة للثورة، بقيادة العقيد كابو.

وباھيما الجنوبية أن قادة الهيما والبرا في المناطق المجاورة لمنطقة نفوذ قوات المقاومة الوطنية في إيتوري يُنشِئون مجموعات للدفاع عن النفس لحماية قطعان الماشية والمجتمعات المحلية.

٣ - كاتا كاتانغا

٨٣ - كاتا كاتانغا (وهي عبارة باللغة السواحيلية معناها "فصل كاتانغا") هي جماعة مسلحة غير مهيكلة جيداً تضم أفراداً ومجموعات تدعو إلى انفصال إقليم كاتانغا عن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأهم قادة هذه الجماعة المسلحة هو كيونغو موتانغا، المسمى أيضاً جيدون، الذي يمارس نشاطه في مناطق مانونو وميتوبا وبويتو. وهو متحالف مع الجناح المسلح لحركة التنسيق من أجل الاستفتاء وتقرير المصير في كاتانغا (انظر S/2011/738، الفقرات من ٢٧٢ إلى ٢٧٧)، التي تطلق على نفسها اسم "كوراك كاتا كاتانغا"، أو باختصار "كاتا كاتانغا".

٨٤ - وعلم الفريق من أربعة من كبار قادة كاتا كاتانغا أن هذه الجماعة ليست منظمة تابعة للماي ماي، بل إنها مجموعة تتألف من "نمور كاتانغا"، وهم الجنود الذين حاربوا ضد نظام موبوتو في السبعينات من القرن الماضي، وضد تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو - زائير في عام ١٩٩٨. وتضم الجماعة أيضاً أتباعاً أصغر سناً. وعلم الفريق من ثمانية أعضاء في كاتا كاتانغا ممن اعتُقلوا في آذار/مارس ٢٠١٣ ونُقلوا إلى كينشاسا (انظر أدناه) أن زعيم حركة التنسيق من أجل الاستفتاء وتقرير المصير في كاتانغا هو فرديناند نتاندا إيمينا، الذي يعيش في المنفى. غير أن قادة كاتا كاتانغا الأربعة الذين قابلهم الفريق ذكروا، في مؤشر على أن قيادة هذه الحركة لا تزال موضع نزاع، أن بعض المجموعات في كاتا كاتانغا تعمل تحت إمرة نتاندا إيمينا، في حين أن البعض الآخر يمارس أنشطته بشكل شبه مستقل.

٨٥ - وحركة كاتا كاتانغا ترتبط بالنقاشات الدائرة حول الوضع السياسي لكاتانغا في المستقبل. ففي حين أن كاتا كاتانغا تمثل الجناح المتطرف لحركة قائمة منذ أمد طويل تدعو إلى أن تصبح كاتانغا دولة مستقلة، فإن غيرها من أصحاب المصالح السياسية يفضل اللامركزية (تقسيم كاتانغا إلى أربع مقاطعات) أو النظام الاتحادي (ترك كاتانغا على حالها كمقاطعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكن منحها قدراً أكبر من الاستقلال الذاتي). ويساند السياسيون في كاتانغا الجنوبية، حيث يتركز معظم ثروتها المعدنية الهائلة، اللامركزية بوجه عام، ولكن السياسيين في كاتانغا الشمالية، وهي فقيرة بالمقارنة، يعارضون عموماً هذه الخطوة ويفضلون بقاء كاتانغا على حالها بوصفها مقاطعة أو دولة مستقلة. وعلى الرغم من أن مشاعر الانفصال أقوى بين كبار السن من سكان كاتانغا الذين شاركوا في حركات

استقلال المقاطعات في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، فقد اجتذبت كاتا كاتانغا في الآونة الأخيرة العديد من الشباب الساخطين إلى صفوفها.

٨٦ - وتعلن حركة كاتا كاتانغا أن هدفها الرئيسي هو الكفاح من أجل استقلال كاتانغا. وقد أبلغ قادتها الفريق بأن لديهم قوات في كامينا ومانونو وميتوبا وكاليمي وبويتو وبينديرا وكذلك في لوبومباشي. وتدعي هذه الجماعة أنها تقوم بتجنيد أعضاء جدد وتقديم لهم التدريب العسكري. وتدعي أيضا أن لها صلات بقيادة كاتانغا السياسيين على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي، وأن هناك متعاطفين معها في صفوف الجيش الكونغولي والشرطة الوطنية الكونغولية، وأنها تتلقى الدعم من المغتربين المنحدرين من كاتانغا المقيمين في أوروبا وأمريكا الشمالية.

٨٧ - وفي أواخر عام ٢٠١٢ وأوائل ٢٠١٣، أدت الأنشطة المسلحة في كاتانغا إلى ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي. وقد ارتكب هذه الانتهاكات كل من الجماعات المسلحة وبعضها موال لكاتا كاتانغا، والجيش الكونغولي، الذي ما فتئ ينفذ عمليات ضد كاتا كاتانغا (انظر المرفق ٤٨). وقد تجلت أعمال العنف في كاتانغا في المذابح وعمليات الإعدام بإجراءات موجزة والهجمات التي تستهدف جماعات عرقية بعينها وإحراق الناس والمنازل والممتلكات. وقد أدى العنف إلى زيادة الأشخاص المشردين داخليا الذين بلغ عددهم حوالي ٣٦٥ ٠٠٠ في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وتوجد معظم حالات التشرد في المنطقة الواقعة بين مانونو وميتوبا وبويتو، حيث سُجل في هذه الأخيرة أكبر عدد من الأشخاص المشردين داخليا (١٥٩ ٠٠٠). وقد تضرر ما مجموعه ١٠ أقاليم من أصل ٢٢ إقليما في المقاطعة.

٨٨ - وفي ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣، دخلت مجموعة تضم ٣٣٦ من أعضاء كاتا كاتانغا إلى لوبومباشي. وأثناء سير أعضاء هذه المجموعة المسلحة تسليحا خفيفا باتجاه مقر بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في الكونغو، حيث كانوا يعتزمون إطلاق نداء من أجل الاستقلال، أطلق الجنود الكونغوليون (الحرس الجمهوري والقوات المسلحة الكونغولية) والشرطة النار عليهم فقتلوا أو جرحوا العشرات. وعندما دخلت المجموعة إلى مقر البعثة، أطلق الحرس الجمهوري عشرات الطلقات النارية على قاعدة البعثة، مما ألحق أضرارا بالمباني (انظر الفقرة ١٣٩ والمرفق ٦٧).

٨٩ - وفي أعقاب الحادث، بدأ الجيش الكونغولي بتنفيذ عمليات ضد الجماعات المسلحة في كاتانغا. ووقع العديد من الاشتباكات بين الجيش وكاتا كاتانغا في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٣، لكن كاتا كاتانغا قاتلت كذلك مجموعات الدفاع الذاتي المشكلة حديثا في وسط وشمال كاتانغا. وتقاتل هذه المجموعات كاتا كاتانغا من أجل السيطرة على مواقع

التعدين، مثل منجم الذهب الموجود في نيوتا، وبغية حماية المجتمعات المحلية التي تعارض أهداف كاتا كاتانغا.

ثالثا - الجماعات المسلحة الأجنبية

ألف - تحالف القوى الديمقراطية

٩٠ - تحالف القوى الديمقراطية هو مجموعة متمردة إسلامية يقودها مقاتلون أوغنديون وتمارس أنشطتها في الشمال الغربي لجبال رويتزوري في كيفو الشمالية. وتشير التقديرات إلى أن القوام الحالي للتحالف يتراوح بين ٨٠٠ و ١ ٢٠٠ جندي^(١٣). والتحالف منظمة تخضع لمراقبة شديدة، حيث قلما يستسلم مقاتلوها، وهناك تقارير متواترة تفيد بأنها حاولت زيادة أعدادها بواسطة التجنيد والاختطافات في أوائل عام ٢٠١٣.

٩١ - ومنذ عام ٢٠١١، يقيم جميل موكولو، قائد التحالف الخاضع للجزاءات الذي كان في السابق كثير السفر، في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل أساسي، وذلك استنادا إلى مصادر استخباراتية أوغندية وأحد المتعاونين مع التحالف وجندي سابق في صفوفه. وأبلغت المصادر نفسها الفريق بأن مقر موكولو يوجد حاليا في الشمال الشرقي لإيرينغيتي في معسكر يسمى "مدينة توحيد الموحدين". ويقيم التحالف معسكرين اثنين آخرين، هما معسكر "كندا" ومعسكر "مجموعة القائد إبراهيم المقاتلة". وأفادت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصادر استخباراتية أوغندية أن التحالف فتح في الآونة الأخيرة معسكرات جديدة شرق إيرينغيتي.

٩٢ - وحسب ما ذكره جندي سابق في التحالف وأحد المتعاونين مع التحالف والسلطات الأوغندية، يقيم التحالف شبكات إقليمية للتجنيد في أوغندا وبوروندي. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، كانت السلطات الأوغندية قد اعتقلت عددا من الأشخاص بتهمة تجنيد الكبار والأطفال على الأراضي الأوغندية للانضمام إلى التحالف. وذكر اثنان من جنود التحالف السابقين ومصادر من الأمم المتحدة أن التحالف كان يقوم بالتجنيد الطوعي في أوغندا، ولكنه أيضا كان يخادع المجندين المحتملين إذ يعدهم بفرص العمل أو التعليم. وقام التحالف بعمليات تجنيد في المقام الأول في شرق أوغندا ونقل المجندين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية عبر قرية بويرا الحدودية. وأفادت السلطات الأوغندية أيضا أن عناصر التحالف في أوغندا قتلت، في عام ٢٠١٢، خمسة من المتعاونين السابقين مع التحالف، وقد أكد ذلك للفريق

(١٣) يجري الفريق تحقيقا في الادعاءات القائلة بأن تحالف القوى الديمقراطية يضمن في صفوفه أعدادا أكبر من المقاتلين.

اثنان من المتعاونين السابقين مع التحالف. وقد أُلقت السلطات الأوغندية القبض على الأشخاص المشتبه بضلوعهم في أعمال القتل.

٩٣ - واستناداً إلى الجيش الكونغولي وإلى عناصر سابقين في التحالف، قام هذا الأخير أيضاً بالتجنيد في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠١٣، ونفذ سلسلة من عمليات اختطاف الرعايا الكونغوليين في إرينغيي وأويشا لأغراض التجنيد. وتقدر السلطات الكونغولية أن التحالف اختطف حوالي ٨٠ مدنياً منذ بداية عام ٢٠١٣، بينهم نساء وأطفال (انظر المرفق ٤١).

٩٤ - وعلم الفريق من جندي سابق في التحالف ومصادر استخباراتية أوغندية أن موكولو فرض على جميع النساء والأطفال الموجودين في معسكرات التحالف، سواء كانوا من مُعالي جنود التحالف أو مجندين، تلقي التدريب العسكري. وذكرت المصادر نفسها أن التدريب العسكري الإجباري يبدأ في سن العاشرة بالنسبة للفتيان، وفي سن الخامسة عشرة بالنسبة للفتيات. وقد حصل الفريق على تسجيلات فيديو لدورات تدريبية أجريت للأطفال والنساء في معسكرات التحالف في عام ٢٠١٢.

٩٥ - وبحسب تقديرات جندي سابق في التحالف ومصادر استخباراتية أوغندية، يتألف مخزون التحالف من الأسلحة من مدافع هاون وبنادق رشاشة وقنابل صاروخية. وعلم الفريق من جنود سابقين في التحالف أن مدربين أجانب كانوا يعلمونهم كيفية تجميع الأجهزة المتفجرة المرجحة عندما كانوا يزورون التحالف في السابق.

٩٦ - وأفاد اثنان من جنود التحالف ومصادر استخباراتية أوغندية أن التحالف تلقى تحويلات مالية من أوغندا ولندن وكينيا، استلمها وسطاء كونغوليون في بيني وبوتيمبو. وبحسب المصادر نفسها، يتولى قائد التحالف بنجامين كيسوكيرانيو مسؤولية الاستخبارات والشؤون المالية والإمدادات الخاصة بالتحالف (انظر المرفق ٤٩). وذكرت السلطات الأوغندية وجنديان سابقان في التحالف أن هذا الأخير يستمد التمويل من شبكته لسيارات الأجرة والدراجات النارية المتنقلة في بوتيمبو وبينها وبين بيني وأويشا. ويحصل التحالف أيضاً على أرباح من صادرات الذهب والأخشاب إلى أوغندا. وعلم الفريق من مصادر استخباراتية أوغندية وبوروندية أن التحالف واصل التعاون مع حركة الشباب في عام ٢٠١٣ (انظر S/2012/843، الفقرة ١٠٥). ويواصل الفريق التحقيق في الدعم المالي المقدم للتحالف وصلاته المحتملة مع حركة الشباب.

باء - القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

٩٧ - ظلت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تزداد ضعفا في النصف الأول من عام ٢٠١٣، وهي تشكل في الوقت الحالي من نحو ١ ٥٠٠ جندي^(١٤) ينتشر معظمهم في كيفو الشمالية، والباقي في كيفو الجنوبية. ويعزى الانخفاض في قوام هذه القوات في معظمه إلى ارتفاع عدد أفرادها الذين يسلمون أنفسهم. وفي عام ٢٠١٢، قام قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين التابع لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بإعادة ١ ٤٤١ مقاتل أجنبي من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى أوطانهم، وتسريح ٣٩٨ مقاتلا كونغوليا من صفوف هذه القوات^(١٥). غير أن عدد أفراد القوات الذين يسلمون أنفسهم انخفض منذ بداية عام ٢٠١٣. وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، لم يكن عدد مقاتلي القوات الذي سلموا أنفسهم إلى قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين التابع لبعثة الأمم المتحدة يتجاوز ٣٠٩ مقاتلين.

٩٨ - وفي عام ٢٠١٢، أجبرت الهجمات التي شنتها جماعة رايا موتومبوكي ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا هذه الأخيرة على الانتقال نحو شرق كيفو الشمالية وجنوب كيفو الجنوبية والانتشار هناك. ونتيجة لذلك، أصبح هناك مسافة قدرها ٤٠٠ كيلومتر بين القطاعين الشمالي والجنوبي الخاضعين لسيطرة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ولا تكاد تكون هناك حركة للقوات بينهما (انظر المرفق ٥٠). ونتيجة للخطر الذي يشكّله رايا موتومبوكي، قام القائد العسكري للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، اللواء سيلفستر موداكومورا، بنقل مقر قيادته باتجاه الشمال إلى منطقة نغانغو في واليكالي الواقعة في كيفو الشمالية (انظر المرفق ٥١).

٩٩ - وتعاني القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من انقسامات داخلية ومن ضعف ترتيبها الهرمي الذي يفترق إلى القدرة على القيادة وعلى التحكم في كامل عمليات المنظمة. وتنقسم

(١٤) تستند تقديرات الفريق إلى الإحصاءات التي أجرتها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين، وإلى المقابلات التي أجريت مع جنود سابقين وحاليين في صفوف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. غير أن تقديرات الحكومة الرواندية، بحسب ما وردت في بلاغ موجه إلى الفريق، تشير إلى أن القوام الحالي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا يبلغ ٥ ٠٠٠ جندي.

(١٥) في عام ٢٠١٢، قام قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين، التابع لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بإعادة ١ ٥٨٧ من مُعالي أفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى أوطانهم.

قيادة الحركة بين متشددين مثل موداكومورا الذي يريد مواصلة الكفاح المسلح، ومعتدلين ينتمون إلى الأجيال الأصغر سنا يفضلون التسريح وإعادة الإدماج. وقد زاد من ضعف هذه القوات اعتقال نائب قائدها الخاضع للجزاءات، الفريق أول ستانيسلاس نزيامانا، المعروف باسم "إزابايو بيغاروكا"، في جمهورية تنزانيا المتحدة في أوائل عام ٢٠١٣، حيث كان قد سافر في مهمة سرية في انتهاك لحظر السفر. وقد أكد اعتقال بيغاروكا ضباط في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومصادر استخباراتية من المنطقة، وأبلغوا الفريق أن المسؤولين الروانديين يحتجزونه في الوقت الراهن. ومع ذلك، أنكرت حكومة رواندا في رسالة موجهة إلى الفريق أن تكون اعتقلت بيغاروكا أو احتجزته.

١٠٠ - ولم يجد الفريق دليلاً على أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تتلقى دعماً مالياً أو غيره من الخارج. وقد أجرى الفريق تحقيقاً بشأن شبكة من المغتربين بقيادة برنار توغيرامونغو وفيليسيان بارابويريزا وجان بوسكو أويهانغاني الذين كانوا يقيمون في ألمانيا. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، اعتقلت السلطات الألمانية هؤلاء الأشخاص ووجهت لهم تهمة الانتماء إلى منظمة إرهابية. ويواصل الفريق التحقيق في شبكات دعم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي ربما لا تزال موجودة في أوروبا.

١ - الهجمات في رواندا

١٠١ - منذ أن سيطرت حركة ٢٣ مارس على المنطقة الواقعة على طول الحدود مع رواندا في إقليم روتشورو، ركزت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا قواتها قرب المناطق التي تسيطر عليها الحركة. وشنت تلك القوات ثلاث هجمات على الأراضي الرواندية في أواخر عام ٢٠١٢ وفي منتصف عام ٢٠١٣. وعلم الفريق من ضباط في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أن الهدف من شن تلك الهجمات يتمثل في البرهنة على أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ما زالت على قيد الحياة. وذكرت المصادر نفسها أن عمليات التوغل داخل رواندا قد رفعت من معنويات جنود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وشجعت قادتهم على التخطيط لشن هجمات أخرى.

١٠٢ - وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، دخل الأراضي الرواندية عبر غاسيزي نحو ١٦٠ جندياً تابعاً للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا مستغلين توجه الحركة صوب غوما، مما أدى إلى كشف جانبها الغربي. ووفقاً لما ذكره ضباط تابعون لتلك القوات، فإن وحدة لكشف المسارات تعمل انطلاقاً من نيامولاغيرا دخلت رواندا قبل الهجوم. واستهدفت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا مواقع الجيش الرواندي في كابوهانغا وموت في مقاطعة روبافو (انظر المرفق ٥٢). وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، تسلسل زهاء ٨٠ جندياً من جنود

تلك القوات إلى رواندا في مكان يقع بالقرب من جبل فيسومكي وشنوا هجوماً على موقع الجيش الرواندي قرب كينغي، مما أدى إلى مقتل أحد حراس المنتزه (انظر المرفق ٥٣).

١٠٣ - وأعلن المتحدث باسم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، لافورج فيس بايز، مسؤولية القوات الديمقراطية لتحرير رواندا عن تلك الهجمات. وأفادت كوادري في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجنودها الذين سلّموا أنفسهم بأن نائب قائد قطاع كيفو الشمالية في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، العقيد ستانيسلاس غاكويريري، الملقب بـ "ستاني"، تولى تنسيق عمليات التوغل بناءً على أوامر من قائد القطاع، العقيد باسيفيك نتافونغوكا، الملقب بـ "أوميغا"، وفي نهاية المطاف، بناءً على أوامر من موداكومورا.

١٠٤ - وأبلغ مسؤولون روانديون الفريق بأن الجيش الرواندي قتل ٣٠ جندياً من جنود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وألقى القبض على ٣٠ آخرين في أثناء الهجمات التي شنت في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر. واستعاد ضباط الجيش الرواندي أسلحة استخدمتها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا خلال توغلها، بالإضافة إلى هواتف وبطاقات تحديد هوية المشترك وبطاقات هوية ووثائق خاصة بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا (انظر المرفق ٥٤). وعثروا أيضاً بين ممتلكات القتلى من جنود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على خريطة مرسومة يدوياً تبين المنطقة الحدودية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وإشارات لاسلكية (انظر المرفق ٥٥).

١٠٥ - ووفقاً لما ذكره قادة كل من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وحركة ٢٣ مارس، فإن هذه القوات تسللت مرة أخرى إلى رواندا عبر غاسيزي، في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣، عندما كانت معظم قوات الحركة منخرطة في شن هجوم قرب غوما باء بالفشل.

٢ - التعاون بين القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والجيش الكونغولي

١٠٦ - في مواجهة تسارع وتيرة التمرد في صفوف الحركة في عام ٢٠١٢، التزم الجيش الكونغولي بداية باتفاق عدم اعتداء ضمني أبرمه مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. غير أن تدهور الحالة الأمنية في شرقي جمهورية الكونغو، الذي بلغ أوجه بسقوط غوما في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أدى إلى تحسين التعاون بين بعض وحدات الجيش الكونغولي والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في المناطق الواقعة على مقربة من الأراضي الخاضعة لسيطرة الحركة. ووثّق الفريق التعاون القائم على الصعيد المحلي بين الجيش الكونغولي والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهو لا يزال يحقق في مدى تورط كبار ضباط الجيش الكونغولي في هذا التعاون. وقد وجّه الفريق، في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣،

رسالة إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ملتمسا فيها تقديم توضيحات بشأن هذا الدعم، وما زال ينتظر ردا عليها.

١٠٧ - وأجرى الفريق مقابلات مع ١٠ من جنود الجيش الكونغولي في تونغو، في كيفو الشمالية، أفادوا بأن الجيش والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا كانا يجتمعان بانتظام ويتبادلان معلومات تتعلق بالعمليات وذكروا أن جنود الجيش الكونغولي يمدون القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بالذخيرة. وأنكر العقيد فايدا فيديل كاموليتي، قائد الكتيبة الثانية في الوحدة ٦٠١ في الجيش الكونغولي المتمركزة في تونغو، وجود تعاون من هذا القبيل ولكنه صرح للفريق بأن الجيش الكونغولي والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا لم يقتتلا. وعلم الفريق من ضباط في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وأحد المتعاونين معها أن "العقيد" جان باتيست غاكويريري، ولقبه "إسدراس كاليب"، الذي يتولى قيادة القوات التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا والمنتشرة في تونغو، مكلف بالتنسيق بين ضباط القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والجيش الكونغولي في المنطقة.

١٠٨ - وأكد أربعة جنود سابقين في تلك القوات قدموا من تونغو وبامبو للفريق بأن جنود الجيش الكونغولي قد نقلوا ذخيرة إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وأعطوها تعليمات باستخدام تلك الذخيرة ضد حركة ٢٣ مارس. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، شهد جنديان سابقان في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، كلا على حدة، اجتماعات عقدها الجيش الكونغولي مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في منطقة تونغو وتم فيها تبادل معلومات تتصل بالعمليات. وأبلغ أحدهما الفريق بأنه رأى الجيش الكونغولي ينقل ذخيرة إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا خلال أحد هذه الاجتماعات، بينما رأى الآخر ضابطا في الجيش الكونغولي وهو يعطي المتمردين صناديق تحوي ذخيرة للرشاشات القصيرة. وفي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٣، شهد جندي سابق في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أربعة عمليات منفصلة نقل فيها الجيش الكونغولي المتمركز في بامبو ذخيرة إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، في حين رأى جندي سابق آخر في تلك القوات الجيش الكونغولي وهو يقوم، في شباط/فبراير، بتسليم ذخيرة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في بامبو أيضا.

١٠٩ - وعلم الفريق أيضا من ضابط في الجيش الكونغولي وقادة محليين من موجا الواقعة على بعد ١٠ كيلومترات شمال غرب غوما، بوجود نمط تعاون بين الجيش الكونغولي والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. فقد تركز الجيش الكونغولي في موجا وروسايو للدفاع عن غوما ضد حركة ٢٣ مارس. ووفقا لقادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، فإن وحدة

تحديد المسارات التابعة لتلك القوات في قطاع كيفو الشمالية، العاملة تحت إمرة "الرائد" أليكسيس والتي تتمركز عادة عند سفح بركان نيامولاغيرا في منتزه فيرونغا الوطني، تنفذ بانتظام عمليات في تلك المنطقة. وأجرى الفريق مقابلة مع جندين سابقين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا سلما نفسيهما في موحا. وكان كلاهما على علم بقيام قادة الجيش الكونغولي بعمليات نقل ذخيرة، فقد زعم أحدهما أنه شهد قيام ضابط في الجيش الكونغولي بإمداد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بصناديق ذخيرة للرشاشات القصيرة.

جيم - قوات التحرير الوطنية

١١٠ - تعمل قوات التحرير الوطنية في كيفو الجنوبية وتتألف أساسا من محاربي بورونديين يمثل هدفهم المعلن في الإطاحة بحكومة بوروندي. وما زالت قوات التحرير الوطنية، في عام ٢٠١٣، منقسمة وضعيفة (انظر S/2012/843، الفقرتان ١١٢ و ١١٣). ففي ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أعلنت قوات التحرير الوطنية في بيان صحفي تنحية رئيسها أغاتون رواسا، وتعيين إزيدور نيبيزي بدلا منه، وتعيين "الفريق أول" ألويس نزامايما قائدا عسكريا عاما. ومنذ ذلك الحين، سعت قوات التحرير الوطنية إلى تعزيز قوامها في كيفو الجنوبية لشن هجمات في بوروندي.

١١١ - وتملك قوات التحرير الوطنية فصيلين عسكريين رئيسيين. ويتولى قيادة الفصيل الأقوى "الفريق أول" نزامايما، الذي انشق عن "الفريق أول" أنطوان "شوتي" بارانيانكا في عام ٢٠١٢. وذكر مقاتلون سابقون في قوات التحرير الوطنية وضباط سابقون في الجيش الكونغولي أن نزامايما لا يزال متمركزا في موشوليه وأن له قاعدتان في كل من ماغوندا ورووها الواقعتين في هضاب أوفيرا، في إقليم أوفيرا. ورغم أن جماعة ماي ماي ماي قد استضافت شوتي وقواته في عام ٢٠١٢ في لوسامبو في إقليم فيزي، فإنها تركت تلك الجماعة منذ ذلك الحين (انظر المرجع نفسه، الفقرة ١١٢).

١١٢ - وشنّت قوات التحرير الوطنية غارات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي بهدف تجنيد شبان بالقوة والحصول على إمدادات غذائية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، شنت قوات التحرير الوطنية غارة لنهب الماشية في بورينغا في بوروندي. وعلم الفريق من جنود سابقين في قوات التحرير الوطنية ومصادر استخباراتية بوروندية أن رئيس عمليات قوات التحرير الوطنية، إنوسان نغينداكوريو، الملقب بـ "نزارابو"، تولى قيادة تلك الغارة. وكان نزارابو قد أدين بارتكاب المجزرة التي وقعت في عام ٢٠١١ في غاتومبا في غربي بوجومبورا، ولكنه هرب من السجن في أواخر عام ٢٠١٢. وفي منتصف أيار/مايو ٢٠١٣، شنت قوات التحرير الوطنية غارة أخرى على بورينغا.

١١٣ - وواصل الجيشان الكونغولي والبوروندي شن هجمات على قوات التحرير الوطنية من جانبي الحدود. ووفقا لما ذكرته مصادر استخباراتية في الجيش الكونغولي وأفراد في المجتمع المدني البوروندي، فإن "العقيد" نياميه، وهو نائب نزامبيما، لقي مصرعه خلال العمليات التي نفذها الجيش الكونغولي في أعقاب الهجمات التي شنتها قوات التحرير الوطنية في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ على قرى بالقرب من ماغوندا في هضاب أوفيرا، والتي هب فيها جنود تلك القوات بضائع وأحرقوا منازل وقتلوا ستة أشخاص على الأقل.

١١٤ - وبحسب ما ذكره مقاتل في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومصادر استخباراتية بوروندي، فقد نفذت قوات التحرير الوطنية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا عمليات مشتركة في كيفو الجنوبية. وفي نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، شنت تلك القوات معاً غارة على جماعة مسلحة محلية في ماسانغو، مما أدى إلى إحراق منازل ومدارس. ووفرت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أيضا لقوات التحرير الوطنية تدريبا على استخدام الأسلحة الثقيلة في قاعدة نامارامارا الواقعة قرب إيتومبوي.

دال - جبهة الشعب الموروندي/التحالف الإلهي من أجل الأمة

١١٥ - في عام ٢٠١٢، ذكر الفريق أن جبهة الشعب الموروندي/التحالف الإلهي من أجل الأمة، وهي جماعة قوامها ٤٠ جنديا من التوتسي البورونديين، قد انضمت إلى الحركة الكونغولية من أجل التغيير، وهي حركة حليفة لحركة ٢٣ مارس في كيفو الجنوبية ويقودها "العقيد" بيدي روساغارا (انظر المرجع نفسه، الفقرات ٧٠-٧٦). وفي آذار/مارس ٢٠١٣، قُتل القائد العام للجبهة "العقيد" جان - كلود موتوني، الملقب بـ "كاسونغو"، خلال القتال الذي دار بين الجبهة وجماعة كونغولية مسلحة بناء على أوامر من العقيد ريشار تاويجي (انظر S/2011/738، الفقرتان ٢٨٥ و ٦٥٦)، وذلك وفقا لما ذكره الجيش الكونغولي ومصادر استخبارية كونغولية وأفراد ينتمون إلى جماعات مسلحة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، أكد للفريق رئيس الجبهة غيوم جورج ماجامبيري، الذي يقيم حاليا في بلجيكا (انظر S/2012/843، الفقرة ١١٤)، أنه أصبح قائدا لتحالف يعرف باسم إنتوري. وهذه الجماعة عبارة عن ائتلاف بين عدة جماعات مسلحة وأحزاب سياسية تم تشكيله تحديا للحزب الحاكم في بوروندي.

١١٦ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أبلغ روساغارا الفريق بأن الحركة الكونغولية من أجل التغيير مسؤولة عن وفاة ضابط استخبارات عسكرية بوروندي، في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، عندما كان في مهمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعلن المتحدث باسم الجبهة الرائد فيديل نزامبياكيرا، وهو عضو سابق في الجيش البوروندي أُقيل في تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أيضا في بيان صحفي مسؤولية الجبهة عن وفاة الضابط المذكور (انظر المرفق ٥٦).

١١٧ - وترمي الجبهة إلى تنظيم أعمال تخريبية في بوروندي وهي تدرب قواتها بناء على ذلك. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، نشرت الجبهة على موقعها الشبكي صورا لمقاتلين يتلقون تدريبا في هضاب أوفيرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر المرفق ٥٧). وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وبعد أن شن عدد يتراوح بين ٢٥ و ٣٠ جنديا من جنود الجبهة هجوما على منطقة سيبيتوك في بوروندي، نفذ الجيش البوروندي عمليات استهدفت تلك الجماعة واستمرت عدة أيام. وأبلغت الاستخبارات البوروندية الفريق بمقتل أو جرح العديد من جنود الجبهة. وقال الجيش البوروندي إنه ألقى القبض على مقاتلين اثنين وضبط عددا من الأسلحة (انظر المرفق ٥٨). وأبلغت مصادر استخباراتية بوروندية الفريق في وقت لاحق بأن هدف الجبهة يتمثل في إقامة قاعدة في غابة نيونغوي في رواندا، الواقعة على الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، لأن الجيش الكونغولي والجيش البوروندي يعرقلان تحركاتهما في سهل روزيزي في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي يعد طريقها المعتاد إلى داخل بوروندي.

رابعا - التحديات التي يواجهها إدماج الجماعات المسلحة: مثال فشل إدماج التحالف من أجل كونغو حر ذي سيادة في كيتشانغا

١١٨ - في منتصف عام ٢٠١٢، أطلق الجيش الكونغولي، الذي أثقل كاهله تسارع وتيرة انتشار أزمة حركة ٢٣ مارس، برنامج إدماج سريع للجماعات المسلحة المعارضة للحركة. وأفاد الفريق، في تقريره الأخير لعام ٢٠١٢، بإدماج نياتورا (انظر S/2012/843، الفقرات ١٢٠-١٢٥). واستمرت عمليات الإدماج في عام ٢٠١٣، وتمخضت عن نتائج متباينة.

١١٩ - وفي ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وفي إطار محاولة لإدماج التحالف من أجل كونغو حر ذي سيادة، وهي جماعة مسلحة أغلب أعضائها من طائفة الهوندي ويقودها الفريق أول جانفويه بوينغو، أمر قائد المنطقة العسكرية الثامنة في الجيش الكونغولي، الفريق أول بوما، بإدماج ٣٠٠ جندي من جنود التحالف يعملون تحت إمرة "العقيد" موسى جومايلي بالاندماج مع الجيش الكونغولي في الموقع في كيتشانغا في كيفو الشمالية. ورغم أن الكتيبة ٨١٢ من الجيش الكونغولي، التي يقودها العقيد موداهونغغا، كانت متمركزة في كيتشانغا آنذاك، فإن قادة الجيش الكونغولي لم يتخذوا إجراءات لإدماج التحالف في تلك الوحدة المحلية.

١٢٠ - وقد أدى تعاون موداهونغا مع فصائل حركة ٢٣ مارس التابع لنتاغاندا إلى عرقلة عملية الإدماج. وأفاد متعاون مع الحركة وجندي سابق فيها وضابط في التحالف من أجل كونغو حر ذي سيادة بأن حلفاء نتاغاندا يعملون سرا مع موداهونغا ونائبه المقدم أليكسيس موهيري، بهدف تجنيد عناصر في الحركة وإنشاء قاعدة خلفية لها في كيتشانغا. وعلم الفريق من كوادرات تابعة للحركة وضابط في الجيش الكونغولي أن موداهونغا يقوم أيضا بحماية الأراضي التي يملكها قادة الحركة في تلك المنطقة. وذكر ضباط سابقون في الحركة وجماعات مسلحة تعمل في منتزه فيرونغا الوطني أن نتاغاندا كان يرسل بانتظام دوريات إلى كيتشانغا.

١٢١ - وفقا لما ذكرته السلطات في كيتشانغا، فقد سار التحالف، بعد إدماجه في الجيش الكونغولي، دوريات في المدينة وألقى القبض على الأفراد الذين يشبه في صلتهم بحركة ٢٣ مارس. وبحسب أقوال ضابط في الجيش الكونغولي، فإن موداهونغا يود منع التحالف من السيطرة على كيتشانغا والتدخل في أعمال التجنيد في الحركة. وطلب موداهونغا من التحالف نزع سلاحه ولكن التحالف رفض ذلك. وأخذت التوترات بين الجيش الكونغولي والتحالف تكتسب شيئا فشيئا طابعا عرقيا، إذ اتهم الجيش الكونغولي أفراد طائفة الهوندي العرقية المقيمين في كاتشانغا بدعم التحالف.

١٢٢ - وعلم الفريق من ضابط سابق في حركة ٢٣ مارس وضابطين في الجيش الكونغولي يعملان تحت إمرة موداهونغا أن موداهونغا وموهيري قاما، في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣، بتوزيع أسلحة على شباب ورعاة ناطقين باللغة الرواندية في كوتشانغا وفي مخيم كاهي للمشردين داخليا الواقع على مقربة منها وحرصوهم على مهاجمة طائفة الهوندي العرقية. ورأى أحد الضباط موهيري وهو يوزع الأسلحة في مجمعه، بينما رأى الآخر موداهونغا وهو يوزع على الرعاة بنادق من طراز AK-47. وذكر موداهونغا وموهيري للسكان الناطقين بالرواندية أنهما بحاجة إلى مساعدتهم في محاربة طائفة الهوندي. ووفقا لما ذكره جنود في الجيش الكونغولي، فإن من تلقوا تلك الأسلحة حاربوا في صفوف الجيش الكونغولي ضد التحالف.

١٢٣ - وذكرت السلطات المحلية أن حدة التوتر قد ارتفعت في أعقاب قيام الجيش الكونغولي، في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٣، بإعدام رائد في قوات التحالف. وعلم الفريق من جنود سابقين في التحالف أن التحالف عمد فيما بعد إلى قتل أحد جنود موداهونغا ثم تقدم باتجاه موقع الجيش الكونغولي في كيتشانغا ومخيم المشردين داخليا في كاهي. وجاء في أقوال مشردين داخليا من كاهي أن جنود التحالف دخلوا المخيم قائلين إنهم يرغبون في تخلص المنطقة من الناطقين باللغة الرواندية وأحرقوا ٢٠ كوخا (انظر المرفق ٥٩).

١٢٤ - ووفقا لما ذكره جنديان في الجيش الكونغولي يعملان تحت إمرة موداهونغ، فإن هذا الأخير أمر جنوده بـ "قتل الجميع دون تمييز في كيتشانغا" لأنه يعتبر أن جميع أفراد طائفة الهوندي العرقية يؤيدون التحالف. وحصل الفريق على بيان مسجل يأمر فيه موداهونغ بضابطه بـ "قتل كل من يجدونه في كيتشانغا"^(١٦). وأطلق جنود الجيش الكونغولي قذائف هاون لمنع التحالف من التقدم، ولكن الكثير منها سقط في مواقع مدنية (انظر المرفق ٦٠). وتمكن الفريق، عندما زار المنطقة، من فحص قذائف الهاون التي عُثر عليها (انظر المرفق ٦١). وأبلغت السلطات المحلية الفريق بأن جنود الجيش الكونغولي انخرطوا بهمة في البحث عن زعماء طائفة الهوندي العرقية لقتلهم. وتحدث الفريق إلى أحد الزعماء المحليين الناجين الذي سمع الجنود وهم يبحثون عنه قائلين "إنهم لا يريدون رؤية أي فرد من أفراد طائفة الهوندي في كيتشانغا بعد الآن". وأفادت السلطات المحلية بأن زعيما محليا آخر لم يتمكن من الفرار وأنه قُتل (انظر الفقرة ١٢٧).

١٢٥ - وبعد تلك الأحداث، نُقلت الكتيبة ٨١٢ من كيتشانغا. وفي ٢٥ آذار/مارس، أعلن بوما أن إدماج التحالف لن يكتمل.

خامسا - انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

ألف - أعمال القتل

١ - الجيش الكونغولي والتحالف أجل كونغو حر ذي سيادة في كيتشانغا

١٢٦ - أدى القتال الذي نشب في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٣ في كيتشانغا، كيفو الشمالية، بين الكتيبة ٨١٢ والجيش الكونغولي والتحالف من أجل كونغو حر ذي سيادة إلى مصرع ما لا يقل عن ٩٠ شخصا وحرقت أكثر من ٥٠٠ منزل (انظر المرفق ٦٢). ووفقا لمنظمة أطباء بلا حدود، فقد أصيب أكثر من ١٤٠ شخصا بجراح ودُمرت مئات المنازل والهياكل الأساسية الرئيسية، بما في ذلك جزء من المستشفى (انظر الفقرة ١٢٤ والمرفق ٦٣). ووفقا لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن القتال أدى إلى تشريد نحو ١٠٠ ٠٠٠ شخص بشكل مؤقت.

١٢٧ - وقد زار الفريق كيتشانغا وأجرى مقابلات مع السلطات المحلية ومع الناجين من المعركة ومع جنود التحالف والجيش الكونغولي. وكشفت التحقيقات التي أجراها الفريق أن العقيد موداهانغا من الجيش الكونغولي قد أمر ضباطه بشن هجمات تستهدف المدنيين في

(١٦) أودع الفريق التسجيل في محفوظات الأمم المتحدة.

كيتشانغا، بما يشمل قصف منطقة يسكنها مدنيون، مما تسبب في وقوع أضرار جانبية جسيمة (انظر الفقرة ١٢٤).

١٢٨ - وأبلغت السلطات المحلية والجيش الكونغولي الفريق بأن معظم الضحايا كانوا من طائفة الهوندي وأن معظم المنازل التي استهدفت يملكها أفراد من هذه الطائفة العرقية. وذكرت المصادر نفسها أن جنود الجيش الكونغولي العاملين تحت إمرة موداهونغا والشباب الذين مدهم أولئك الجنود بالأسلحة قد استهدفوا بالتحديد المدنيين من طائفة الهوندي وقتلوهم. وكشفت المصادر نفسها أن قوات التحالف العاملة تحت إمرة العقيد موسى قد ارتكبت أيضا أعمال قتل استهدفت المدنيين الناطقين بالرواندية في مخيم كاهي للمشردين داخلها حيث أحرقت ٢٠ كوخا (انظر الفقرة ١٢٣).

٢ - حركة ٢٣ مارس

١٢٩ - في الفترة الممتدة من ٨ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣، وفي أثناء اقتتال فصيل الحركة الموالي لتاغاندا مع الفصيل الموالي لماكينغا، أمر نتاغاندا بإعدام المقاتلين التابعين له ممن حاولوا الفرار من صفوفه في كيبومبا. وشاهد ضباط سابقون في الحركة نتاغاندا وهو يأمر بإعدام ما لا يقل عن ٢٠ من المقاتلين التابعين له إما بإطلاق النار عليهم أو بطعنهم حتى الموت. ورأى مقاتلان سابقان من موالي نتاغاندا جثث زهاء ٢٠ مقاتلا من رفاقهم. وشاهد مقاتل سابق في الحركة نتاغاندا وهو يأمر بإعدام مجموعة قوامها ٨ جنود. وشاهد جنديان آخران من الجنود السابقين في الحركة إعدام ستة جنود تابعين لوحدهم.

١٣٠ - ووثق الفريق أيضا أعمال إعدام نمطي لجرحى الحرب بناء على أوامر من نتاغاندا ونغاروييه. ووفقا لما ذكره ضباط حاليون وسابقون في الحركة شاركوا في القتال في صفوف نتاغاندا خلال الانشقاق في صفوف الحركة، فإن كلا من نتاغاندا ونغاروييه قد أمر بإعدام الجنود الجرحى. وشاهد جندي سابق في الحركة نتاغاندا وهو يطلق النار شخصيا من مسدسه على جنود جرحى.

١٣١ - وفي ٢١ و ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣، سقطت ٥ صواريخ من عيار ١٢٢ ملم أطلقت من موقع الحركة على ندوشو وعلى مخيم مونغونغا للمشردين داخلها (انظر الإطار الخاص بعملية موتاهو). وتسببت تلك الصواريخ بمقتل مدنيين اثنين وإصابة ٩ بجراح. وصرح ضباط سابقون وحاليون في الحركة أجرى الفريق مقابلات معهم أن ذلك الحادث نتج عن خطأ حسابي ارتكبه الحركة.

باء - العنف الجنسي

١ - الجيش الكونغولي

١٣٢ - في الفترة الممتدة من ٢٠ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ارتكب جنود الجيش الكونغولي أعمال اغتصاب جماعي في مينوا، كيفو الجنوبية، وفي قرى بويشا وبوغانغا وموييمي وكيشينجي وكاتولو ورشوندا وكالونغو المحيطة بها. ووثق تحقيق أجرته بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لما لا يقل عن ١٣٥ حالة اغتصاب، منها حالات اغتصاب قُصّر وأعمال عنف جنسي أخرى ارتكبتها جنود الجيش الكونغولي بشكل منهجي وصاحبها عنف شديد. وحتى الآن، ما زال التحقيق الذي تجريه الحكومة مستمرا. وقد أُوقِف اثني عشر قائدا من قادة الوحدات عن العمل وألقي القبض على جنديين في إطار تلك التحقيقات. ووفقا لما ذكره ضابط استخبارات في الجيش الكونغولي ومنظمة غير حكومية محلية، فإن قادة الوحدات في المنطقة فقدوا السيطرة على وحداتهم لدى انسحابها من كيفو الشمالية. ونظرا إلى وجود عدد كبير من الجنود في المنطقة آنذاك، فمن الصعب تحديد المسؤولين عن أعمال الاغتصاب تلك من جنود ووحدات. وحصل الفريق على قائمة بأسماء القادة الذين أوقفوا عن العمل في أعقاب الهجوم. وينتمي معظمهم إلى المنطقة العسكرية الثامنة (كيفو الشمالية).

٢ - ماي ماي مورغان

١٣٣ - تُعد جماعة مورغان مسؤولة عن ارتكاب أعمال اغتصاب واسترقاق جنسي وتشويه أعضاء تناسلية. وقد ذكر الفريق سابقا أن جماعة مورغان قد اغتصبت ما يربو على ١٥٠ امرأة أو شوهت أعضاءهن التناسلية، في الفترة الممتدة من ١ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وحدها (انظر الفقرة ٧٦). وأجرى الفريق، خلال زيارته إيتوري في آذار/مارس ٢٠١٣، مقابلات على أفراد مع ٢٠ شخصا يشملون مقاتلين سابقين في جماعة مورغان ونساء فررن أو حُررن من الاختطاف، منهن سبعة نساء أبلغن الفريق بأنهن أرغمن على أن يصبحن "زوجات" للعديد من أعضاء المليشيات.

١٣٤ - وفي أواخر عام ٢٠١٢، اختطفت جماعة مورغان نساء أخريات خلال هجمات شنتها على قرى ومناجم ذهب. وعلم الفريق من المختطفات السابقات أن جنود مورغان يضربون النساء المحتجزات، وهي أقوال تؤكد صور حصل عليها الفريق.

١٣٥ - وأفادت محتلفات سابقات ومصادر تابعة للأمم المتحدة بأن مورغان كان يحتجز معه عددا يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ امرأة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ عندما هاجم بلدة مامباسا (انظر الفقرة ٧٣). وقد تمكن بعضهن من الهروب.

جيم - الهجمات التي استهدفت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعاملين في المجال الإنساني

١٣٦ - منذ بداية ولاية الفريق، استهدفت هجمات عديدة حفظة السلام والموظفين التابعين للبعثة، في انتهاك لنظام الجزاءات، كما استهدفت العاملين في المجال الإنساني. وفي إحدى الحالات، قتل مسلحون مجهولون، في ٧ أيار/مايو ٢٠١٣، أحد حفظة السلام الباكستانيين قرب بوكافو، كيفو الجنوبية. وترد أدناه أمثلة للهجمات الأخرى الواسعة النطاق.

١٣٧ - **كيسانغاني** - في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، تعرض مرفقان تابعان للبعثة لهجوم من قبل متظاهرين في كيسانغاني، مقاطعة أورينتال، كانوا يتظاهرون احتجاجا على استيلاء حركة ٢٣ مارس على غوما. ولم يتعرض المقر إلا إلى أضرار طفيفة، ولكن المتظاهرين ألحقوا أضرارا جسيمة بقاعدة اللوجستيات، منها تدمير البوابة الرئيسية وأربع مركبات (انظر المرفق ٦٤).

١٣٨ - **بونيا** - في ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، في بونيا (منطقة إيتوري، مقاطعة أورينتال)، نظمت الشرطة الوطنية والجيش الوطني أعمال سلب طالت أكثر من ٣٦ مرفقا تابعا للبعثة والعديد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية، بالإضافة إلى مساكن موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية (انظر المرفق ٦٥)^(١٧). وبحسب شهود عيان في بونيا وتقرير قدمته منطقة إيتوري، فإن قائد قوات الجيش الكونغولي بالنيابة في منطقة سافيشا للعمليات (إيتوري)، العقيد ويلي بونان هاباروغيرا (انظر المرفق ٦٦)، هو الذي نظم أعمال نهب المرافق التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية وشارك فيها. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ شهود عيان الفريق بأن رئيس الشرطة الوطنية في بونيا آنذاك، العقيد جوفينال بيديكو (انظر المرفق ٦٦)، نظم أيضا نهب مجموعات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية. وفي أعقاب تلك الهجمات، ألقت السلطات العسكرية القبض على ١٠ ضباط من الشرطة الوطنية وثلاثة من أفراد الجيش الكونغولي. وأدانت المحكمة العسكرية في بونيا خمسة من ضباط الشرطة الوطنية الكونغولية لارتكابهم أعمال نهب، لكن

(١٧) في عام ٢٠٠٩، رفضت حكومة الولايات المتحدة مشاركة العقيد بوناني في دورة تدريبية عسكرية تجريها الولايات المتحدة نظرا إلى سجله السيئ في مجال حقوق الإنسان.

الحكومة لم توجه أي تهمة سواء للعقيد بيديكو أو للعقيد بوناني، على الرغم من دورهما المعروف جيدا في أعمال النهب تلك.

١٣٩ - **لوبومباشي** - في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣، أطلق جنود الحرس الجمهوري والجيش الكونغولي النار على مقر البعثة في لوبومباشي بعد دخول مجموعة من أعضاء جماعة كاتا كاتانغا المجمع (انظر الفقرة ٨٨ والمرفق ٦٧). وألحق الهجوم أضرارا طفيفة بمرافق البعثة وبمركز شرطة وطنية مجاور لبوابة المجمع الخلفية.

دال - الأطفال الجنود

١٤٠ - حقق الفريق في حالات تجنيد الأطفال في مقاطعات كاتانغا وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وأورينتال. وأجرى الفريق مقابلات مع ٢٣ من الأطفال الجنود السابقين الذين تتراوح أعمارهم بين ٨ و ١٧ سنة ومع ٣٤ من المقاتلين السابقين الذين كانوا شهودا على وجود الأطفال في جماعاتهم المسلحة. وتلقى الفريق أيضا معلومات من قسم حماية الطفل في بعثة الأمم المتحدة وغيره من الشركاء. واستنادا إلى البيانات التي قام الفريق بجمعها، وعملا بالفقرة ٣ من القرار ٢٠٧٨ (٢٠١٢)، يلاحظ الفريق أن العقيد إينوسونت كاينا التابع لحركة ٢٣ مارس، وهو أحد الأشخاص الخاضعين لجزاءات، ما زال ضالعا في تجنيد الأطفال.

١ - الاتجاهات

١٤١ - يواصل الفريق جمع البيانات وتحليل الاتجاهات فيما يتعلق بتجنيد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة. وأكد أن الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية قامت، في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٣، بتجنيد ما لا يقل عن ٢٠٠ طفل. ووثق قسم حماية الطفل في البعثة، خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٣، قيام الجماعات المسلحة بتجنيد ١٨٣ طفلا، بمن فيهم ٣٦ فتاة. وجُند معظم هؤلاء الأطفال في كيفو الشمالية وأدوا الخدمة فيها (٨٢)، ووزع الباقون بين مقاطعات كيفو الجنوبية (٢٨) وكاتانغا (٣٨) وأورينتال (٣٥). وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٣، سجل قسم حماية الطفل ٦٤١ حالة لأطفال هربوا من جماعات مسلحة مختلفة من بينهم ١٠٩ فتيات. ومن بين هذه الحالات مجتمعة، تعود أصول معظم الأطفال إلى كيفو الشمالية (٣١٤)، في حين انحدر البعض الآخر من كاتانغا (٧٩) وأورينتال (١٥٧) وكيفو الجنوبية (٧٨) ورواندا (١١)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (١) والسودان (١).

٢ - حركة ٢٣ مارس

١٤٢ - ظلت حالات الفرار من حركة ٢٣ مارس في تزايد (انظر الفقرة ١١). ولئن كانت الحركة تنكر قيامها بتجنيد الأطفال، فقد كشف قسم حماية الطفل عن ٣٣ حالة لفتية تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٧ عاما كانوا قد فروا من الحركة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٣ (انظر المرفق ٦٨). من فيهم ١١ تم تجنيدهم في رواندا. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى الفريق مقابلات مع تسعة من الفارين من الحركة الذين أكدوا أن بعض الأطفال قد تمكنوا من الفرار والعودة إلى أسرهم مباشرة دون تسليم أنفسهم إلى السلطات، مما يؤكد أن هناك حالات غير موثقة لفرار جنود أطفال. ووفقا لهذه المصادر، كانت هذه الممارسة أكثر شيوعا بين الفارين الذين جندوا في رواندا، والذين يسعون إلى العودة إلى موطنهم بصورة مباشرة.

١٤٣ - وواصلت الحركة القيام بالتجنيد القسري داخل منطقة عملياتها في محاولة لتعويض حالات الفرار من الخدمة. وروى أربعة من الجنود الأطفال السابقين للفريق كيف أن رجلا مجهولا قام بأسرهم بينما كانوا يرعون الأبقار في تشانزو، ثم سلمهم بعد ذلك إلى رجلين مجهولي الهوية، قاما بدورهما بتسليمهم إلى العقيد إينوسنت كاينا في رومانغابو، وعمل الأطفال بعد ذلك كطهارة في خدمة كاينا.

١٤٤ - وأجرى الفريق أيضا مقابلات مع سبعة مقاتلين سابقين تم تجنيدهم في رواندا. وذكروا أن المجندين قد وعدوهم هم وبعض الأطفال بـ "فرص عمل مدرة للربح في الكونغو" ليتم تسليمهم بدلا من ذلك إلى حركة ٢٣ مارس. وكشفت هذه المصادر أيضا عن تجنيدهم في مخيم نكاميرا للاجئين في رواندا وفي قرى ميزينغو وبيغوغوي وبيومبا ونكوروي. وأضافت المصادر أنهم قابلوا، أثناء تلقيهم التدريب في رومانغابو، مجندين آخرين من كيتوتاما وغيتيغا وموزانزي (روهينغيري) وكيشموي وروكومو وبلدة غيسيني في رواندا. وأجرى الفريق أيضا مقابلات مع تسعة من الفارين من الحركة و ٢٤ مدنيا في كيوانجا وكانياروشينيا وبلدة روتشورو وبوناغانا، حيث أكدوا أيضا وجود حالات تجنيد قسري للأطفال في مجتمعاتهم المحلية.

٣ - القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

١٤٥ - وفقا لما ذكره ٢٣ من المقاتلين السابقين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أجرى الفريق مقابلات معهم، ما فتئت هذه القوات تقوم بمحاولات لتجنيد الأطفال بين السكان اللاجئين الروانديين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبين سكان الهوتو الكونغوليين، بيد أن هذه المحاولات لم تلاقِ سوى نجاحا محدودا. وأجرى الفريق مقابلات

مع ١٥ طفلا كانوا قد فروا من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجُنّدوا قسرا. وأخير صبي عمره ١٦ عاما ولد لأبوين ينتميان إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الفريق بأنه قد أصبح جنديا بالقوات تلقائيا بمجرد أن بلغ الثالثة عشرة من العمر.

٤ - كاتا كاتانغا

١٤٦ - قامت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بفصل ٤٥ طفلا عن المجموعة المكونة من ٢٤٢ عضوا في جماعة "كاتا كاتانغا"، التي لاذ أفرادها بقاعدة البعثة في أعقاب مسيرتهم الاحتجاجية التي مرت بلوبومباشي في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣ (انظر الفقرة ٨٨ والمرفق ٦٩). وقامت اليونيسيف بفصل ٣٠ طفلا إضافيا عن الجماعة عند وصولها إلى سجن ندولو العسكري في كينشاسا. ويواصل الفريق التحقيق في التقارير التي تفيد بقيام جماعة كاتا كاتانغا والجماعات المسلحة الأخرى في مقاطعة كاتانغا بتجنيد الأطفال.

٥ - رايا موتومبوكي

١٤٧ - ما زالت جماعة رايا موتومبوكي أكثر الجماعات المسلحة انتشارا من الناحية الجغرافية في مقاطعتي كيفو في ظل ارتفاع معدل تجنيد الأطفال واستخدامهم (انظر S/2012/348، الفقرة ١٨١). وتشير تقديرات الفريق إلى أن ما يتراوح بين ٢٥ و ٣٠ في المائة من مقاتلي رايا موتومبوكي هم من الأطفال. وفي عام ٢٠١٢، ساعدت منظمة غير حكومية محلية في إقليم واليكالي ٤١٥ من الجنود الأطفال السابقين في جماعة رايا موتومبوكي (تتراوح أعمارهم بين ٨ و ١٥ سنة) على إعادة الاندماج في مجتمعاتهم المحلية. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، كانت تلك المنظمة بصدد القيام بعملية إعادة إدماج ٣١٠ أطفال إضافيين.

٦ - ماي ماي مورغان

١٤٨ - أثناء التحقيقات التي قام بها الفريق في مقاطعة أورينتال، أجرى مقابلات مع خمسة شهود عيان أدلوا بشهادات تفيد بوجود ما لا يقل عن ١٥ طفلا يعملون مع جماعة ماي ماي مورغان (انظر الفقرة ٧٨).

٧ - الجيش الكونغولي

١٤٩ - يحقق الفريق أيضا في قضايا متعلقة بالاحتجاز غير القانوني للأطفال واستخدامهم لأغراض عسكرية من قبل الجيش الكونغولي. ووفقا لمصادر في الجيش الكونغولي وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالإضافة إلى السلطات المحلية في

منطقة كيسالا الواقعة في إقليم بوتيمبو، قامت الكتيبة ١٠٣٢ في الجيش الكونغولي في الفترة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٣، بإلقاء القبض على أربعة صبية تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٧ عاما بتهمة الانتماء إلى جماعة متمردية نياتورا. وقام رائد بالجيش الكونغولي في وقت لاحق بتجنيد ثلاثة منهم للعمل كطهارة بينما عين رابعهم جنديا في موشاكي في الكتيبة ١٠٦ تحت قيادة العقيد سيفيري.

١٥٠ - وفي نيسان/أبريل، قامت اليونيسيف بفصل ١٩ طفلا عن الكتيبة ٨١٢ في الجيش الكونغولي المتمركزة في مخيم بوبوزو في كانانغا، مقاطعة كاساي أوكسيدنتال. وقد انتقلت الكتيبة من كيفو الشمالية إلى كانانغا في آذار/مارس وقامت بتجنيد الأطفال بالقوة قبل مغادرتها كيفو الشمالية. واعترف أربعة جنود منتمين إلى الكتيبة للفريق بأنهم قد كانوا على علم بوجود هؤلاء القُصّر (الذين يشار إليهم باسم "كادوغو") بين صفوفهم. وفي نيسان/أبريل، فصلت اليونيسيف قاصرين (فتاة وفتى) من الكتيبة نفسها؛ وكان كلاهما قد جند بالقوة.

سادسا - الموارد الطبيعية

١٥١ - عملا بالقرار ٢٠٧٨ (٢٠١٢)، يقوم الفريق بالتحقيق في تورط الجماعات المسلحة والجيش الكونغولي في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والاتجار غير المشروع بها^(١٨)، بالإضافة إلى الآثار المترتبة على إجراءات بذل العناية الواجبة. ويركز الفريق على معادن من قبيل الذهب والقصدير والتنتالوم والتنجستن والعاج كما يقوم بتوثيق سلاسل السلع الخاصة بهذه الموارد من الأسواق المحلية إلى الأسواق الدولية، كلما أمكن ذلك.

١٥٢ - وناقش الفريق في تقريره النهائي لعام ٢٠١٢ كيف أن الصادرات المسجلة من القصدير والتنتالوم والتنجستن من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية قد توقفت تقريبا (انظر S/2012/843، الفقرات ١٥٩-١٨١) فيما عدا شمال كاتانغا حيث بدأ تطبيق نظام وسم المعادن في عام ٢٠١١. وكنتيجة جزئية لانخفاض الإنتاج من القصدير والتنتالوم والتنجستن وانخفاض أسعار هذه المعادن، تحولت معظم الجماعات المسلحة إلى استغلال الذهب، الذي يسهل تهريبه والتي تعد قيمته كبيرة بالنسبة إلى حجمه ولا يكاد يخضع للتدابير الرقابية الخاصة ببذل العناية الواجبة.

١٥٣ - وبالنظر إلى ما تبين من أن الشركات تحجم عن شراء المعادن غير الموسومة من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، يواصل التجار المحليون شراء المعادن غير الموسومة بأسعار

(١٨) انظر www.un.org/sc/committees/1533/egroupguidelines/shtml.

أقل. ويتاجر هؤلاء التجار أيضا بالمعادن الواردة من مناطق النزاع ويشاركون في تهريبها عبر الحدود إلى البلدان المجاورة. وأوضح أحد المصدرين للفريق قائلا: "ما دام لا أحد من جمهورية الكونغو الديمقراطية يشتري، سيتم التهريب إلى البلدان المجاورة". والتهريب لا يؤدي فحسب إلى تقويض جهود العناية الواجبة الرامية إلى القضاء على المعادن المؤججة للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بل إنه يعرض للخطر أيضا نظم التعقب داخل البلد ومع جيرانه، بالنظر إلى أنه يؤثر تأثيرا سلبيا على الانطباع العام بشأن الصادرات الآتية من المنطقة بأسرها.

١٥٤ - ومع ذلك، يلاحظ الفريق مبادرات إيجابية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لرصد حالات المعادن المؤججة للنزاعات وحالات التهريب. فعلى سبيل المثال، تقوم لجنة متابعة معنية بأنشطة التعدين في كيفو الشمالية برصد حالات التهريب وفرض الضرائب بصورة غير مشروعة وتقوم بوضع خرائط لتحديد مواقع المناجم التي تحتلها الجماعات المسلحة.

١٥٥ - وبالرغم من إحراز بعض التقدم، لا تزال هناك عقبات كبيرة. وعلى وجه الخصوص، يلاحظ الفريق استمرار التوتر بين المنظمات أو الأفراد المتزمين بتوسيع نطاق العناية الواجبة من جهة، وبين الأفراد، ولا سيما الذين ينتمون إلى القوات المسلحة، الذين لا يزالون متورطين في هذا القطاع من خلال فرض ضرائب غير قانونية أو التهريب من جهة أخرى. ويتعين على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية التصدي لمسألة تواطؤ الجيش الكونغولي وإجرامه وإفلاته من العقاب إذا كانت ترغب في إقناع المجتمع الدولي بأن لديها رغبة حقيقية في إضفاء صبغة شرعية ونظامية على قطاع المعادن.

ألف - تجارة الذهب

١٥٦ - في الفقرة ١٥ من القرار ٢٠٧٨ (٢٠١٢)، شجع مجلس الأمن جميع الدول، ولا سيما دول المنطقة، على مواصلة رفع مستوى الوعي بالمبادئ التوجيهية المتعلقة ببذل العناية الواجبة التي حددها الفريق، وبخاصة في قطاع الذهب. وفي عام ٢٠١٣، ظل معدل إنتاج الذهب على أساس حُرْفِي كبيرا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بينما لا تزال جهود بذل العناية الواجبة في هذا القطاع في أدنى مستوياتها.

١٥٧ - وبصفة عامة، ما زال تهريب الذهب مستمرا على طول الطرق المحددة في التقارير السابقة للفريق ومن قبل نفس الأطراف الفاعلة (انظر S/2012/843). ومع ذلك شكك التجار إلى الفريق من أن الانخفاض الشديد في أسعار الذهب الذي لم يشهد السوق العالمي له مثيلا على مدى ثلاثين عاما قد أثر على هذه التجارة تأثيرا سلبيا. وكان لوجود الجماعات

المسلحة في بعض المناجم أيضا أثر سلبي على التجارة حيث يعاني عمال المناجم والتجار من تزايد انعدام الأمن في مواقع المناجم.

١ - غياب التجارة الرسمية تكاد جهود بذل العناية الواجبة تنعدم

١٥٨ - أفاد اثنان من تجار الذهب ومسؤولون محليون وممثلو المجتمع المدني في بونيا بأن إنتاج الذهب في إيتوري لم ينخفض في السنوات الأخيرة؛ وفي الواقع، ربما يكون قد ازداد مع الزيادة الكبيرة التي شهدتها أسعار الذهب بعد عام ٢٠٠٧. ومع ذلك، علم الفريق من تجار الذهب وسلطات حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن منطقة إيتوري لم تصدر بشكل قانوني سوى ١٦,١٧ كيلوغراما من الذهب في عام ٢٠١٢.

١٥٩ - وفي كيفو الشمالية، لم تسجل الحكومة أي شركة لتصدير الذهب خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٣. ولم تسجل أية صادرات من الذهب خلال تلك الفترة. وقامت شركة آر غولد، وهي شركة تصدير مقرها في غوما (انظر S/2012/843، الفقرة ١٨٥) بتصدير ١٠,١٥ كيلوجراما من الذهب من لوبورو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى فرعها في دبي ولكنها لم تحدد ترخيصها للتصدير في عام ٢٠١٣ (انظر المرفق ٧٠). كما تقاعست مؤسسة غلوري مينرالز، وهي مؤسسة تصدير الذهب الأخرى العاملة في كيفو الشمالية، عن التسجيل أيضا في عام ٢٠١٣ (انظر S/2008/773، الفقرة ٩٧ و S/2009/603، الفقرات ١٢٨-١٣٦ و ١٥٦ و ٣٠٧).

١٦٠ - وفي عام ٢٠١٢، لم يصدر أصحاب الأعمال سوى ٣٩ كيلوغراما من الذهب من كيفو الجنوبية. ووفقا لإحصاءات التعدين الرسمية، قامت مؤسسة الكونغو للتعدين بتصدير ٢٧,٧ كيلوغراما من الذهب إلى دبي في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٣. وقامت السلطات المحلية وعمال المناجم ورجال الأعمال بإبلاغ الفريق بأن الإنتاج بلغ عدة أطنان في السنة في كيفو الجنوبية. وبالتالي يواصل الفريق التحقيق في تهريب الذهب من كيفو الجنوبية.

٢ - تهريب الذهب

١٦١ - يلاحظ الفريق أن عمليات تهريب الذهب ما زالت جميعها تقريبا تتبع نفس المسار الممتد من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية عبر كمبالا وبوجومبورا وتشارك فيها إلى حد بعيد نفس الشبكات الموثقة في تقارير الفريق السابقة (انظر S/2012/843، الفقرات ١٨٨-١٩٣).

١٦٢ - ووفقا لاثنتين من تجار الذهب ولسلطات محلية في إيتوري، ما زال معظم الذهب الوارد من إيتوري يصدر إلى أوغندا حيث تشتريه راجندرا "راجو" فايا من شركة ماشانغا

ليمتد المشمولة بالجزاءات (انظر المرجع نفسه، الفقرة ١٨٣) بينما تذهب كمية صغيرة (ولا سيما من إقليم مامبسا) إلى بوتيمبو قبل تقييدها إلى أوغندا. وبالرغم من العديد من الشهادات التي أدلى بها تجار الذهب ومسؤولون محليون وممثلو المجتمع المدني في إيتوري وكيفو الشمالية ومفادها أن معظم الذهب المنتج في هذه المناطق يُصدّر إلى كمبالا وتتم المتاجرة به هناك، فقد قامت حكومة أوغندا بإبلاغ الفريق بأنها لم تصدر رسمياً سوى ٢٨٦ كيلوغراماً من الذهب في عام ٢٠١٢ (انظر المرفق ٧١).

١٦٣ - وخلال زيارة الفريق إلى بوروندي في نيسان/أبريل ٢٠١٣، أبلغت سلطات التعدين البوروندية الفريق بعدم وجود آلية للتتبع في قطاع الذهب في بوروندي في الوقت الحالي. كما أعلنت أنه بينما كان الاتجار في المعادن عبر الحدود قائماً، لم تقم السلطات بأية عمليات ضبط في عام ٢٠١٣. بيد أنها أوضحت أنه يجري النظر في وضع خطط لإنشاء أنظمة لاقتفاء أثر المعادن تشمل اقتفاء أثر الذهب. وفي آذار/مارس ٢٠١٣، فرض رئيس جمهورية بوروندي حظراً لمدة شهرين على أنشطة التعدين بغية إضفاء الطابع الرسمي على قطاع التعدين الحرفي. وأكدت السلطات للفريق أن معملاً جديداً لتنقية الذهب في سيبيتوكي سيتولى تنقية جميع الذهب البوروندي قبل تصديره. ويلاحظ الفريق أنه تم تصدير ٥٥٢,٤ كيلوغراماً من الذهب من بوروندي في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣ (انظر المرفق ٧٢).

٣ - الذهب المرتبط بالتراعات

١٦٤ - خلص الفريق في تقريره النهائي لعام ٢٠١٢ إلى أن الشبكات الإجرامية القائمة داخل الجيش الكونغولي والجماعات المسلحة الكونغولية استفادت من إنتاج الذهب والاتجار به (انظر S/2012/843، الفقرات ١٨٥-١٨٧). ووثق الفريق استمرار مشاركة الجماعات المسلحة في إنتاج الذهب والاتجار به خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣.

١٦٥ - وتسيطر المنطقة العسكرية العاشرة في الجيش الكونغولي على منجم موكونغوي للذهب في إقليم والونغو، كيفو الجنوبية (انظر S/2011/738، الفقرات ٥٢٨-٥٣٢). وفي هذا الموقع، يقوم جنود كونغوليون بجمع ضرائب غير قانونية من عمال المناجم الحرفيين على أساس أسبوعي. ويُلقى القبض على عمال المناجم الذين يمتنعون عن الدفع ويحتجزون في سجن يقع تحت سطح الأرض حتى يُسدّد المبلغ المطلوب. وحصل الفريق على رسالة موجهة من رئيس إحدى التعاونيات المحلية في موكونغوي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ذُكر فيها ضابط الاستخبارات العسكرية المحلي بضرورة قسمة الضريبة الأسبوعية البالغة ١٠٠٠ فرنك كونغولي (١,١١ دولار) المفروضة على كل عامل منجم فيما بين وكالة

الاستخبارات الوطنية والشرطة والجيش (انظر المرفق ٧٣). وعلم الفريق من ضابط سابق في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا مسؤول عن اللوجستيات أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا كانت أيضا تجمع الضرائب من عمال المناجم الذين يعملون في موكونغوي، وفي منجم روكتو، في إقليم موينغا. وتحصل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا مبلغ ٢٠٠٠ دولار شهريا من كلا المنجمين.

١٦٦ - ووفقا لما ذكره ضباط سابق في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتجار ذهب في بوتيمبو، تشارك هذه القوات في تعدين الذهب في إقليم لوبورو، كيفو الشمالية. ووفقا لما ذكره عدد من المقاتلين السابقين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، فإن قادة هذه القوات يحصلون أيضا على أرباح من مناجم الذهب في واليكالي. وفي بعض الحالات، يبحث مقاتلو القوات الديمقراطية لتحرير رواندا عن الذهب بأنفسهم، في حين يفرضون في حالات أخرى ضرائب على عمال مناجم الذهب، حيث يطالبون بالحصول على إنتاجهم ليوم واحد في الأسبوع.

١٦٧ - وفي إقليم واليكالي، أبلغت السلطات المحلية الفريق أن عناصر رايا موتومبوكي كانت موجودة في مناجم الذهب في باكانو، في حين كانت عناصر ماي ماي سмба في المناجم قرب من نهر أوسو. وتستفيد جماعة ماي ماي شيكا من الضرائب المفروضة على ما يقارب ١٠٠ موقع تعدين في واليكالي، كانت جماعة رايا موتومبوكي تسيطر على بعضها في السابق.

١٦٨ - وفي مقاطعة أورينتال، أبلغ عدد من عمال المناجم الفريق أن طريقة عمل ماي ماي مورغان كانت تتمثل في الهجوم على مناجم الذهب، من قبيل المناجم الموجودة في بانغوي وإلوتا وإتيمبو، كل فترة تمتد من ثلاثة أيام إلى أسبوعين وسلب عمال المناجم بعض ذهبهم (انظر الفقرات ٧٧-٧٨).

باء - تجارة القصدير والتتالوم والتنجستن

١ - اتجاه الإنتاج والتجارة

١٦٩ - في عام ٢٠١٣، اختلف إنتاج وتصدير القصدير والتتالوم والتنجستن اختلافا كبيرا حسب المقاطعة. وفي مانيما، سجلت سلطات التعدين زيادة تدريجية في صادرات القصدير، لكنها لم تسجل أي صادرات للتتالوم والتنجستن. وفي كيفو الشمالية، أبلغت سلطات التعدين الفريق أنه، في حين لم يكن هناك أي صادرات رسمية من القصدير والتنجستن، فإن

إنتاج التنتالوم وتصديره شهدا زيادة كبيرة. وفي كيفو الجنوبية، لم تسجل إلا صادرات من القصدير.

١٧٠ - وتفسر عدة عوامل الفروق في صادرات القصدير والتنتالوم والتنجستن. فأولاً، نتيجة للمادة ١٥٠٢ من قانون دود - فرانك لإصلاح وول ستريت وحماية المستهلك الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٠، توقف الكثير من الشركات ببساطة عن شراء المعادن من منطقة البحيرات الكبرى. وثانياً، أخذت المصاهر والمصافي التي تسعى إلى الحصول على مركز المصهر غير المرتبط بالتراعات من ائتلاف المواطنة لصناعة الإلكترونيات، بدءاً من ١ نيسان/أبريل ٢٠١١، في تجهيز المعادن الموسومة حصرياً بوسم مبادرة سلسلة إمدادات القصدير للمعهد الدولي لبحوث القصدير. وقد حل هذا النظام محل النهج الأخرى المتبعة إزاء بذل العناية الواجبة. وبالتالي تصبح إمكانية البيع القانوني للمعادن غير الموسومة محدودة. ولا يرغب سوى عدد قليل من الشركات في السوق الدولية في شراء المعادن الكونغولية غير الموسومة، مما يفسر انخفاض مستوى الصادرات من بعض المقاطعات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وثالثاً، لا يزال التقدم المحرز في توسيع نطاق خطط اقتفاء الأثر من قبيل مبادرة سلسلة توريد القصدير بطيئاً في مقاطعتي كيفو، ويعزى ذلك جزئياً إلى عدم استقرار الحالة الأمنية هناك.

١٧١ - وقد اتخذ حاكم مقاطعة مانيمبا، توتو سالومو باسكال، إجراءات كان لها أثر إيجابي على الاتجار القانوني بالقصدير وأدت إلى زيادة عائدات المقاطعة. وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٣، قام الحاكم، في محاولة لمكافحة الاتجار غير المشروع، بتعزيز الأمر الشفوي الصادر عن وزير المناجم بحظر تصدير المعادن من مانيمبا إلى مقاطعتي كيفو عن طريق الجو، وذلك بتوقيع رسالة رسمية بهذا المعنى. وشجع ذلك التصدير القانوني للمعادن إلى كيندو، عاصمة مقاطعة مانيمبا، حيث يمكن للمصدرين شحن القصدير الخام على نحو قانوني بالقطارات إلى كاليمي (مقاطعة كاتانغا) ثم إلى ميناء دار السلام التنزاني.

١٧٢ - وبعد تطبيق الحظر، سجلت حكومة المقاطعة زيادة في الإيرادات المتأتية من الاتجار القانوني بالمعادن، ويعزى ذلك جزئياً إلى هذا التدبير وإلى البدء في تعليم خامات القصدير في المقاطعة. وازداد الإنتاج في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٣ ليلعب ٥٧٦ طناً، وقد صدر إلى الصين (بما في ذلك هونغ كونغ) وبمنا. وفي ظل عدم الوسم، لم تصدر أي معادن أخرى من مانيمبا.

١٧٣ - وفي كيفو الشمالية، اختلف الإنتاج والتصدير حسب نوع المعدن. وبسبب الحظر المفروض على النقل الجوي للمعادن من مانيمبا عبر مقاطعتي كيفو، وفي ظل عدم الوسم

والاعتماد في منجم القصدير الرئيسي في بيسي، لم تصدر أي خامات قصدير في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٣. وفي نفس الفترة في عام ٢٠١٢، صدرت الشركات ٤٨٥ طنا من خامات القصدير. غير أن الإنتاج استمر في المقاطعة في عام ٢٠١٣.

١٧٤ - وفي أواخر أيار/مايو ٢٠١٣، لاحظ الفريق أشخاصا يعبئون أكياسا بالمعادن عندما زار قرية نجينغالا، بالقرب من منجم بيسي (انظر المرفق ٧٤). وأحصى الفريق ١٢ كيسا يزن كل منها ٥٠ كيلوغراما (أي ٦٠٠ كيلوغرام من خام القصدير). وفي حين أن معظم إنتاج منجم بيسي يسلّم ويخزن، يجري تهريب بعض الإنتاج الحالي (انظر أدناه). وأبلغ المصدرون في كيفو الشمالية الفريق أنهم توافقون إلى الاعتماد السريع لمنجم بيسي وغيره من المناجم بحيث يتسنى لهم استئناف تجارة القصدير. وفيما يتعلق بإنتاج وتصدير التنتالوم، سجلت سلطات التعدين زيادة في عام ٢٠١٣. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل، صدرت الشركات ٤٧,٤ طنا من خامات التنتالوم من كيفو الشمالية إلى شركتي توليد غروب (Tolead Group) وغيلين جينلي نيو كيميكال ماتيريلز (Guilin Jinli New Chemical Materials) اللتين تتخذان من الصين مقرا لهما. وفي الفترة نفسها في عام ٢٠١٢، بلغ مجموع الصادرات ٢١,٢ طنا.

١٧٥ - وكيفو الجنوبية هي المكان الذي يوجد فيه المنجم المعتمد الوحيد في مقاطعتي كيفو الذي يجري فيه وسم المعادن. وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٣، بلغت الصادرات من كيفو الجنوبية ١٩٠ طنا من خامات القصدير؛ وتمثل المعادن الموسومة معظم هذه الصادرات. أما المناجم الأخرى المعتمدة وغير المعتمدة في كيفو الجنوبية، فلا يجري فيها وسم المعادن. ومع استمرار الإنتاج في عدد من الأقاليم، منها والونغو وشابوندا وموينغا وإدجو، لم تسجل المقاطعة أي صادرات من التنتالوم والتنجستن في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٣. وفي عام ٢٠١٣، استمر انخفاض السعر المحلي للتنجستن، حيث هبط من ٩ دولارات للكيلوغرام الواحد في تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٦,٥ دولارات في أيار/مايو ٢٠١٣ (انظر S/2012/843، الفقرة ٢٢٨). غير أن عمال المناجم في جزيرة إدجوي في بحيرة كيفو أنتجوا في الفترة من شباط/فبراير إلى أيار/مايو ٢٠١٣ كمية تبلغ ٤٩١ طنا من التنجستن، قام التجار المحليون بشراؤها وتخزينها في وقت لاحق. وخلال الزيارة التي قام بها الفريق إلى إدجوي في أواخر أيار/مايو، تلقى معلومات بشأن استمرار التهريب من الجزيرة إلى الموانئ القريبة (انظر المرجع نفسه، الفقرة ١٦٣).

٢ - جهود العناية الواجبة المبذولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

(أ) إدماج المتطلبات المتعلقة ببذل العناية الواجبة الواردة في التعميم في سياسات الشركات

١٧٦ - في ٣ آذار/مارس ٢٠١٣، أعادت وزارة المناجم حقوق شركتي الكونغو للمعادن والفلزات (Congo Minerals and Metals) وهواينغ (Huaying)، اللتين كانتا ممنوعتين من التصدير في عام ٢٠١٢ (انظر المرجع نفسه، الفقرتان ١٤١ و ١٤٢). وقد افتتحت هاتان الشركتان منذ ذلك الحين فروعاً لهما في كيندو وبوكافو. وبينما تواصل شركة هواينغ تصدير المعادن غير الموسومة المستخرجة من مناجم غير معتمدة في مانيما وكيفو الجنوبية، وقعت شركة الكونغو للمعادن والفلزات اتفاق بروتوكول بشأن ١١ منجم قصدير معتمداً في مانيما. وتعهد مالكو كلتا الشركتين كتابياً بتنفيذ إجراءات بذل العناية الواجبة (انظر المرفق ٧٥).

١٧٧ - وفي أعقاب إعادة فتح شركات التجهيز، وجه وزير المناجم دعوة لم تلق النجاح لإرسال بعثة لاعتماد منجم بيسي في إقليم واليكالي، كيفو الشمالية وترخيصه، الأمر الذي من شأنه أن يتيح شراء المعادن وتصديرها (انظر المرفق ٧٨). وفي غضون ذلك، لا يزال الحظر الوزاري على بيع المعادن من بيسي مطبقاً في ظل عدم الترخيص. ولا تزال مسألة مخزونات المعادن الواردة من بيسي قائمة أيضاً. وبعد تعليق العمل في أيار/مايو ٢٠١٢، أنشأت سلطات التعدين في المقاطعة لجنة للتحقق من المخزونات. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢ وشباط/فبراير وحزيران/يونيه ٢٠١٣، سجلت اللجنة عدد أكياس خام القصدير الأحمر وخام القصدير الأسود التي يحتفظ بها كل تاجر في موي ونجينغالا وماكانا لضمان عدم بيع المعادن المخزنة بالفعل أو نقلها أو تهريبها (انظر المرفق ٧٦). غير أن اللجنة لم تسجل خلال عملية التسجيل الأولى عدد الأكياس، بل وزنها الكلي فقط، كما أنها لم ترقم الأكياس (انظر المرفق ٧٧). وأبلغ الفريق بحالات تمت بها الاستعاضة عن أكياس خام القصدير بأكياس مليئة بمواد لا يمكن الاستفادة منها بحيث يمكن بيع خام القصدير وتبدو المخزونات على حالها للمفتشين.

١٧٨ - وفي ٢٢ أيار/مايو عام ٢٠١٣، قررت السلطات المحلية، إذ أدركت هذه المشكلة المستمرة لنقل الأكياس والارتباك الذي تسببه، وقف أي نقل للأكياس من منجم بيسي إلى قرية نجينغالا، حيث تخزن المعادن أو تنقل إلى غوما. وفي ٢٧ أيار/مايو، طلب حاكم كيفو الشمالية، جوليان بالوكو، في رسالة وجهها إلى وزير المناجم، الإذن بالإفراج عن جميع المعادن المخزنة في قرية موي (انظر المرفق ٧٨). ولم يكن أي قرار قد أُخذ بشأن هذا الطلب في وقت كتابة هذا التقرير. ويواصل الفريق رصد التهريب وجهود العناية الواجبة في كيفو الشمالية.

١٧٩ - وفي كيفو الجنوبية، لاحظت سلطات التعدين أيضاً التحديات الكامنة في توسيع نطاق العناية الواجبة وتعزيزها، بالنظر إلى أن معظم الجهات الفاعلة في قطاع التعدين في المقاطعة

يرفض الانخراط في جهود العناية الواجبة واقتفاء الأثر. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، اجتمع الفريق بعمال المناجم في منجم زولا - زولا لحام القصدير، بالقرب من نزييرا في إقليم والونغو. وأبلغ عمال المناجم الفريق أن المساعدة التقنية وخدمة التدريب في مجال التعدين على نطاق صغير أذكتا وعيهم بقضيتي المعادن المرتبطة بالتزاعاات وعمل الأطفال في مواقع التعدين. بيد أنهم اشتكوا من أنهم سيواجهون صعوبات في بيع معادهم ما دام المنجم غير معتمد ولا يتم رسم المعادن فيه. ولتلبية بعض مطالبهم، يعاد تشغيل المشروع المكاتب التجارية^(١٩).

(ب) التطوير التدريجي لعمليات الاعتماد والوسم وإصدار شهادات المنشأ

١٨٠ - يؤدي الأخذ بنهج حذر إزاء توسيع عمليات الاعتماد والوسم في جميع أنحاء مقاطعتي كيفو إلى نفاذ الصبر في صفوف مجتمع التعدين الحربي، الذي يعد المنتج الوحيد للقصدير والتنتالوم والتنجستن. وفي بعض المناطق، نجحت الحكومة في تجريد مناطق التعدين من السلاح، ولا سيما في أجزاء من كيفو الجنوبية، وهو ما يمهّد السبيل لحالة مؤاتية لاعتماد عدة مناجم في المقاطعة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، أُطلق برنامج اعتماد جديد في كيفو الجنوبية، وهناك خطط لتوسيعه خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٣ بحيث يصل إلى مانيما.

١٨١ - وثمة ١١ منجما معتمدا ("أخضر") في كيفو الشمالية، منها ٨ مناجم لحام التنتالوم، ولكن لا توجد عمليات وسم. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، استأنفت شركة الكونغو للمعادن والفلزات تصدير التنتالوم من كيفو الشمالية وأرسلت ٣٩ طنا إلى شركة توليد غروب ليميتيد في هونج كونج، الصين. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، بدأت أيضا شركة إيه إم آر موغوتي (AMR Mugote) بتصدير التنتالوم من الموقع المعتمد في بيباتاما إلى الصين.

١٨٢ - وبعد قيام الحكومة في تموز/يوليه ٢٠١٢ باعتماد ستة مناجم في المنطقة المحيطة بموقع منجم كاليمي في نيايبوي، كيفو الجنوبية، بدأت عمليات الوسم في نيايبوي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وبالإضافة إلى الوسم في المنجم، وهو ما يشكل خطوة جيدة في حد ذاته نحو اقتفاء الأثر، تقوم شركة تجهيز وحيدة في بوكافو، هي شركة التعدين العالمية، بشراء هذه المعادن، مما ييسر سلسلة التوريد بشكل أكبر. وتقوم باكت (Pact)، وهي المنظمة غير الحكومية التي تتولى عملية الوسم، بوسم المعادن الواردة من منجمي تيتوني (T20) وكويت (KOWEIT) في موقع منجم كاليمي. وتشتري شركة التعدين العالمية المعادن

(١٩) في عام ٢٠١١، أطلقت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية نظاما موازيا وتكميليا لاقتفاء أثر المعادن من خلال اعتماد مناطق تعدين وإنشاء مكاتب تجارية في مقاطعتي كيفو.

من تعاونيتين محليتين وتبيعها بعدئذ إلى شركة تراكسيس (Traxys) في بلجيكا (انظر S/2008/773، الفقرة ٨٨).

١٨٣ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، زار الفريق مواقع التعدين في نيايبوي. وكانت الأسعار في المناجم تتراوح من ٣ دولارات للكيلوغرام الواحد من المعادن الخام إلى ٥ دولارات للكيلوغرام الواحد من المعادن المغسولة. وبينما كانت الأسعار أقل من الأسعار السابقة، أبلغ عمال المناجم الفريق أن المشتريين يفضلون الشراء في كاليما على الشراء في مناجم أخرى في المنطقة بسبب الطلب على المعادن الموسومة و"المعروفة الأثر" في السوق الدولية.

١٨٤ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، وصف فريق الاعتماد المشترك برئاسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ووزارة المناجم في مانيمبا ٢٠ موقعا من مواقع التعدين في إقليم كايلا وبونيا بأنها "غير مرتبطة بالتراعات". كذلك اعتمد وزير المناجم في جمهورية الكونغو الديمقراطية تلك المواقع في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر (انظر المرفق ٧٩). وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أذنت حكومة الإقليم رسميا بالوسم في كايلا وكاليمبا، وهما مركزان لإنتاج القصدير. وحاليا، تعد شركة مانيمبا الخاصة ذات المسؤولية المحدودة للتعدين (Maniema Mining Company SPRL) (وهي اتحاد شركات تقوده شركة ماليزيا للصهر وعضو في المعهد الدولي لبحوث القصدير) كيان التجهيز الوحيد الذي يشتري المعادن من كايلا وكاليمبا. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، كانت هذه الشركة تحزن ١٠٠ طن من خام القصدير من ١١ موقعا من مواقع التعدين وتخطط لتصديرها بحلول نهاية الشهر.

١٨٥ - وفي ١٢ نيسان/أبريل، ولأن المعادن الواردة من ٩ مناجم من أصل المناجم الـ ٢٠ المعتمدة لم تكن موسومة، حظر وزير المناجم في المقاطعة على شركات التصدير شراء المعادن من تلك المواقع (انظر المرفق ٨٠). وفي ٩ حزيران/يونيه، زار وزير المناجم في جمهورية الكونغو الديمقراطية كيندو وكرر تأكيد الحظر، واعدأ بأن تبدأ قريبا عملية الاعتماد لما تبقى من مناجم غير معتمدة.

(ج) إصدار شهادات المنشأ

١٨٦ - يتابع الفريق أيضاً عن كثب تنفيذ الآلية الإقليمية لإصدار شهادات المنشأ المنبثقة عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى^(٢٠) التي تهدف إلى التصدي للاتجار غير المشروع بالمعادن على الصعيد الإقليمي "بتوفير سلاسل إمداد بالمعادن غير المرتبطة بالتراع"، ولا سيما بتسليم المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى شهادات امتثال للمبادئ

(٢٠) انظر: www.oecd.org/investment/mne/49111368.pdf.

التوجيهية المتعلقة ببذل العناية الواجبة (انظر المرفق ٨١). ويمكن لهذا النظام أن يتصدى جزئياً لمشاكل التهريب لأنه يحتوي على ضمانات مثل تتبع تدفقات المعادن على الصعيد الإقليمي عن طريق قاعدة بيانات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى^(٢١)، وعمليات الرقابة المنتظمة والمستقلة التي يجريها طرف ثالث، وإنشاء مراقب مستقل لسلسلة إمدادات المعادن. ويمكن أيضاً تحديد مختلف مناجم المعادن عن طريق نظام التتبع الذي وضعه المعهد الاتحادي الألماني لعلوم الأرض والموارد الطبيعية^(٢٢). ولدى المعهد قاعدة بيانات خزنت فيها الآثار الكيميائية بعد تحليلها لمعادن من مختلف مناجم جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

٣ - عمليات التهريب المتواصلة

١٨٧ - أكد الفريق استمرار عمليات تهريب المعادن داخل شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وانطلاقاً منها. وقد علم الفريق من عمال مناجم وتجار وسكان محليين وممثلين عن المجتمع المدني أن ثمة رجال أعمال يقومون بتهريب المعادن بالتعاون مع السلطات العسكرية وسلطات التعدين الفاسدة. وقد قام الفريق بتوثيق عمليات تهريب من مقاطعة مانيمبا إلى بوكافو (كيفو الجنوبية) وغوما، ومن بيسي إلى غوما وبوكافو. ويعتزم الفريق مواصلة التحقيق في هذه المسألة للكشف عن الشبكات التي تيسر عمليات التهريب، وتعقب سلاسل توريد السلع الأساسية بدءاً من البلدان المجاورة ووصولاً إلى الأسواق الدولية.

١٨٨ - وأبلغ الفريق أثناء زيارته لمقاطعتي مانيمبا وواليكالي في نهاية أيار/مايو ٢٠١٣ أن عمليات تهريب المعادن لا تزال متواصلة من مانيمبا إلى كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وذلك رغم التدابير التي اتخذتها مختلف السلطات المحلية. ويقوم التجار بتهريب خام التانتالوم من بونيا وكاسيسي إلى بوكافو في كيفو الجنوبية. ويعطون دولارين للسلطات المحلية في مطاري كيندو وبوكافو عن كل كيلوغرام يصدّرونه من خام التانتالوم. ويقومون أيضاً بتهريب المعادن من مانيمبا عن طريق البر إلى غوما عبر واليكالي، أو عبر واليكالي عن طريق هومبو - بونياكيري إلى بوكافو، ويجري كل ذلك بتواطؤ مع بعض الضباط العسكريين وموظفي إدارة المناجم المحليين.

١٨٩ - وفي بيسي حيث لا يمكن شراء المعادن بشكل قانوني، يستغل تجار من غوما وبوكافو الوضع فيشترون خام القصدير بسعر منخفض (دولاران للكيلوغرام الواحد). ويمارس بعض المهربين نشاطهم مع بعض أفراد السلطات المدنية والعسكرية المحلية لنقل المعادن براً إلى غوما أو

(٢١) انظر: <https://icglr.org/spip.php?article94>.

(٢٢) انظر: <https://icglr.org/spip.php?article94>.

بوكافو. وينقلون المعادن ليلاً في مركبات عسكرية لتجنب نقاط التفتيش في نيجينغالا. ثم يحملون المعادن على مركبات مدنية. ووثق الفريق حادثتين لنقل غير مشروع للمعادن من بيسي أثناء الأسبوعين الأخيرين من شهر أيار/مايو. وبالإضافة إلى ذلك، صادرت الشرطة في غوما، في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣، كمية من القصدير من واليكالي تبلغ ١,٣ طن (انظر المرفق ٨٢). واشتكت سلطات حكومية مختلفة للفريق من عمليات التهريب التي يقوم بها الجيش الكونغولي وأثرها الضار على إمكانية منح بيسي الاعتماد.

١٩٠ - وقام الفريق، أثناء بعثته الميدانية في إدجوي في أيار/مايو، بتوثيق حالات تهريب التنغستن إلى غوما وغيسيني، مشيراً إلى أن التهريب لا يزال متواصلاً، على نحو ما ورد في التقرير النهائي للفريق لعام ٢٠١٢ (انظر S/2012/843، الفقرة ١٦٣). ووفقاً لموظفي إدارة المناجم المحليين وعمال المناجم وعملاء المخابرات الوطنية، تيسر القوات العسكرية والبحرية عمليات التهريب. وخلال ليلة ١٣-١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣، انقلب في بحيرة كيفو مركب محمل بثلاثة أطنان من التنغستن المهرب من إدجوي (الشمال) إلى غوما.

٤ - الجهود الرامية إلى التصدي للتهريب في المنطقة

١٩١ - المضبوطات في بوروندي - أطلع موظفو الجمارك البوروندية الفريق، أثناء زيارته الرسمية إلى بوروندي في نيسان/أبريل ٢٠١٣، على أكياس المعادن التي ضبطوها في عام ٢٠١٢ (انظر المرفق ٨٣). وأبلغوا الفريق بأنهم صادروا بين ١٠ أطنان و ٢٠ طناً من خام القصدير من المتجرين في عام ٢٠١٢ على الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي ميناء بوجومبورا.

١٩٢ - المضبوطات في رواندا - أبلغت سلطات التعدين في رواندا الفريق، في رسالة موجهة له مؤرخة ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣، أنها صادرت كمية من المعادن تبلغ ٨,٤ أطنان في عام ٢٠١٢، تم تسليمها للسلطات الكونغولية. وذكرت أنها ستعمل مع جمهورية الكونغو الديمقراطية "على استحداث الوسائل التي تمكنهما من وضع حد لعمليات التهريب هذه". وأبلغت السلطات الفريق بأنها لم تضبط أية معادن من جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٣.

١٩٣ - المضبوطات في أوغندا - في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٣، أبلغت سلطات التعدين في أوغندا الفريق بأنها لم تضبط في عام ٢٠١٣ أي كميات غير مشروعة من القصدير والتنتالوم والتنغستن مصدرها جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥ - النزاع المتعلق بالقصدير والتتالوم والتغستن

١٩٤ - أكد الفريق أن الجماعات المسلحة ما زالت تسيطر على المناجم وتفرض ضرائب بصورة غير مشروعة على تجارة المعادن. وعلى وجه الخصوص، قام الفريق بتوثيق أنشطة جماعة رايا موتومبوكي في كيفو الجنوبية. وأبلغت السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية الفريق بأن مختلف فصائل رايا موتومبوكي تسيطر على عدد من مناجم القصدير والتغستن والتتالوم في إقليم كاليهي وشابوندا. ويواصل الفريق التحقيق في ضلوع جماعة رايا موتومبوكي وجماعات مسلحة أخرى في إنتاج وتسويق القصدير والتغستن والتتالوم.

١٩٥ - وأكد الفريق، أثناء الزيارة التي أجراها في آذار/مارس ٢٠١٣ إلى شابوندا في كيفو الجنوبية، أن جماعة رايا موتومبوكي تسيطر على مناجم القصدير والتغستن والتتالوم والمواقع الاستراتيجية في الإقليم. وهاجمت قوات رايا موتومبوكي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، قاعدة الجيش الكونغولي في لولينغو. ورغم وقوع خسائر فادحة في صفوف المتمردين، فقد سيطروا على مهبط الطائرات الذي يستخدم عادة لتصدير المعادن من شابوندا. وردّ حاكم كيفو الجنوبية بحظر استخدام المهبط. ومنذ ذلك الحين، أصبحت المعادن الواردة من المناطق التي تسيطر عليها جماعة رايا موتومبوكي والتي كانت في السابق تنقل جواً من لولينغو إلى بوكافو، تُحمل منذ ذلك الحين على أكتاف الحمّالين أو على الدراجات النارية لتنقل إلى شابوندا ومن ثم نقلها جواً إلى بوكافو.

١٩٦ - وفي آذار/مارس ٢٠١٣، كان الفريق شاهداً على عمليات شحن خام القصدير من مناجم لولينغو ومناجم أخرى في طائرات في مهبط شابوندا لنقله إلى بوكافو (انظر المرفق ٨٤). ويصدر موظفو المناجم وثائق رسمية دون التحقق على النحو الواجب من منشأ المعادن. ووثق الفريق أيضاً الكيفية التي واجهت جماعة رايا موتومبوكي بها الجيش الكونغولي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ من أجل وقف انتشاره في المناجم الغنية بالتتالوم والقصدير في كيغولوي. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت مصادر من قطاع التعدين والإدارة المحلية والمجتمع المدني في كيندو للفريق أن جماعة رايا موتومبوكي سرقت معادن أثناء هجوم وقع في شباط/فبراير ٢٠١٣ على كاسيسي، وباعتها لتجار في غوما.

١٩٧ - وأبلغ الفريق أيضاً بأن جماعة رايا موتومبوكي تفرض ضرائب على الطرق التجارية في إقليم شابوندا وكاليهي. وحصل الفريق على ملاحظات مدونة عن اجتماع لجماعة رايا موتومبوكي في شباط/فبراير ٢٠١٣ تتضمن قائمة بأربع نقاط تفتيش في شابوندا فرضت فيها الجماعة المسلحة ضرائب على جميع المركبات والسلع، بما في ذلك المعادن. وأبلغت سلطات المناجم بدورها الفريق بأن جماعة رايا موتومبوكي فرضت ضريبة تمثلت في الاستيلاء

على نصف كيلوغرام من كل كيس يزن ٥٠ كيلوغراماً من المعادن في نقاط تفتيش تقع على الطرق التجارية الرئيسية في شابوندا. وقرب هومبو، فرضت جماعة رايا موتومبوكي أيضاً ضرائب بمبلغ ٥ دولارات عن كل كيس من خام القصدير يُنقل من واليكالي على دراجات نارية عبر الطريق الرابطة بين واليكالي وبوكافو. ويفرض الجيش الكونغولي ومؤسسات خدمات كونغولية أخرى أيضاً ضرائب غير قانونية في هذه الطريق.

جيم - العاج

١٩٨ - أكد الفريق أن الصيد غير المشروع للحصول على العاج يجري في العديد من المناطق الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في متزهات فيرونغا ومايكو وغارامبا الوطنية، ومحمية أو كابي للأحياء البرية. وشاهد الفريق قطعاً من العاج في كيفو الشمالية والمقاطعة الشرقية حولها حرفيون محليون إلى حلي أو مجوهرات (انظر المرفق ٨٥)، بيد أن الفريق علم من أنصار حفظ الطبيعة والسلطات الكونغولية أن معظم العاج يصدر كمادة خام عبر البلدان المجاورة.

١٩٩ - وأفادت حكومة أوغندا أنها قامت بثماني عمليات ضبط لكميات من العاج في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ (انظر المرفق ٨٦)، ولكنها لم تصدر شيئاً في الفترة من ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠١٣. ومصدر العاج الذي تم ضبطه غير معروف، ولكن صيادين ومقاتلين سابقين وزعماء محليين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية أبلغوا الفريق أن أوغندا هي أكثر بلد يُستخدم للمرور العابر للعاج الناتج عن الصيد غير المشروع وبلد المقصد الأول لهذا العاج في الجزء الشمالي الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٠٠ - وأبلغ مقاتلون سابقون وزعماء محليون في منطقة غراند نور الإدارية في كيفو الشمالية الفريق أن العاج المتأتي من الصيد غير المشروع في متزه فيرونغا الوطني يجري الاتجار به في بوتيمبو وبيني وكاسيندي. وأحد مشتري العاج البارزين هو موهيندو كازيبيري رجل الأعمال من بوتيمبو الذي كان يعيش في كاسيندي، على الحدود مع أوغندا. واعتقلت السلطات الكونغولية كازيبيري في آذار/مارس ٢٠١٣ بتهمة دعم الميليشيات المتحالفة مع الاتحاد من أجل إصلاح الديمقراطية في الكونغو (انظر الفقرة ٦٢)، ولكن كازيبيري فر إلى أوغندا بعد إطلاق سراحه بيومين حيث يقيم هناك حالياً وفقاً لما ذكره مقاتلون سابقون من الاتحاد وما ذكرته السلطات الكونغولية.

٢٠١ - وعلم الفريق من صياد فيلة سابق ومن السلطات المحلية أن كازيبيري زود ميليشيات هيلير، في مقابل العاج، بالأسلحة أو الأموال أو الإمدادات، بحسب رغبة هذه الميليشيات.

وأخبر الصياد الفريق أن كازيبيري دفع له مبلغ ٩٠ دولاراً عن كل كيلوغرام من العاج. وأفادت المصادر نفسها المذكورة أعلاه بأن كازيبيري حصل على الأسلحة والذخيرة من مصادر في أوغندا، وأنه نسق عمليات التهريب التي كان يقوم بها مع مسؤولين سياسيين وعسكريين في منطقة كاسيسي بأوغندا.

سابعاً - التوصيات

٢٠٢ - يقدم فريق الخبراء التوصيات الواردة أدناه:

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٠٣ - ينبغي للجنة أن تحدد التزامها بالنظر في توصيات فريق الخبراء التي تقترح تسمية أفراد وكيانات محددة لفرض جزاءات محددة الهدف عليهم.

بلدان منطقة البحيرات الكبرى

٢٠٤ - ينبغي أن تحترم البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة وعددها ١١ بلداً (انظر S/2013/131) الالتزامات الواردة فيه، ولا سيما التزام حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بمواصلة إصلاح القطاع الأمني وتعميقه فيما يتصل بالجيش والشرطة.

٢٠٥ - ينبغي أن تمتنع بلدان المنطقة عن إيواء الأفراد المشمولين بنظام الجزاءات أو توفير أي من أنواع الحماية لهم، عملاً بالاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون.

٢٠٦ - ينبغي على الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى - وهي بروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا - أن تعيد إحياء أحكام الاتفاقية الثلاثية الخاصة بتسليم المجرمين.

٢٠٧ - ينبغي أن تعزز البلدان التكامل الإقليمي عن طريق وضع هياكل أساسية يمكن لجميع هذه البلدان الاستفادة منها، وتوجيه المبادرات الخاصة في هذا الصدد ورصدها بطريقة شفافة، بهدف صون مصالح جميع الأطراف.

٢٠٨ - ينبغي أن تقوم جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، إذ تتصرفان بدعم من الشركاء الدوليين، بتوضيح حالة الأشخاص التابعين لحركة ٢٣ مارس الذين سلموا أنفسهم إلى قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين التابع

لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين يعلنون أنهم مواطنون روانديون، ومعالجة المشكلة المتمثلة في سبل إعادة هؤلاء المقاتلين السابقين إلى وطنهم رواندا.

حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية

- ٢٠٩ - ينبغي أن توسع الحكومة نطاق بعثات الاعتماد لتشمل مواقع التعدين التي لم تصل إليها هذه البعثات حتى الآن، بما في ذلك نزييرا وبيسي، حالما تسمح الحالة الأمنية بذلك.
- ٢١٠ - ينبغي أن يحقق مكتب المدعي العام العسكري مع جميع الأفراد العسكريين الضالعين في تجارة الموارد الطبيعية وأن يلاحقهم قضائياً، بالإضافة إلى الأفراد والكيانات التي تدعم هذه الشبكات الإجرامية داخل القوات المسلحة الكونغولية.
- ٢١١ - ينبغي أن تعين الحكومة مبعوثاً خاصاً يكون مسؤولاً عن المفاوضات مع جماعات متمردة محددة ويتولى تيسير تسريحهم وإعادة إدماجهم المحتملة في الجيش الكونغولي.
- ٢١٢ - ينبغي أن تتوقف الحكومة عن إدماج الجماعات المسلحة في الموقع في الجيش الكونغولي دون فحص سليم.

حكومة رواندا

- ٢١٣ - ينبغي أن تقدم الحكومة إلى اللجنة قائمة بأسماء من تبقى من مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقين الذين عبروا الحدود إلى رواندا في عام ٢٠١٣، مع تقديم نسخة إلى فريق الخبراء.
- ٢١٤ - ينبغي أن تحقق الحكومة مع الأفراد الذين دعموا أنشطة حركة ٢٣ مارس على أراضيها وأن تلاحقهم قضائياً.

حكومة أوغندا

- ٢١٥ - ينبغي أن تثبت الحكومة التزامها المتجدد بإعادة هيكلة قطاع تجارة الذهب فيها، ومكافحة تهريب الذهب، وأن تقدم إلى اللجنة تقريراً بشأن التقدم المحرز.

Annex 1

In response to the Group of Experts 2012 final report, the Ugandan Prime Minister's office addressed a letter to the UN Secretary General regarding the Group's findings, on 23 October 2012

On 12 November 2012, the Government of Uganda also wrote a comprehensive response to the Group of Experts 2012 report, which will be archived at the United Nations

TELEPHONE: 256-414-259518
EMAIL: pm@opm.go.ug
TELEFAX: 256-414-341139



In any correspondence on
this subject please quote No:.....

PRIME MINISTER
OFFICE OF THE PRIME MINISTER
POST OFFICE BUILDING
YUSUF LULE ROAD
P.O.BOX 341 KAMPALA, UGANDA

23rd October, 2012

H. E. Ban Ki-Moon
United Nations Secretary General
NEW YORK

Your Excellency,

**REPORT OF THE UNITED NATIONS GROUP OF EXPERTS AND THE
SECURITY COUNCIL PRESIDENTIAL STATEMENT ON THE
DEMOCRATIC REPUBLIC OF CONGO (DRC)**

The Government of the Republic of Uganda is totally disappointed at the manner in which the United Nations system has treated her contribution to conflict resolution, peacekeeping and peace building in the region. The disappointment arises from the accusations levelled against Uganda in the latest report of the UN Group of Experts on the DRC and the apparent endorsement of its findings and recommendations by the UNSC as expressed in the Presidential Statement adopted by the UNSC on 19th October 2012 on the Democratic Republic of Congo.

In the report, Uganda is accused of having provided support to M-23 in the form of direct troop reinforcement in DRC territory, weapon deliveries, technical assistance, joint planning, political advice and facilitation of external relations. They also claim that units of the Uganda Peoples' Defence Forces (UPDF) and the Rwanda Defence Forces (RDF) jointly supported M23 in a series of attacks in July, 2012 to take over the major towns of Rutshuru territory and the Forces armée de la RDC (FARDC) base of Rumangabo and that both Governments have also co-operated to support the creation of expansion of M23's political branch and have consistently advocated on behalf of the rebels. That further, the sanctioned individuals continue to reside in or regularly travel to Uganda.

Prior to the Group of Experts' visit to Uganda they indicated that they would be in Uganda for one day and indicated areas where they needed relevant information and, indeed, Government officials provided them the response to the questions they raised.

The Experts arrived on 17th September 2012 and departed on 18th September 2012. They held a meeting with Government officials on 18th September 2012. At the end of the meeting they requested to meet with Chiefs of Intelligence but it was not possible to arrange a meeting at such short notice because the Chiefs were engaged with other scheduled duties. The Government of Uganda asked the team to extend their stay in order for them to hold the requested meeting but they were unable to do so.

The Government of Uganda is, therefore, surprised that issues which were neither notified to Uganda prior to the visit nor discussed in the meeting of 18th September 2012 are the subject of the report. Uganda categorically denies the allegations against her because they are totally false. For example, how could it be possible as is alleged in the report, that UPDF were inside DRC attacking the FARDC and at the same time a battalion of more than 600 FARDC soldiers ran into Uganda for safety on 7th July 2012? They were received, the wounded ones were treated and, later on all of them were transported and handed over to the DRC Government at an agreed location in the presence of UN officials. Logically, the FARDC soldiers would not have fled to Uganda if Uganda had been fighting them alongside M-23 at the border. Curiously the Group of Experts doesn't even mention this significant event.

You recall that at the height of the conflict in Eastern DRC, you personally contacted H.E. Yoweri K. Museveni, the President of the Republic of Uganda and requested him to intervene and stop the fighting in Eastern DRC. About the same time, H.E. Joseph Kabila, President of DRC, contacted President Museveni and explicitly requested him to intervene and facilitate dialogue between M23 and DRC Government. In accordance with article 23(2) of the Pact on Security, Stability and Development in the

Great Lakes Region, President Museveni convened four Extra-Ordinary Summits of the International Conference of the Great Lakes Region (ICGLR) on the security situation in Eastern DRC, three of which were hosted in Kampala using Uganda's own resources.

During the Summit of 8th September 2012, President Museveni was specifically mandated by the ICGLR Heads of State and Government, as the Chair, to facilitate dialogue between M23 and DRC Government and to coordinate regional efforts to find a durable solution to the security situation in Eastern DRC. This regional initiative was approved by the African Union Peace and Security Council on 19th September, 2012. At the last two of the Summits, the UN Secretary General was represented by the Special Representative Ambassador Abu Moussa as well as Special Representative for MONUSCO, Ambassador Roger Meece at which your messages of support were highly appreciated. On the sidelines of the UN General Assembly on 27th September 2012 in New York, you convened a High Level Mini-Summit on DRC and pledged full support to the regional efforts. The international community then also expressed strong support for ICGLR regional efforts. During the same period, Mr Herve Landsous, the Undersecretary for Peacekeeping operations visited Uganda and pledged UN total support to the regional efforts spearheaded by Uganda.

In this whole situation, two aspects are not acceptable:

1. The maligning of Uganda that it supports the M23 group and that our troops have secretly taken part in fighting the brother Congolese Army, including taking part, along with the Rwanda troops, in the capturing of the town of Rutshuru. Yet, all serious actors should know, from the past experiences, that we say what we mean and mean what we say. Which troops of Uganda took part in those operations? Where is the evidence? Is it acceptable that an organ of the UN should falsely and carelessly accuse a member of the UN in this way using either amateurs or malicious actors dressed up as "experts"? As already stated above, our recent involvement in the issues of DRC was at your express request and that of President

Kabila when you both, separately, rang President Museveni in July 2012, requesting him to intervene when the M23 rebels were threatening to attack Goma. It was after those requests, that President Museveni started looking for those rebels because we did not even know the individuals involved prior to the requests from you and President Kabila. It was not easy to convince M23 rebels to suspend operations. However, President Museveni was able to show them that political solutions are generally better than military solutions, where those political solutions are possible.

That is how the delegation of M23 was invited to come to Uganda on 29th July 2012. They were even not allowed through the official border entry points by the border officials who did not know about the peace efforts. They had to infiltrate through the bush because they know those areas and the peoples are the same. Since that time, Uganda has hosted three summits on the situation in Congo i.e. on the 7th to 8th August, 7th to 8th September and 7th to 8th October 2012, using our own money.

In the September 2012 Extra-ordinary Summit, Uganda was requested to use the mode of indirect talks between the DRC Government and the M23 rebels. This is because President Museveni threatened to expel the delegation of M23 if the DRC Government did not want to have dialogue with the group they had told Uganda to invite in the first place. Since that time, indirect dialogue has been going on between the DRC Government and the M23 rebels.

When the UN decided to send MONUC to DRC in 2000/01, Uganda offered Entebbe Airport free of charge for that operation – if only they (the UN) could restore peace to the brotherly people of DRC who share with us a common ancestry and heritage as do all the other neighbouring countries. Up to now the UN does not pay a single coin for using the facility at the Entebbe Airport. Unfortunately, the UN has not pacified Eastern DRC as we had hoped. Eastern DRC is still a permanent base for genocidal forces from Rwanda and terrorist groups from Uganda such as the so called Lord's Resistance Army (LRA) and the so called Allied Democratic

Forces (ADF). Is falsely accusing Uganda the reward for these efforts? This we cannot accept. If these are "experts" as they are held to be, why did they not put their questions to competent people in Uganda to answer them? We demand to see that evidence of complicity in supporting the M23 which some people claim to have.

2. The UN Security Council (UNSC) adopted a Presidential Statement on 19th October 2012 which, among other things, stated as follows:

In paragraph 3:

"...The Security Council expresses its intention to apply targeted sanctions against the leadership of the M23 and those acting in violation of the sanctions regime and the arms embargo and calls on all Member States to submit, as a matter of urgency, listing proposals to the 1533 committee".

In paragraph 11:

"... The Security Council expresses its full support to the United Nations Group of Experts of the 1533 committee and calls for enhanced cooperation between all States, particularly those in the region, and the Group of Experts, encourages further that all parties and all States ensure cooperation with the Group of Experts by individuals and entities within their jurisdiction or under their control and reiterates its demand that all parties and all States ensure the safety of its members, and unhindered and immediate access, in particular to persons, documents and sites the Group of Experts deems relevant to the execution of its mandate..."

In view of this, what becomes of our mediation role for which we were, initially, requested by President Kabila and yourself? Why did the UNSC not seek the views of the International Conference on the Great Lakes Region (ICGLR) through its current Chairman, President Museveni? If these African Regional bodies are to be given a *fait accompli* by the UN, why should they exist? Where the UN works with the Region, we get good results e.g. the struggle for the independence of Mozambique,

Zimbabwe, Namibia; the democratization of South Africa, Burundi, Somalia, Sudan; etc. Where the Region is ignored, failure is almost certain e.g. the American actions in Somalia; the endless Western involvement in the Congo from 1960 to date; the recent actions of the West in Libya, disregarding the proposals of the African Union (AU); etc.

The patriots of Uganda are Pan-Africans by conviction. We do not seek to curry favour with any extra-African actors. Whatever little contribution we have made – in Southern Africa, in Sudan, in Rwanda, in Burundi, in Congo, in Somalia or fighting the Lord's Resistance Army (LRA) in Central African Republic (CAR), etc., is out of Pan-African conviction, in the tradition of Mwalimu Julius Nyerere, Dr. Kwame Nkrumah, Dr. Agostinho Neto and others.

Since, however, there are actors in the UN system who are not able to understand that there can be principled actors in Africa and who think that all actors are looking for gold and other minerals like the imperialists who invaded Africa were doing, we have now decided, after due consultations with our African brothers in the AU and ICGLR, to completely withdraw from these Regional peace efforts i.e. in DRC, Somalia, etc.

There are only two factors that can persuade us to change this regrettable but unavoidable course of action on our part, given the malevolent and myopic actors in some of the international institutions:

- The UN must sort out the malignments against Uganda by bringing out the truth about Uganda's role in the current Regional efforts.
- Our African brothers in the ICGLR, through the Expanded Joint Verification Mechanism (EJVM), a group of real military experts as opposed to the amateurs from New York masquerading as "experts", should quickly pronounce themselves on these malignments against Uganda.

It is worth noting, though, that our work was progressing well. At the last ICGLR Summit, it was decided not to hold more Summits and President

Museveni was only waiting for the recommendations of the Committee of Ministers of Defence on the way forward and had, indeed, started the process of raising funds for the 4,000 troops of the Neutral International Force (NIF). However, given these malignments against Uganda, a country that is now in the chair of ICGLR, another Summit may have to be convened to receive the Report of the Committee of the Ministers of Defence in respect of these malignments.

If our African brothers in the ICGLR stand with us, it will put the Region in the position it was in, in respect of Burundi, where the Region had to impose its own sanctions against the Tutsi faction, which the UN completely refused to endorse because some of the international parasitic forces were in cahoots with the faction, its crimes against the Burundi people ever since 1965 notwithstanding. In the end, the Region proved right and the UN, eventually, joined us. We had to reject endless lies by some Western actors who used to claim that Tanzania was backing the Hutu rebels and that the late Mwalimu Nyerere was pro-Hutu and anti-Tutsi. In order for Uganda to continue contributing to Regional efforts, we need understanding, respect and fairness from the UN or the Region itself or both. We cannot continue otherwise. Some friends say; "Ignore that Report. Continue contributing. We know that it is not true, etc". This is not good enough. What do we tell the people of Uganda? Why should we continue involving Uganda where the only reward we get is malignment? Why should the children of the Ugandans die and we get malignment as a reward? Why should we invite retaliation by the Al-shabaab terrorists by standing with the people of Somalia, only to get malignment by the UN system? Al-shabaab killed 76 Ugandans on the 11th July 2010 on account of our spearheading the Somalia operation.

Your Excellency, we would only want to remind the UN about the rights of the people of Uganda which are the reason we have been keenly spearheading the regional efforts to find a lasting solution to the insecurity in Eastern DRC. It is not in order for DRC, in partnership with MONUSCO, to maintain terrorists against Uganda by allowing ADF to freely use DRC territory to train, to receive arms and to launch assassination attacks on Ugandans. Recently, three Moslem Sheikhs were assassinated in Uganda- our suspicion is on ADF based in Eastern DRC. What is the UN going to do about this? Our view was to use dialogue to help Congo to

resolve the issue of the M23 which is a recent complication in the endless DRC situation and, then, using the Neutral International Force and MONUSCO, get rid of terrorists from the DRC territory. Some of the actors seem to have a different opinion. How long will the Congolese territory continue to be used as a base against neighbours?

In light of the above, withdrawing from Somalia, CAR, etc., becomes inevitable so that we keep watch on the DRC territory donated to the terrorists by the DRC Government and the United Nations.

Please accept, Your Excellency, the assurances of my highest consideration.



Amama Mbabazi
PRIME MINISTER

Copy to: President of the Republic of Uganda
President of the United Nations Security Council
President of the UN General Assembly
Vice-President of the Republic of Uganda
Minister of State for Foreign Affairs Holding the Portfolio of the
Minister of Foreign Affairs
Attorney General, Republic of Uganda
Minister of Defence, Republic of Uganda

Annex 2

Extract of DRC Government report on lootings of border offices committed by M23 during their occupation of Goma

Office Congolais de Contrôle
 Direction Provinciale du Nord-Kivu
 SIEGE DE GOMA
 B.P. 104 GOMA

Goma, le 6 DEC 2012
 N° 01.

RETRAIT DES FONDS PAR LE M23 EN USD ET EN CDF
 LES RECETTES DU 23/11 AU 01/12/2012

POSTE	MONTANT EN USD	MONTANT EN CDF
PETITE BARRIERE	18.076 \$	902.000
GRANDE BARRIERE	14.267 \$	-
GUICHET UNIQUE	7.596 \$	-
TOTAL	39.939 \$	902.000 CDF

POUR LA DIRECTION DU NORD-KIVU

LE CHEF DE SERVICE TRESORERIE
 PROVINCIALE
 KAMALEBO KATABANGA
 Fondateur de Pouvoir

LE CHEF DE DIRECTION
 GATAMBYE ISSA
 Directeur

REPUBLICAINE DEMOCRATIQUE DU CONGO
 DIRECTION PROVINCIALE DU NORD-KIVU
 OFFICE CONGOLAIS DE CONTRÔLE

Le Directeur Général de l'Office Congolais de Contrôle, le 12/12/2012, a transmis à la Commission Inter-États de l'Afrique Centrale (CIAC) le rapport sur les lootions de bureaux de poste effectuées par le M23 pendant leur occupation de Goma.

Annex 3

Deposit slip of 38,050 USD signed by Logo Kubu, Ntaganda's associate, during M23's occupation of Goma

CASH DEPOSIT ONLY

CASHIER'S STAMP

DATE le 26/11/2012

A/C Name LOGO KUBU
THIERRY GERARD

1401016121111181516178
 A/C No.

Paid in by Name & Signature OLIVIER BJARUHANGA

EB071/RW

EQUITY
 Bank of the Democratic Republic of the Congo

DENOMINATION	No.	AMOUNT
5000		
2000		
1000		
500		
Coins		
100	312	312.00 \$
50	137	6850 \$
20		
10		
5		
1		
TOTAL		38050 \$

Amount in words RWF. _____

Annex 4

Col. Baudouin Ngaruye standing, while M23 soldiers steal an Office des Routes truck in Goma (picture taken by a local source during M23 occupation of Goma)



Annex 5

Picture of the T55 tank stolen from the FARDC in Goma, which was subsequently used by Makenga's M23 (picture taken by an international journalist during M23 occupation of Goma)



Annex 6

Extent of the weapons and ammunition looting by M23 during their occupation of Goma (pictures taken by the Group)

(A) A view of the containers before M23 looting



Aerial view of the 17 containers at the Goma Port, before M23 looted them during their occupation of Goma in November 2012.





View of some of the 17 containers at the Goma Port before M23 looting (See also S/2011/738, annex 156). The containers were loaded with light and heavy ammunition including 12.7 anti-aircraft ammunition, 75 mm cannon rounds, 122 mm cannon rounds and 120 mm cartridges.

(B) A current view of the containers (after the looting by M23 rebels)



A section of the now empty containers after the looting by M23 during their occupation of Goma in November/December 2012. They also carried away two of the 17 containers.

Annex 7

Extract of DRC Government report on looting of Government offices by M23 during their occupation of Goma

RAPPORT DE MISSION SUR LES BIENS PUBLICS PILLÉS DURANT L'OCCUPATION DE LA VILLE DE GOMA ET SES ENVIRONS PAR LE MOUVEMENT REBELLE M23

Conformément à l'Ordre de mission N° 250/MIN.PL.SMRM/2012 de Son Excellence Monsieur le Ministre du Plan et Suivi de la Mise en œuvre de la Révolution de la Modernité, en exécution de la recommandation du groupe thématique Secteurs Productifs du Gouvernement, nous avons effectué une mission officielle à Goma en vue d'accomplir les devoirs ci-après :

1. Procéder à l'inventaire des biens publics pillés durant l'occupation de la Ville de Goma et des localités environnantes par le M23 ;
2. Valoriser les biens publics pillés ;
3. Faire rapport.

La mission était composée des personnes suivantes :

- a) Monsieur Dieudonné NGWASI, Conseiller du Ministre ;
- b) Monsieur Remy RUZINGE, Chargé de mission du Ministre.

Arrivée à Goma le 26/12/2012, la mission s'est immédiatement rendu au Cabinet du Gouverneur de Province pour les civilités où elle a été reçue tour à tour par le Ministre provincial de l'Intérieur assumant l'intérim du Gouverneur de Province en mission, par la Ministre du Plan et Budget et par le Directeur de Province.

Il ressort des données recueillies auprès des autorités provinciales, des responsables des services publics et des vérifications sur terrain, le constat ci-après :

I. Biens pillés appartenant au Gouvernement provincial et ses services techniques.

N°	Cabinets du Gouvernement Provincial	Nature des biens pillés	Valeur (\$US)	Observation
1	Gouverneur de Province	<i>Bureau du Vice-Gouverneur de Province :</i> 3 ordinateurs portables TOSHIBA, 1 décodeur Internet, 1 frigo, 1 douzaine des verres, 1 cafetière électrique, 2 flash disques, 3 cartons d'eau vive, 10 boîtes de jus MANGO	2 979	

N°	Bureaux	Besoins prioritaires	Valeur (\$US)	Observation
1	Cabinet du Gouverneur de Province	<i>Charroi automobile :</i> 1 jeep VIP pour le Gouverneur de Province, 1 jeep suite GP, 1 jeep pour Cabinet, 1 jeep pour Intendance, 1 jeep pour Protocole d'Etat, 1 jeep pour Protection civile et 1 jeep pour la Presse <i>Réhabilitation :</i> Réhabilitation et équipement Résidence du Gouverneur de Province, Equipement de la Résidence du Vice-gouverneur, réhabilitation du Gouvernorat de Province, Office de Bonne Gouvernance et Lutte contre la Corruption <i>Outils informatiques et Internet :</i> Bureau du Gouverneur de Province, Bureau du Vice-Gouverneur, Pool informatique, Secrétariat du cabinet du Gouverneur de Province, Presse, Intendance, Site Web, OBLC <i>Mobiliers :</i> Conseiller du Gouverneur de Province et Protocole d'Etat	290 000 71 954 56 265 4 750	
2	Ministère provincial de l'Administration du Territoire, Ordre public, Affaires coutumières et Reconstruction	Véhicule officiel du Ministre, Fournitures de bureau (forfait 500 \$), 4 ordinateurs complets, 1 imprimante photocopieuse, 3 chaises-bureau et 8 chaises plastiques	40 496	
3	Ministère provincial du Plan, Budget, Communication et Médias	Véhicule officiel du Ministre, 1 kit complet ordinateur de table, 1 onduleur, 1 scanner et des fournitures de bureau (FF 500 \$US)	37 115	
4	Ministère provincial de l'Education, Jeunesse, Genre et Enfant	Véhicule officiel du Ministre, 2 ordinateurs complets 1 imprimante, 1 stabilisateur, 2 rallonges, 1 chaise de bureau, 2 chaises plastiques, 3 sermes et des fournitures de bureau	37 755	
5	Ministère provincial de l'Agriculture, Elevage, Pêche et Développement rural	Véhicule officiel du Ministre, 1 chaise roulante, 2 Chaises petits formats, 2 ordinateurs (lap tops), 1 imprimante, 2 cartouches, 1 table, bureau, 6 chaises en plastic, fournitures bureau (signataire, rames de papiers, stylos, agrafeuses, cartouche...),	37 161	

Conclusion

Les éléments du M23 ont assiégé et occupé la Ville de Goma du 20/11/2012 au 1/12/2012. Durant les onze jours d'occupation, le fonctionnement de l'Administration s'est arrêté, les activités économiques ont été paralysées, des cas de viols, d'assassinats ont été déplorés ; semant ainsi la désolation et la terreur au sein de la population.

Les pillages ont été perpétrés dans les bureaux de l'Assemblée provinciale, au Gouvernorat, à l'Hôtel du Gouvernement provincial ainsi que dans certaines divisions provinciales, entreprises et autres services publics de l'Etat. Les biens des sociétés privées, des particuliers et des organisations non gouvernementales n'ont pas été épargnés dans la quasi-totalité des quartiers de la ville.

Le présent rapport s'est limité à faire l'inventaire des biens publics pillés pour se conformer à l'Ordre de mission et n'intègre donc pas les biens des personnes ou organisations privées. Il n'intègre pas non plus les biens des FARDC.

Néanmoins, il ressort de l'état des lieux fait par le Gouvernorat de Province du Nord Kivu que l'évaluation chiffrée des pillages effectués par le M23 donne la valeur approximative de **3.739.483\$us**. Cette évaluation n'intègre pas les matériels pillés de l'Office des Routes, les biens pillés de l'OCC, de la DGDA, de la CENI, de l'Assemblée provinciale, de la DGI, de l'ANR, de la Police Nationale Congolaise, de la BCC et de la DGM. Le présent rapport donne néanmoins la liste des biens pillés appartenant à ces services sans les valoriser.

L'estimation des besoins prioritaires pour le redémarrage des activités au Gouvernement provincial s'élève à **923.543\$us** selon l'état de besoins repris en annexe du présent rapport.

Fait à Kinshasa, le 10/01/2013

Dieudonné NGWASI, Chef de mission

Remy RUZINGE, Membre

Annex 8

Trucks looted by M23 in Goma and stationed at Bunagana in April 2013 (picture taken by the Group in April 2013)



Annex 9

House occupied by Gen. Bosco Ntaganda between January and March 2013, in Kibumba, 27 kilometers north of Goma (picture taken by the Group, on 17 March 2013)



Annex 10

M23 headquarters in Rumangabo (picture taken by the Group on 27 May 2013)



Annex 11

M23 communiqué firing M23 president Jean-Marie Runiga Lugerero



Resolution N° O13/HCM/M23/2013 of 27 February 2013 concerning the impeachment of the President of the Movement of 23 March

The Military High Command

- Given the Statutes of the March 23 Movement, as amended to date,
- Given the Rules and Regulations of the March 23 Movement, and with regard to Decision No 002/HCM/M23/CNDP/2012 of 9 July 2012 establishing a body responsible for the coordination of political action of the Movement,
- Considering Decision No 003/HCM/M23/CNDP/2012 of 9 July 2012 appointing a Coordinator of the Political Wing of the Movement,
- Considering the relevant resolutions of the Extraordinary Congress held on March 23 Movement dated 17 August 2012 relating to the restructuring of the Movement,
- Considering the need to ensure the defense and protection of the noble cause that led to the creation of the Movement of March 23;
- Considering the inability of Mr. Jean-Marie RUNIGA Lugerero to drive the vision of the March 23 Movement and to implement its political program,
- Considering the inability of the concerned individual to define and provide General policy guidance to the different structures of the Movement in order to ensure the required visibility and appropriate advocacy;
- Whereas it is an established fact that Jean-Marie RUNIGA Lugerero offered to outsiders to the Movement, namely General Bosco Ntaganda, the political leverage to influence the decisions of the Movement at the highest level;
- Whereas during his tenure at the helm of our Movement, Mr. Jean-Marie RUNIGA Lugerero has diverted finances of the Movement to support obscure and prohibited activities such as the recruitment of political and military leaders on behalf of General Bosco Ntaganda to whom he answers to thus enabling the General the opportunity to attempt to sow unrest and divisions;

- Given the charges brought against Mr. Runiga including financial embezzlement, divisions, ethnic hatred, deceit and political immaturity;
- Given that during the meeting of the Military High Command extended to Executive Board Members and senior officials of the Movement, Mr. RUNIGA acknowledged the charges brought against him and consequently agreed to abide by the final decision of the Military High Command;
- Whereas in its conclusions, the Military High Command has qualified of High Treason the charges against Jean-Marie RUNIGA Lugerero,
- Whereas it is fitting to ensure the proper functioning of the Movement and continue driving the peace process at a time when positive signals are coming from both the national and international community to ensure a peaceful and sustainable resolution to the conflict in the Democratic Republic of Congo
- Given the need and urgency, the Military High Command

HAS DECIDED as follows:

Article 1: Mr. Jean-Marie RUNIGA Lugerero is relieved of his duties as Chairman of the Movement of March 23 with immediate effect;

Article 2: The Vice-President of the Movement assumes on an interim basis, the functions of President until the appointment by Congress of a new President of the March 23 Movement.

Article 3: All previous provisions contrary to this decision shall be repealed with effect on the date of its signature.

Done at Bunagana, February 27, 2013

For the Military High Command of the March 23 Movement



SULTANI MAKENGA
Brigadier general

Annex 12

M23 soldiers of Gen. Bosco Ntaganda faction who fled to Rwanda on 15 and 16 March 2013 (picture shared with the Group by the Rwandan Government)



Annex 13

List of arms and ammunition recovered from soldiers of the M23 Ntaganda faction who fled to Rwanda on 15 and 16 March 2013, as provided to the Group by the Government of Rwanda



View of the storeroom containing M23 and FDLR arms and ammunition.



26 medium machine guns.



333 AK-47s.



1 general purpose machine gun; 2 anti-aircraft guns.



25 RPGs.



7 pistols.



7 60 mm mortars.



13 anti-tank munitions.



1 light machine gun, 4 Uzi guns, 3 rifles.



7.62 mm ammunition — loose.



7.62 mm ammunition — belted.



15 anti-tank rounds and 8 RPG grenades.

Annex 14

First page of a document provided to the Group by the Government of Rwanda citing the names of M23 combatants and political cadres who crossed into Rwanda starting 15 March 2013 (original on file at the United Nations)

RESTRICTED

1. PROFILE , Date d'entrée 16/March/2013



S/NO: 001

RANK: Gen Bde

FULL NAMES: NGARUYE Bauduin

F/NAMES: LJIGLJA

M/NAMES: ANNONCIATA

APPOINTMENT: Dept Army Chief OF Staff ARC

AGE: 35 Ans

ETAT CIVIL: Marié (e) à UWERA Angelique TEL

NOMBRE DES ENFANTS: 08 Enfants

2. ADRESS IN DRC

NATONALITE : CONGOLAISE

PROVINCE D'ORIGINE: NORTH-KIVU

TERRITOIRE : MASISI

COLLECTIVITE: BASHALI

GROUPEMENT: B/MUKOTO. LOCALITE: NYAMITABO

ADRESSE: GOMA

/ TEL 0993313339

3. PAYS DE CONVENANCE / COUNTRY OF SUITABILITY

1: RWANDA

2:

3:

4. IN RWANDA

VILLAGE: KIGALI

CELL:

SECTOR:

DISTRICT:

PROVINCE:

NOM DE LA FAMILLE D'ACCUEIL:

/TEL

RESTRICTED

Annex 15

**Position vacated by M23 in the Rugari area, Rutshuru, North Kivu
(picture taken by the Group on 27 May 2013)**



Annex 16

Extract of the public letter addressed by M23 to the parliament of South Africa to dissuade South Africa from sending troops for the Force Intervention Brigade (FIB)



Bunagana, April 3rd 2013

Réf : 006/Prés - M23/2013

To The attention of the Parliament of South Africa and South Africa people as whole, in South Africa.

RE: MOTIN FOR CANCELLING THE SENDING OF SOUTH AFRICAN SOLDIERS TO WAR IN THE DRC

**Honorable Speaker,
Honorable members,
Honorable Senators,**

*The M23, noted the UN resolution 2098, of March 28, 2013, which transforming the **UN peace keepers in a belligerent force**, entrusted with offensive mission to extend the reign of an army which the crime rate and rape is the highest of all armies of the world and come to rescue the most corrupt regime in the world. Words of the Secretary General of the United Nations stating in the same resolution that corruption are the main cause of failure of the Congolese Government.*

Recalling that, the UN resolution creating the Brigade with mandate to kill and also in turn to be killed comes into existence when negotiations are taking place in Kampala/ Uganda between the Kinshasa Government and the March 23 Movement, under the mediation of his excellency President YOWERI MUSEVENI of Uganda and Chairman of the International conference of the Great Lakes Region "ICGLR" and on the recommendation of the 11 countries of the Great Lakes Region.

Meanwhile it was noticed during the interview of April 2nd 2013 by the Congolese Minister of Foreign Affairs, Raymond TSHIBANDA who said that: "countries (South Africa, Tanzania, Malawi, and Mozambique) who have militarily contributed for the UN intervention brigade are also them countries who have accepted for their soldiers to be killed on the Congolese land".

By this fact, the same countries gave mandate to the oppressed forces to kill the soldiers of the UN Brigade as they defend themselves. What a shame.

*This decision, which is an evil precedent, dedicates the victory of force without reasoning. This is why, M23 invites the Parliament and the people of the South Africa to consider and convince the Government to do not send their sons and daughters of their good nation in an **absurd war** against their Congolese brothers.*

CONTACT: Tél. Cabinet du Président: +243997371787, porte parole +243971314004, +243974092405, +243997710965,
Com. Cell USA: +18176906863, Com Cell. Europe: +33681699360, Com Cell Canada: +16136681056
- E-mail: mouvementdu23mars@gmail.com
- Website: www.m23mars.org

Extract of the public letter addressed by M23 to the parliament of South Africa to dissuade South Africa from sending troops for the Force Intervention Brigade (FIB)



Bunagana, April 11st 2013

Réf: 0012/Prés. - M23/2013

To the Attention of the Parliament of the United Republic of Tanzania and the Tanzanian People

Honorable Speaker
Honorable Senators
Honorable Members of Parliament

RE: Request for the cancellation of the decision to deploy Tanzanian Armed Forces to wage war in the Democratic Republic of Congo

The M23 has taken note of the UN Resolution 2098, of March 28 2013 that transforms the UN Peacekeeping Mission to DRC into a belligerent force with the mandate to carry out offensive operations against Congolese citizens. In doing so, the UN will in effect come to the rescue of one of the most corrupt regimes in the world and will contribute to extending the reign of an army that is infamous for rampant rape and other atrocities that it wantonly and habitually inflicts on the Congolese population.

It is ironical that contained in the same UN Resolution 2098, are the UN Secretary General's own words stating that corruption is the main cause of the failure of the DRC Government.

In taking a decision to engage in war in DRC, the same countries give a defacto mandate to the oppressed forces of M23 to retaliate and inflict fatalities upon the soldiers of the Intervention Brigade as the M23 defend themselves and the population under their protection.

The M23 takes this opportunity to stress to the brotherly people of Tanzania that the Movement bears no responsibility in the event of a massacre which appears to be on the horizon at the instigation of those who, sitting in their air-conditioned skyscrapers in New York and other Western cities, have nothing but contempt for the lives of African soldiers ignoring everything with regard to our values and our Pan-African beliefs.

Annex 17

FARDC position at Mutaho (picture taken by the Group on 27 May 2013)



Annex 18

M23 position at Kibati, called the “three antennas” (picture taken by the Group on 27 May 2013)



Annex 19

122 mm cannons which the M23 seized in Goma and used in Mutaho (picture taken by a foreign journalist during the M23 capture of Goma)



Annex 20

M23 communiqué announcing a ceasefire after their retreat from Mutaho**COMMUNIQUE N°006/DCM/M23/2013**

La Direction Politique du Mouvement du 23 Mars informe l'opinion nationale et internationale qu'elle est prête à une cessation immédiate des hostilités pour faciliter la visite du Secrétaire Général des Nations Unies dans la ville de Goma. Cette trêve qui devra être formalisée par un accord de cessez-le-feu dûment signé par les parties permettra ainsi la reprise des négociations de Kampala pour aboutir ainsi à un accord qui donnera aux congolais une vraie paix, celui qui s'obtient par la voie politique.

Cependant, il est vrai que cette cessation des hostilités ne dépend pas que de notre Mouvement, il requiert également la volonté de la partie adverse, c'est-à-dire, le Gouvernement de la RDC car, il reste vrai que ce dernier a choisi le moment où le peuple congolais attendait la venue en RD Congo du Secrétaire Général des Nations-Unies pour expédier son armée, les FARDC, conduire une guerre généralisée contre toutes nos positions dans l'unique but d'empêcher l'évaluation de l'Accord cadre d'Addis-Abeba et compromettre le soutien à apporter par les Nations-Unies au processus de paix de Kampala en cours pour lequel les états de la Région des Grands-Lacs ont consentis suffisamment d'efforts.

Le M23 dénonce donc, avec la plus grande énergie, les velléités militaristes du Gouvernement qui, après une nuit d'accalmie sur toutes les lignes du front, vient de reprendre les hostilités ce matin du 22 mai 2013, avec une intensité rare.

Rappelons que nos forces s'étaient, longtemps, abstenues de toute contre-offensive face à la provocation des FARDC, mais l'intensité des bombardements et la menace de conséquences désastreuses sur nos positions, ne pouvaient nous laisser sans riposter.

Si la trêve n'est pas respectée par la partie adverse, l'Armée Révolutionnaire Congolaise (ARC) a été clairement instruite pour réagir vigoureusement avec fermeté contre l'initiative malheureuse des FARDC, aux conséquences humanitaires dramatiques sur nos populations civiles.

Il est aussi important de signaler que le sentiment de revanche de la coalition FARDC-FDLR/Interahamwe contre le M23 pour des nombreuses défaites lui infligées en 2012, confortant ainsi la position de notre Mouvement à la table de négociations en décembre 2012 convoquée par la CIRGL après notre retrait de la ville de Goma, a dangereusement dopé la guerre actuelle.

C'est pour inverser la donne en poussant jusqu'au bout sa logique militariste que, le 28 mars 2013, le gouvernement congolais nous a laissé sur la table de négociation à Kampala pour forcer la main du Conseil de Sécurité des Nations-Unies et arracher la Résolution 2098. Et, le déclenchement des hostilités, le 20 mai 2013, devait, à nouveau, pousser le même Conseil

CONTACT: Tél. Cabinet du Président: +243997371787, porte parole +243971314004, +243974092405, +243997710965,
Com. Cell USA: +18176906863, Com Cell. Europe: +33681699360, Com Cell Canada: +16136681056
E-mail: mouvementdu23mars@gmail.com
Website: www.m23mars.org

de Sécurité à précipiter l'entrée en action irréversible de la Brigade d'Intervention onusienne aux côtés de la coalition FARDC/FDLR-Interahamwe, déjà à l'œuvre; parce qu'au regard des données concrètes du terrain, au cours de ce mois de mai 2013, relatives aux causes profondes de la crise en RDC, l'opinion internationale commençait à douter de l'efficacité réelle de l'option militariste pour ramener une paix durable à l'Est de la RDC.

En conclusion, le M23 veut attirer l'attention de l'opinion sur les allures bellicistes du Gouvernement de la RDC qui ne relèvent pas de la passion pour les guerres mais de son intention réelle d'embraser la RDC et la Région des Grands Lacs.

Fait à Bunagana, le 22 Mai 2013

Le Chef de Département de la Communication et Médias



Amani KABASHA

Annex 21

Damage caused after M23 fired on Ndosho suburb of Goma during the 22 May 2013 battle against the FARDC in Mutaho



The site in on avenue Ngungu in Ndosho, showing the clothing remains of a three-year old girl killed on 22 May.



The remnants of a house hit on 22 May on Avenue Kanyamuhanga, Ndosho. A 14-year old boy was killed.

Annex 22

M23 tax slip

REPUBLICQUE DEMOCRATIQUE DU CONGO
DEPARTEMENT DES FINANCES, ECONOMIE ET BUDJET
19/5/2013

QUITTANCE No: 7320

Nom du commerçant: M. DERU

Nature de la Marchandise: HUILE

Quantité:

Montant en chiffre: 420\$

Montant en lettre: Quatre cent vingt

Agent taxateur: Paraline

Lieu et signature du taxateur: KITOBOKO

Annex 23

Extract of an internal M23 document dated 19 March 2013, which endeavours to reorganize the movement's finances

I. INTRODUCTION

2

Consécutivement à la résolution du Conseil Exécutif du 14 mars 2013, il a été institué une Commission chargée de proposer des réformes économiques et financières du Mouvement du 23 mars.

Réunie du 15 au 18 mars 2013, la Commission a focalisé ses efforts sur les points ci-après:

- 1) Mission du Département des finances (objectif global);
- 2) Objectif spécifique;
- 3) Moyens de mise en œuvre ;
- 4) Faiblesses et Menaces;
- 5) Remèdes;
- 6) Structure organique du Département ;
- 7) Attribution des tâches (job description) ;
- 8) Procédure de gestion financière et comptable;
- 9) Suivi, Evaluation et Audit ;
- 10) Budget
- 11) Nomenclature des taxes.

II. MISSION DU DEPARTEMENT

La mission assignée au département des finances est la production des moyens dont le mouvement a besoin pour sa politique.

III. OBJECTIF SPECIFIQUE

Développer une autonomie financière et une capacité de gestion et de prise en charge de la vie du Mouvement et de toutes ses activités.

IV. MOYENS DE MISE EN OEUVRE

A. Les recettes internes

a) Recettes classiques:

- Recettes provenant des exportations et importations;

3

- Recettes provenant du contrôle de qualité à la frontière;
- Péage route;
- Taxes marché et étalage;
- Taxes parking;
- Impôts locaux dans les centres urbains et semi urbains;
- Recettes fiscales (IPR, IRL, IF, TVA, impôts sur les bénéfices...)

b) Recettes administratives et domaniales

- Taxes sur les concessions bâties et non bâties;
- Taxes parcellaires;
- Actes administratifs;
- Recettes provenant de la DGM;
- Amendes transactionnelles;

c) Recettes sporadiques

Ce sont les recettes tirées des exclusivités sur les événements spéciaux tel le droit de retransmission ou de diffusion.

B. Les recettes externes

Ce sont des recettes qui proviennent de l'extérieur :

- Bailleurs des fonds;
- Fundraising ;
- Dîners conférences ;
- Amis du Congo;
- Donateurs Congolais.

Annex 24

Col. Albert Kahasha



Annex 25

Attempt to create a coalition of armed groups (“Dynamique populaire pour le changement”, DPC), signed by Gustave Bagayamukwe and Col. Albert Kahasha

ACTE D'ENGAGEMENT No : 0001/SK/2012

Nous, regroupement populaire, représenté par les associations de développement et membres de la Société Civile, les groupes résistants, les mouvements politiques, nationalistes et combattants, tous évoluant depuis des années avec l'objectif commun de promouvoir et défendre les intérêts de la population congolaise dans son ensemble ;

Soucieux des difficultés de tous ordres que vit notre patrie depuis plus d'une décennie dont la perte de l'unité et de la cohésion nationales, suite à la mauvaise gouvernance et au déficit caractérisé de l'autorité de l'Etat dans tous les domaines de gestion et sur toute l'étendue de notre pays ;

Tenant compte de l'incapacité avérée des institutions actuelles à reformer notre armée nationale, à légitimer un ordre politique en RDC, à redorer l'image ternie de notre diplomatie particulièrement envers les Etats voisins, et à pouvoir restaurer l'unité, la paix et la concorde nationales surtout à l'Est du pays;

Considérant la conduite répréhensible du régime en place, spécialement caractérisée par des violations graves des acquis du peuple;

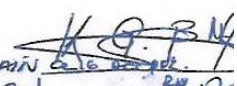





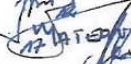


Décidons :

1. De la création du cadre politico-militaire, dénommé **DYNAMIQUE POPULAIRE POUR LE CHANGEMENT**, en sigle « **DPC** », dont la branche politique est chargée de canaliser nos aspirations auprès de notre population ainsi que des partenaires nationaux et internationaux intéressés au changement profond du mode de gestion de notre pays.
2. En attendant la mise en place du comité de coordination de cette branche politique, nous lui désignons, comme porte-parole, Mr Gustave BAGAYAMUKWE TADJI.
3. Que, toutes nos forces combattantes qui en constituent la branche armée et tous les autres signataires du présent acte reconnaissent un seul et unique Haut Commandement Militaire dirigé par le Général Albert KAHASHA alias FOCA MIKE.
4. Que, notre objectif principal étant la refondation d'un ETAT et d'une NATION digne en République Démocratique du Congo, nous exigeons la démission pure et simple de toutes les institutions de la République, et ne répondrons désormais qu'au seul pouvoir politique émanant de la **DYNAMIQUE POPULAIRE POUR LE CHANGEMENT** (DPC), créée par le présent acte et dont le siège est établi à Bukavu.

(Voir les signataires à la page suivante)

Page 1 of 2

Les signataires :


1. Axe LUBERO (Nord-Kivu): ~~KITIKIRA~~ KAMBALE GERMAIN ~~Col.~~ 
2. Axe WALIKALE (Nord-Kivu): MABISI ~~Col.~~ LUANDA 
3. Axe KALEHE: Col MBANU MUKAR ELISE 
4. Axe IDJWI: Col ABDHINGWA ARISTIDE 
5. Axe KABARE: Col EMMOND NIAGANO 
6. Axe WALUNGU: Col MUSHAMUKA BAHATI 
7. Axe MWENGA: Col NYAMUKA  
8. Axe SHABUNDA: Col SONGA-RUKINWA NYUSHI 
9. Axe UVIRA:
10. Axe FIZI:

Personnalités, toute tendance confondue dont les noms figurent sur une liste à publier ultérieurement pour des raisons de leur sécurité.

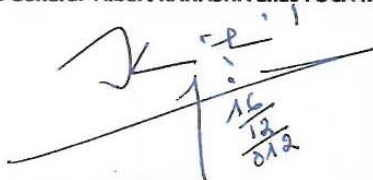
Transmis pour avis motivé avant publication, au Mouvement du 23 mars (M23) :

Dont prend acte,

Gustave BAGAYAMUKWE TADJI, Porte-Parole :


Bv Kam, 4.16.2012

Le Général Albert KAHASHA alias FOCA MIKE, Chef d'Etat-major :


16/12/2012

Annex 26

Gustave Bagayamukwe in M23-held Bunagana



Annex 27

**Gustave Bagayamukwe's statement during a meeting in Bunagana
to federate armed groups in South Kivu**



**Exposé de Gustave BAGAYAMUKWE TADJI, porte-parole des
Forces Populaires pour le Changement Intégral en RDC, en sigle F.P.C.I.-RDC
à la rencontre organisée par les leaders du Sud-Kivu.
BUNAGANA, le 08 janvier 2013.**

Bien Chers frères et sœurs,

Permettez-moi de commencer par remercier sincèrement le Très Haut, Dieu notre Père qui, visiblement nous utilise depuis un certain temps et qui a sûrement inspiré la personne qui nous offre encore aujourd'hui une occasion de nous retrouver ici.

Nous saluons spécialement l'organisation de ces assises dans ce cadre très significatif pour son emplacement sur le territoire congolais mais aussi et surtout à un moment assez particulier de l'histoire de notre pays en général et singulièrement, celle de notre Kivu natal qui finalement commence à voir ses propres fils s'occuper de l'avenir même de notre pays.

L'occasion est donc toute offerte pour que les personnalités ici présentes fassent un état des lieux des initiatives disparates mais très actives au Sud-Kivu, qui visent toutes le changement profond du mode de gestion de notre pays, afin de baliser ensemble notre avenir, l'objectif commun étant celui d'œuvrer pour la refondation d'un ETAT et d'une NATION dignes en RDC.

C'est donc dans ce contexte qu'en tant que porte-parole du regroupement des Forces Populaires Nationalistes et Combattantes pour le Changement Intégral, réunies au Sud-Kivu sous le commandement du Général Albert KAHASHA, nous nous sentons interpellés pour rendre compte et partager avec vous tous la situation exacte sur terrain, les objectifs déjà atteints et à atteindre, les difficultés rencontrées, des solutions possibles envisagées et envisageables, des échéances prévisionnelles.

Vous comprendrez Chers frères, que tout au long de nos échanges ici que nous souhaitons constructives, le souci qui nous anime à ce stade de la conception, est celui de voir une participation massive de toutes les tribus et communautés présentes au Sud-Kivu dans cette œuvre salubre pour la RDC et d'éviter au maximum les erreurs du passé.

En effet, Chers frères, dois-je rappeler que nous avons huit territoires au Sud-Kivu, 23 chefferies, 184 groupements et une population estimée à 3.500.000 en

2003 et que depuis 1997, sous différents régimes (AFDL, RDC, 1+4, PPRD), nous sommes la seule province qui n'a jamais dégagée une certaine majorité autour d'un leader qu'il soit politique, militaire, religieux ou même indépendant afin de nous choisir un gouverneur à nous, un chef militaire à nous et encore moins, un représentant attitré chaque fois que nécessaire.

Nous avons donc été ainsi, tous ensembles responsables de nos propres misères et de l'in-gouvernabilité de notre province pendant 16ans. Pendant tout ce temps, il y a eu des projets repris au budget de l'Etat et qui étaient reportés chaque année sans que personne ne se pose la question du pourquoi jusqu'en 2010 quand notre association s'était penché sur cette problématique de la gouvernance au Sud-Kivu.

Nous devons donc tirer des leçons de ce comportement pour regarder désormais dans le même sens et accepter de nous accorder sur une personne qui doit parler au nom de la province, l'essentiel étant de l'encadrer comme il se doit pour éviter tout dérapage.

Nous avons donc besoin de l'accompagnement de chacun d'entre nous et de l'appui de toute notre population dans ses diversités pour porter au mieux l'action que nous envisageons au niveau national, régional et international.

Pour parler des Forces Populaires pour le Changement Intégral (FPCI), nous avons prévu les points suivants :

1. Genèse ;
 Contacts pris avec les différents groupes combattants à Shabunda Centre, Kingulube, Tchulwe, Mwenga, Kalehe, Bunyakiri, Lutunkulu, Itombwe, Minembwe, pour canaliser les revendications et aspirations.
 Contacts avec FM (mois de juin 2012)
 Chiribanya, Bosco et Makenga
 Contacts avec M23 pour solliciter la mise à disposition de FM (fin août 2012)
2. Situation exacte sur terrain ;
 Nos contacts
 UPCP/FPC Union des Patriotes Congolais pour la Paix de Gén La Fontaine et Col Kahasha (50 éléments)
 Col Hilaire voir Mbusa Nyamuisixxxxxx
 UCDD Union Congolaise pour la Défense de la démocratie de Xavier Chiribanyaxxxxxxxx

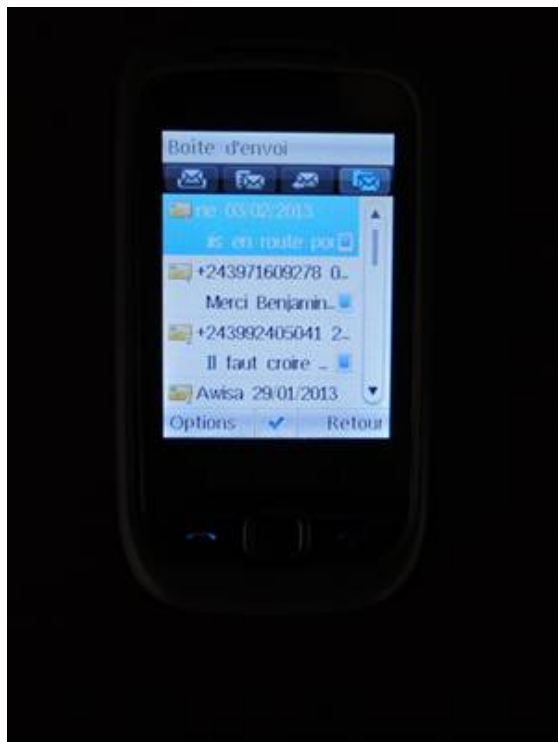
Mouvement Congolais pour le Changement MCC de King et Obed voir
 Tommyxxxxxxxxx
 UFAMANDU de Walikale et Kalehe : col Mbangu
 RAHIYA MUTOMBOKI de Songa alias Ndushi
 Col Maheshe
 MAI-MAI de Col Gaston Bwezye
 MAI-MAI de GenSisawa
 Gen Eyadema
 MAI-MAI de MajNgandu
 CHEKA de Walikale
 Rahiya de Col Edmond Lubanda
 Rahiya de Yakutumba
 NYATURA de Kalehe, Numbi et Ziralo
 Mouvement pour la vérité des urnes de DéoBalole
 FDDC
 Mouvement Debout Congolais (MDC) Colonel Bisimwa Gaudens et Col
 MokeSilubwa (diaspora) et Colonel Mugula Antoine
 RahiyaBunyakiri Ghislain Katashi

3. Les objectifs déjà atteints et à atteindre ;
 Arrivée et installation dans la ville de BKV de 135 éléments dans les
 positions stratégiques (trahison)
 Regroupement à Kaniola avec Mushamuka
 Arrivée FM a la tête des groupes
 Signature acte d'engagement
 Règlement de discipline
 Encadrement des masses dans la ville BKV, Kamaniola, luvungi,
 BarundiKabare, Walungu, Kaniola, Lutunkulu, Kingulube, Tchulwe,
 Mwenga, Bulambika, Hombo Nord et Sud
 Allemagne, Bruxelles, France, Norvège, Italie.
 Partenariat avec M23
 Equipement radio, bottes,
 Occupation Colline Nzibira, Mulumemunene
 Objectifs : prise Kamaniola, Nyangezi, Walungu ,Kabare , Kalehe et
 ensuite BKV
4. Les difficultés rencontrées ;
 Armes et munitions insuffisants
 Equipements radio
 Paiement et prise en charge blessés et familles
5. Solutions possibles envisagées et envisageables ;
 Obtenir du M23 armes, munitions et 250hommes
6. Echéances prévisionnelles. 1mois si équipé. Sinon trois
- 7.

3

Annex 28

SMS sent on 3 February 2013 by Bagayamukwe during his stay in Rwanda



Annex 30

**Statement dated 20 January 2013 declaring the creation of the
UFRC coalition of armed groups**

**Déclaration de Bukavu du 20 janvier 2013
De l'Union des Forces Révolutionnaires du Congo
-U.F.R.C.-**

ufrc.rdc@gmail.com

- Nous, regroupement des forces populaires, composé des Associations de développement ; des groupes armés résistants ; des membres de la Société Civile ; des mouvements politiques et combattants nationalistes ;
- Conscients de notre devoir de défendre la patrie, de redonner l'espérance au peuple congolais et de le conduire vers le progrès ;
- Constatant l'échec du processus de démocratisation en RDC en dépit de deux échéances électorales successives ;
- Face au bilan catastrophique du pouvoir de Joseph KABILA qui ne ménage aucun effort pour entretenir un climat permanent d'insécurité, sur fond de violations manifeste de droits de l'homme, des violences sexuelles, des crimes de guerre et de pillage des ressources nationales ;
- Prenant à témoin la Communauté internationale sur l'incapacité notoire du régime actuel à rétablir une paix durable dans le territoire et la sous-région, et ce, depuis 11 ans d'exercice continu du pouvoir ;
- Vu l'incurie et l'incapacité des FARDC à imposer l'autorité de l'Etat sur l'ensemble du territoire ;
- Mus par l'ambition de promouvoir une vraie démocratie et les libertés publiques comme fondements du développement économique ;
- Rejetant toute forme anticonstitutionnelle de prise de pouvoir, mais proclamant notre droit légitime à la Résistance contre la tyrannie, la corruption et le désordre institutionnalisé du Régime de KABILA ;
- Condamnant tout séparatisme et réitérant notre total attachement au principe d'unité de la République démocratique du Congo sur le fondement du principe d'intangibilité des frontières héritées de la Colonisation ;
- Vu l'urgence nationale à préserver immédiatement l'intégrité territoriale et notre unité nationale ;

De tout ce qui précède :

1. Décidons de la création d'un cadre politico-militaire, dénommé « UNION DES FORCES REVOLUTIONNAIRES DU CONGO », en sigle « U.F.R.C. », dont l'objectif principal est la refondation d'un ETAT et d'une NATION dignes en RDC ;

Extrait du Journal Officiel de
l'Union des Forces Révolutionnaires du Congo
U.F.R.C.

01/02

2. Proclamons la suspension de toutes les institutions de la République et ne reconnaissons qu'un seul pouvoir politique, celui émanant de l'UNION DES FORCES REVOLUTIONNAIRES DU CONGO (U.F.R.C), créée par le présent acte et dont le siège est établi provisoirement à Bukavu.
3. Reconnaissons, à l'unanimité des signataires de la présente déclaration, un seul et unique Haut Commandement Militaire, celui de l'Etat-major général de l'Union des Forces Révolutionnaires du Congo.

Soldats congolais,

L'heure du devoir national a sonné ! Où que vous vous trouvez, dans la diaspora ou au pays, quelque soit le groupe dans lequel vous luttez, rejoignez l'Union des Forces Révolutionnaires du Congo pour défendre nos femmes contre les viols, pour stopper la violence dans notre pays ;

Vaillants combattants de la diaspora,

Les multiples manifestations faites dans le monde, n'ont pas su mobiliser la Communauté internationale en faveur de la cause congolaise. Mais comme la victoire finale dépend de notre détermination à vaincre, rassemblons-nous. Car seule notre union sacrée donnera un impact victorieux à la lutte commune.

Peuple congolais, Citoyens Citoyennes, Bana Mboka, wana inchi, bantu ya ditunga, bana bwala na beto :

L'heure est venue d'apporter notre soutien indéfectible aux résistants armés qui luttent depuis des années, armes à la main, contre les guerres à répétition, les crimes et l'anarchie. Levons-nous tous contre l'aventurisme et l'irresponsabilité du régime actuel qui, pour maintenir Kabila au pouvoir, entretient les forces du mal responsable de l'errance de nos frères et sœurs condamnés à l'insécurité et aux souffrances atroces.

Vive la République Démocratique du Congo !

Vive l'Union des Forces Révolutionnaires du Congo !

Fait à Bukavu, le 20 janvier 2013

Gustave BAGAYAMUKWE TADJI,
Président du Comité de Coordination et Haut Conseil provisoire


U.F.R.C.
« Pour un Etat et une Nation Dignes en RDC »

02/02

Annex 31

Bagayamukwe's rental contract for a residence at Kamembe, Rwanda

AMASEZERANO Y'UBUKODE (CONTRAT DE BAIL)

Hagati ya NSENGUMUREMYI ^{FABIEN} (Propriétaire) na Gustave BAGAYAMUKWE (Locataire) bagiranye amasezerano y'ubukode bw'inzu yo kubamo. Inzu ikodeshejwe iri mu Murenge wa Kamembe, akagari ka Gihundwe mu Mudugudu wa Murambi irimo umuriro w'amashanyarazi n'amazi bya EWSA iri muri Parcelé N°

Abagiranye amasezerano bumvikanye ibi bikurikira :

1. Ubukode bw'inzu ni amafaranga ibihumbi mirongo itanu y'Urwanda (50000frw) ku kwezi.
2. Ukodesheje (locataire) yishyuriye rimwe ubukode bw'amezi atatu kandi ayatanze mbere y'uko atangira kuyibamo.
3. Ukodesheje (locataire) nti yemerewe gushyira undi muntu muri icyo nzu akodesheje atabyumvikanye ho na nyirayo.
4. Ukodesheje niwe uzishyurira Facture y'umuriro w'amashanyarazi n'amazi azaba yakodesheje, akaba agomba gufata inzu neza akodesheje no kwisanira ibikoreshe byo munzu byakwangirika ari kuyikoresha. **Urugero:** amatara, ibiyo, Selure, robine n'ibindi.
5. Aya masezerano azatangira gukurikizwa guhera itarikiyazaba yinjiriyemo mu nzu 6/28/11/2012
6. Aya masezerano ashobora guseswa igihe cyose abayagiranye batakubahiriza ibyo basezeranye n'igihe nyir'inzu yaba akeneye kuyikoramo indi mirimo ariko agatanga integuza y'iminsi cumi n'itanu mu buryo bw'inyandiko.
7. Ibindi bibazo bishobora kuvuka bidateganyijwe muri aya masezerano abayagiranye babyumvikanaho, byananihira aya masezerano agaseswa hifashishijwe inzego z'Ubuyobozi.

Bikorewe i Gihundwe, kuwa 28/11/2012

Abagiranye amasezerano:

Ukodeshejwe (Propriétaire)

NSENGUMUREMYI
FABIEN

Ukodesheje (locataire)

Gustave BAGAYAMUKWE
Bpwa Gukore
28 nov 2012

Annex 32

Bagayamukwe's request to set up his residence in Rwanda dated 6 January 2013

BAGAYAMUKWE TADJI Gustave
Murenge wa Kamembe
Kagari ka Gihundwe
Mugudugu wa Murambi
Tél : 0786939367

Kamembe, le 06 janvier 2013

NOTE TO NATIONAL INTELLIGENCE AND SECURITY SERVICE
DIRECTORATE GENERAL OF IMMIGRATION AND EMIGRATION

CONCERNE : DEMANDE DE VISA DE RESIDENCE

Je viens par la présente solliciter un visa de résidence en République Rwandaise ou j'habite depuis un mois.

En effet, je suis de nationalité congolaise et originaire de la République Démocratique du Congo où je continue à travailler comme agent de développement en qualité de Président du Conseil d'Administration de l'Association pour la Défense des Intérêts du Kivu-Bukavu dont le bureau se trouve à Bukavu sur l'avenue Lumumba N 118 dans la Commune d'Ibanda.

Pour des raisons de convenances et d'assurance sécuritaire, j'habite à l'adresse ci haut mentionnée et vous transmets en annexe tous les documents qui m'ont été demandés pour régulariser ma résidence au Rwanda.

Il s'agit de ;

1. Formulaire de demande de visa dûment rempli ;
2. L'attestation d'identification tenant lieu d'extrait de casier judiciaire ;
3. Fiche décadaire du 02/01/2013 ;
4. PV de l'Association portant sur ma désignation comme Président du Conseil d'Administration
5. Contrat de bail du 28/11/2012 ;
6. Attestation de résidence à Gihundwe ;
7. Curriculum vitae ;

Je vous en souhaite bonne réception.

Gustave BAGAYAMUKWE TADJI

Annex 33

Draft statement nominating Tamusa Lumembo as the coordinator of the UFRC-diaspora dated 26 January 2013

Bukavu (RDC), le 26 janvier 2013

Décision du Haut Conseil de l'UFRC portant nomination du Coordonnateur Fédéral de l'UFRC-DIASPORA

- Vu le Procès-verbal du 10 janvier 2013 portant création de l'« *Union des Forces Révolutionnaires du Congo* » ;
- Vu l'Acte du 31 décembre 2012 portant « *Règlement de discipline de l'Union des Forces Révolutionnaires du Congo* » ;
- Vu le PV n°001 du Comité Fédéral provisoire de l'UFRC-Diaspora du 25 janvier 2013, notamment dans sa résolution n°2 ;
- Vu l'urgence ;

Le Haut Conseil de l'UFRC décide:

Article 1. Monsieur Jean LUMEMBO Tamusa est nommé Coordonnateur Fédéral du Comité Fédéral UFRC-DIASPORA, avec pour siège Bruxelles (Belgique).

Article 2. Toutes dispositions contraires sont abrogées.

Fait à Bukavu, le 26 janvier 2013

Le Président du Haut Conseil de l'UFRC,
Gustave BAGAYAMUKWE Tadj

Annex 35

Minutes of a UFRC-diaspora meeting in Brussels, endorsing the opening of a bank account for the movement

Registre des PV et Décisions
Du Comité Fédéral UFRC-Diaspora

Procès-verbal n° 001 du 25/01/2013 **Comité Fédéral UFRC-Diaspora**

Le 25 janvier 2013 à Bruxelles (Belgique), une Assemblée générale a réuni les personnes ci-après :

- Général B.G ;
- Colonel MKS ;
- Jean LUMEMBO ;
- Pasteur Daniel Lungy , Consultant international en gestion de conflit, Allemagne
- Diana Sulufutu, Animateur radio, Allemagne
- Le Représentant des Résistants Combattants Londres (Royaume-Uni),
Monsieur Marcel Ikala-Likulu
- Le Représentant des Résistants Combattants (Royaume de Belgique),
Monsieur Jefferson-Mundonga (Liège) Et Monsieur Joel Mabunga
- Le Représentant des Résistants Combattants Paris (France),
Monsieur Ruffin Atula Pabu
- Major ON.

Ordre du jour :

1. Mise en place du Comité Fédéral Diaspora de l'Union des Forces Révolutionnaires du Congo (UFRC) ;
2. Proposition de nomination d'un Coordonnateur fédéral pour toute la diaspora ;
3. Appel à candidature pour tous les postes de Représentant Régional Diaspora ;
4. Divers.

Les Résolutions

A l'issue des exposés riches et courtois, il a été convenu ce qui suit :

Résolution n°1 :

Il est créé un Comité Fédéral UFRC-Diaspora dont le siège est basé à Bruxelles.

La présente Résolution est approuvée à l'unanimité.

UFRC
« Pour un Etat et une Nation Dignes en RDC »

Registre des PV et Décisions
Du Comité Fédéral UFRC-Diaspora

Résolution n°2 :

Les participants proposent au Haut Conseil de l'UFRC de nommer **Monsieur Jean LUMEMBO Tamusa Coordonnateur Fédéral du Comité Fédéral UFRC-Diaspora.**

La présente Résolution est approuvée à l'unanimité.

Résolution n°3 :

Les participants lancent un appel à candidature pour les postes de Représentant Régional pays de la Diaspora pour chaque pays respectif. Les candidats doivent transmettre leur demande par retour de la Fiche de Renseignement DINIR (Direction Nationale des Investigations et Recherches) de l'UFRC.

La présente Résolution est approuvée à l'unanimité.

Résolution n°4 :

Les participants attirent l'attention du Haut Conseil de l'UFRC sur la nécessité de parachever la structuration du mouvement dans la diaspora pour faciliter les soutiens moral, matériel, politique et financier tant de la Communauté congolaise de la diaspora ainsi que des autres personnes de bonne volonté. La délivrance de l'Acte de nomination au poste de Représentant régional pour le pays ou la Région du pays concerné, participe à la confiance des compatriotes quant à la traçabilité et à l'affectation des fonds au combat pour la libération de notre pays.

La présente Résolution est approuvée à l'unanimité.

Résolution n°5 :

Les participants encouragent l'ouverture sans délai d'un compte bancaire pour le Comité Fédéral UFRC-Diaspora, avec double signature dont celle du Coordonnateur fédéral UFRC-Diaspora, et ce, pour mobiliser la contribution financière des congolais de la diaspora.

La présente Résolution est approuvée à l'unanimité.

Fait à Bruxelles, le 25/01/2013

Pour le Comité Fédéral provisoire UFRC-Diaspora,
Jean LUMEMBO Tamusa

UFRC

« Pour un Etat et une Nation Dignes en RDC »

Annex 36

UFRC-diaspora budget assessing the estimated cost of toppling the DRC Government

UFRC- Union des Forces Révolutionnaires du Congo					
BUDGET OPERATION CFK - Coût de la Force contre Kabila					
Mission et actions requises	Coûts impliqués	Unité	Qté	Coût unit	Budget
					21 050 000
<i>A. Mission exploratoire</i>					35 000
<i>1/ Mettre en place un réseau des renseignements</i>					35 000
<i>1.1 Collecte des renseignements politiques</i>	<i>Coûts sous-rubrique</i>				10 000
- Cibler et filtrer les personnalités clés et les plus impliqués du régime leurs domiciles et fréquentations leurs véhicules, leurs phones	Matériel de télécom. Frais de communication Indemnité de déplacement Rémunération	Unité Forfait Forfait Mois			
<i>1.2 Collecte des renseignements militaires</i>	<i>Coûts sous-rubrique</i>				15 000
- Circonscrire les lieux stratégiques et déterminer les voies d'accès des lieux à investir - Cibler et filtrer les responsables camp militaires et les personnes en charge de dépôts d'armes et munitions adresses, fréquentation, emploi du temps, phone - Cibler les officiers étrangers infiltrés et les officiers nationaux collabo les plus influents: domicile, fréquentation, phone - Cibler et infiltrer les responsables et opérateurs les plus influents des services de sécurité: domicile, fréquentation, phone, emploi du temps - Identifier les domiciles, lieux de fréquentation et les contacts du principal concerné - Lister les prisons, identifier les prisonniers mil et civ	Matériel de télécom. Frais de communication Indemnité de déplacement Rémunération	Unité Forfait Forfait Mois			
<i>3. Investir le Sud-Kivu et Kinshasa- neutraliser le pouvoir</i>					1 200 000
- Déploiement de l'effectif sur le terrain - Lancement des opérations terrestres et l'appui aérien - Neutralisation et capture de CFK - Neutralisation et capture des officiers et personnalités régime - Investiture et mise sous contrôle des camps militaires - Attaque et contrôle des dépôts d'armes et munitions - Neutralisation et prise de la RTNC - Neutralisation et contrôle de la BNC et de l'Institut d'Emission - Mise sous contrôle de la ville de Bukavu - Mise sous contrôle de Kinshasa la Capitale					
<i>4. Gestion de la prise effective du pouvoir</i>					1 000 000
<i>Jour 0</i> ----> de 2 h à 4 h Musique classique ----> 10 h : <i>Communication militaire à la Nation</i> - Appel au calme - Appel aux militaires pour dépôt des armes - Annonce de suspension de ttes institutions - Annonce du couvre feu jusqu'au nouvel ordre - Transfert des compétences au CNL <i>Communication civile à la nation</i> - Annonce et présentation du CNL - Communiqué préenregistré des mesures et de grandes orientations ----> Après -midi : - Réunion du Conseil de la défense et de la sécurité; - Convocation de quelques cadres du protocole de l'Etat pour instructions à donner	Frais de télécommunication Frais de transport Consommation carburant				

-----> Après-midi : Audiance de la Société Civile					
Jour 4					
-----> : Audiance des notabilités régionales					
-----> : Jt 20 h00 : Publication de l'Equipe du Gt					
- 20 Ministères					
- 10 Secretariats d'Etat					
- Liste en annexe					
5. Maintenance de la Prise du Pouvoir					2 000 000



" Pour un Etat et une Nation dignes en RDC"

Colonel Moké SILUBWE
Président a.i du Haut Conseil Provisoire



Annex 37

**UFRC communiqué acknowledging responsibility for an attack
carried out by Col. Albert Kahasha at Chishadu, South Kivu, on
24 April 2013**

REPUBLIQUE DEMOCRATIQUE DU CONGO

UFRC

Union des Forces Révolutionnaires du Congo

« Pour un Etat et une Nation Dignes en RDC »



Etat-major général de l'UFRC
Défaite des FARDC à Chishadu (Sud-Kivu)
Communiqué n°003/HC/UFRC/2013

Peuple congolais,

Depuis le mercredi 24 avril 2013 à 2h00 du matin, les troupes de l'Union des Forces Révolutionnaires du Congo ont pris le contrôle de Chishadu au Sud-Kivu dans le territoire de Walungu, à 60 km de Bukavu. Après avoir abandonné armes et munitions, les troupes des FARDC, dont la ligne de défense était coupée en deux, ont encore subi l'assaut des soldats de l'UFRC ce jeudi 25 avril 2013.

Des violents combats le matin du vendredi 26 avril dans la colline Nzimbira donnent l'avantage aux soldats de l'UFRC qui progressent actuellement dans le centre de Walungu. Après avoir subi la puissance de feu de nos vaillants soldats, le bilan provisoire est de 57 morts et une centaine de blessés du côté des FARDC.

L'UFRC lance un appel solennel à tous les soldats des FARDC, soucieux du vrai changement, de se rallier pour faire front commun pour mettre l'ennemi du peuple hors d'état de nuire. L'UFRC appelle les habitants de Walungu au calme et met en action ses patrouilles pour éviter tout pillage et toutes représailles des FARDC. L'UFRC félicite ses soldats qui ont fait preuve de discipline et de sacrifice. Le Haut Conseil de l'UFRC salue la bravoure exceptionnelle du Général KAHASHA Foka Mike et du Colonel MAHESHE dans le commandement de ces opérations. L'UFRC encourage tous les officiers et soldats à doubler d'effort pour faire des troupes de l'UFRC, la base de la refondation d'une vraie armée congolaise nationale et républicaine.

Mes Chers Compatriotes,

L'article 64 de la Constitution congolaise autorise le peuple congolais « à faire échec à un individu ou groupe d'individu qui prend le pouvoir par la force ». Tout dialogue avec Joseph KABILA n'est donc qu'une mascarade dans le seul but de maintenir la tyrannie et de prolonger les souffrances des populations congolaises. C'est pourquoi, l'UFRC rappelle à tous les participants du Dialogue leur devoir envers l'histoire qui jugera leur participation comme un acte de haute trahison et de collaboration avec l'ennemi du peuple congolais, Monsieur Joseph KABILA.

Vive la République démocratique du Congo !
Vive l'Union des Forces Révolutionnaires du Congo !

Le Colonel Moké SILUBWE,

Président a.i. du Haut Conseil provisoire de l'UFRC

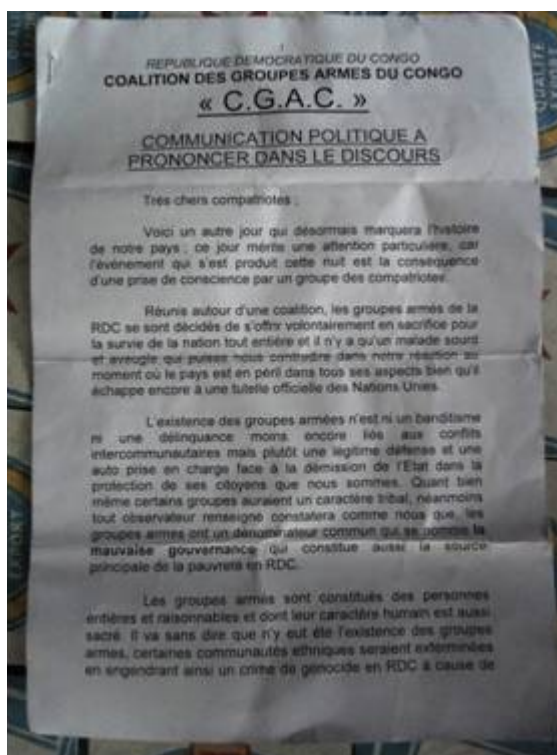
Porte-parole militaire

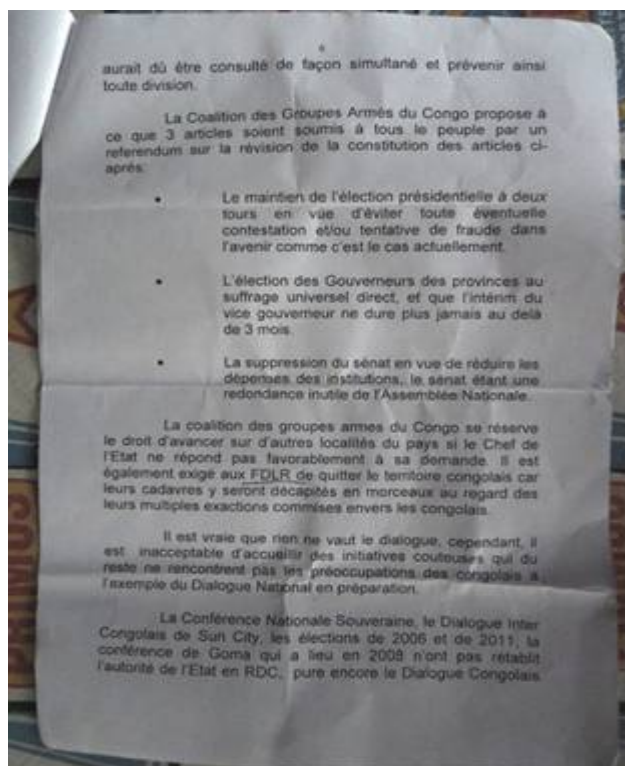
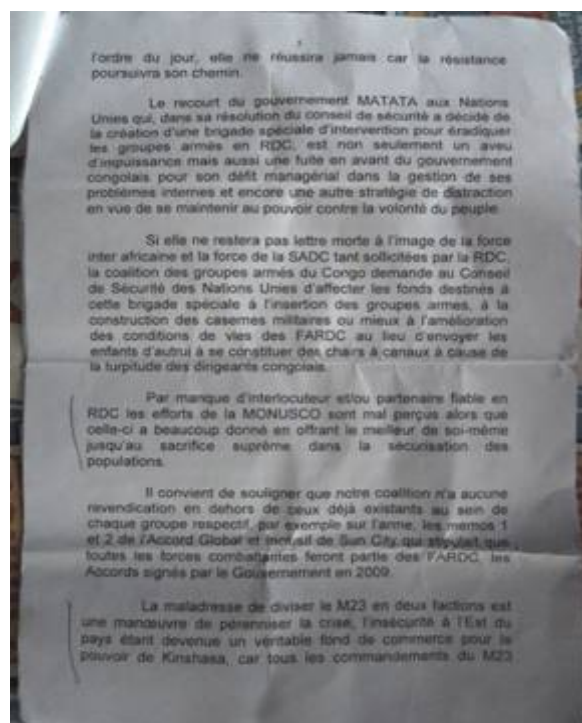


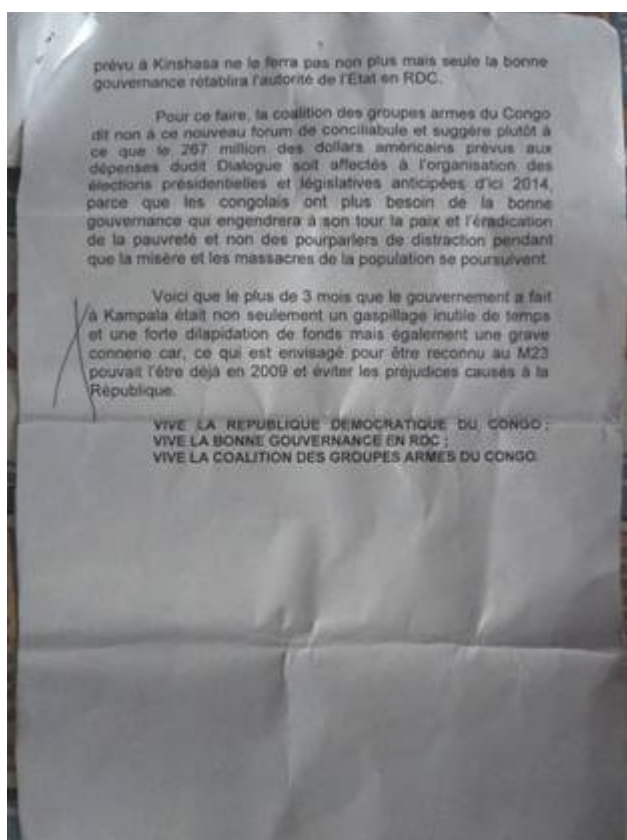
Contacts : ufrc1960@gmail.com ☎ +32489 118 329

Annex 38

**Letter from Raia Mutomboki group in Masisi, March 2013,
outlining the political objectives of a coalition of armed groups
based in Masisi, North Kivu**







[illegible]

Annex 40

**List of persons abducted on 22 May 2013 at Mbau, Beni Territory,
North Kivu, compiled by a local NGO**

LA LISTE DES PERSONNES ENLEVÉES À MBAU

N°	NOM DE LA PERSONNE	Sexe	Age	Date	Stat civil	Prof.	Lieu de résidence	Obs.
01	DANIEL - Pili	F	12	22/05/2013	enfant	-	Maison/Kitshu	Père: Mwendu
02	KARIMBA - Pili	F	14	22/05/2013	"	-	"	Père: MANGWASI
03	KARIMBA - Germaine	F	13	"	"	élève S.E.P.A	"	Père: KANDALE FAUL
04	MASIKA - Beatrice	F	30	"	marlée	cult	"	"
05	KAVUO - NZALAMUNGI	F	25	22/05/2013	marlée	cult	Maison/Kitshu	"
06	PALUKU - VITHUKO	M	45	"	marie	cult	"	"
07	MUTINDO - Pili Pili	M	45	"	marie	cult	"	"
08	MASIKA - Haricette	F	18	"	cel	-	"	Père: MZEMBE
09	KAVUO - MUVINI SHARIN	F	14	"	enfant	-	Maison/Kitshu	Père: TEMBO - MUVINI
10	Kasai - Gloria	F	12	"	"	-	"	Père: MARIKINI - GU
11	Kakule - Manyanza	M	53	22/05/2013	marie	cult	Maison	"
12	WIVINE - Manyanza	F	12	"	enfant	-	Maison/Kit	Père: KAVINA
13	KASUNDI - Gentille	F	16	"	"	-	"	Père: KASUNDI
14	MAVISA - MOTHUC	F	12	"	"	-	"	Père: PALUKU - NOD
15	MATATA - Kambene	M	52	22/05/2013	marie	cult	Maison/Kitshu	"
16	Kakule - MURDULIKO	M	33	"	marie	cult	Maison/Kitshu Chapelle Kaka Roto	"

NB: La lecture de ce tableau des personnes interviewées démontre que la majorité des enlevés sont des filles mineurs. Un cas très particulier est celui d'une maman qui a laissé un bébé d'une année. D'après les informations recueillies ils seraient en élément May m... envisageons que la MONUSCO et l'opinion internationale pleur...



à Beni le 23/05/2013

KATEMBO - KITCHAMBUKA

Annex 41**Abductions in Beni Territory, North Kivu, January-May 2013**

Date	Place	Number of hostages				Suspected kidnappers
		Women	Men	Children	Total	
2 January	Tenambo	3	4	5	12	ADF
7 January	Mukoko	-	7	-	7	ADF
21 January	Mukoko	-	1	2	3	ADF
22 January	Tenambo	1	5	1	7	Unknown
6 February	Kasimbi	-	6	-	6	Mai Mai Baleine
9 February	Kanana	3	6	-	9	ADF
20 February	Mukomuko	5	7	1	13	ADF
22 February	Salimbamba	3	3	-	6	ADF
22 February	Tedeu-Kanana	-	12	-	12	ADF
15 March	Kasese, Chuchubo	-	4	-	4	ADF
2 April	Irango	1	-	1	2	Mai Mai
6 April	Mukoko	1	-	3	4	ADF
16 April	Kasuku- Bilimani	1	2	-	3	Unknown
19 April	Mamundioma	5	14	9	28	ADF

21 April	PK 13 on Mbau-Kamango road	2	6	4	12	ADF
30 April	Kokola	-	2	-	2	ADF
5 May	Maho VI	1	-	-	1	ADF
11 May	Vemba	2	1	-	3	Mai Mai Hilaire (Kenzo group)
12 May	Along the Mbau-Kamango road	-	5	-	5	Mai Mai Hilaire (Kenzo group)
16 May	PK 20 on Mbau-Kamango road	-	1	-	1	ADF
20 May	Kisalala	-	4	-	4	Unknown
22 May	Mbau	3	5	8	16	Mai Mai Hilaire (Kenzo group)
	TOTAL	31	95	34	160	

The Group compiled information obtained from Congolese government and UN sources, as well as local civil society organizations in Beni territory.

Annex 42

**Former RCD-K/ML members among M23 surrenders in Rwanda,
as provided to the Group by the Government of Rwanda**

1. PROFILE , Date d'entrée 16/March/2013



S/NO:318

RANK: Civil

FULL NAMES: PATANDJILA PALUKU ANDY LAURENT

F/NAMES: PATANDJILA

M/NAMES: PALUKU ANDY LAURENT

APPOITMENT: Ministrer of Trade and Industry

AGE: 50 Ans

1. PROFILE , Date d'entrée 16/March/2013



S/NO:290

RANK: Civil

FULL NAMES: KASEREKA JACQUES

F/NAMES: MUMBERE MATE

M/NAMES: KATUNGU ESTHER

APPOITMENT: Cadre Politique

AGE: 50 Ans

1. PROFILE , Date d'entrée 16/March/2013**S/NO:296****RANK: Civil****FULL NAMES: KASEREKA KAMABU****F/NAMES: KASESO KAMABU****M/NAMES: JOSEPHINE KITSA****APPOINTMENT: Cadre Politique****AGE: 33 Ans****1. PROFILE , Date d'entrée 16/March/2013****S/NO:302****RANK: Civil****FULL NAMES: KATEMBO JANVIER****F/NAMES: KAMERE****M/NAMES: KAHINDO****APPOINTMENT: Cadre Politique****AGE:29 Ans**

1. PROFILE , Date d'entrée 16/March/2013



S/NO:315

RANK: Civil

FULL NAMES: KATEMBO MBUSA Olivier

F/NAMES: KATEMBO LEONARD

M/NAMES: KATINDI WAULWA MELANIE

APPOITMENT: Cadre Politique

AGE: 30 Ans

Annex 43

Kakule Sikula Lafontaine (picture taken by the UN)



General Kakule Sikula Lafontaine, head of UCPC; 13 March 2013.

Annex 44

Attack on Mambasa — 7 January 2013 (pictures taken by local sources)



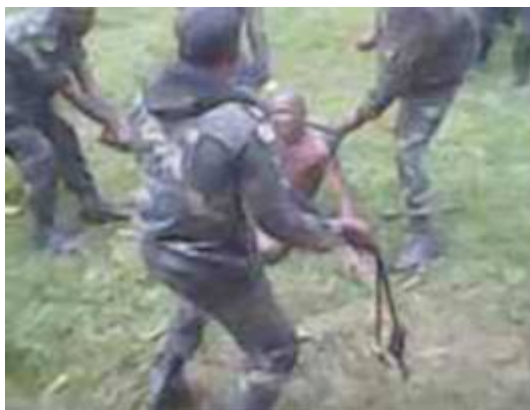
People flee Mambasa town at 0818h on 6 January 2013 as a result of an attack by the armed group led by Paul Sadala, aka Morgan



Morgan (left) and Manu (right) sitting at 1208h on 6 January 2013 in Mambasa.



A FARDC soldier stomps on a suspected Mai Mai man's stomach at 1517h on 7 January 2013 at the Hotel Pygmy in Mambasa town.



While two FARDC soldiers hold down a suspected Mai Mai, a third soldier beats him with a strap that has a weighted end, at 1518 on 7 January 2013 at the Hotel Pygmy.



Suspected Mai Mai in FARDC custody at 1519h on 7 January 2013 at Hotel Pygmy.



A suspected Mai Mai is led out of Hotel Pygmy at 1522 on 7 January 2013.

Annex 45

Victim of Morgan Attack



Pregnant woman who was set on fire on 7 November 2012 by Morgan's forces during an attack near Biakato, south of Mambasa town.

Annex 46

Mai Mai Morgan and some of his men, (pictures taken by local source)



Paul Sadala (aka Morgan); date unknown.



Manu (centre in sunglasses), a leader in Mai Mai Morgan, along with other members of Mai Mai Morgan; 30 June 2012.



Jean Pierre (aka JP, Docteur), the witch doctor for Mai Mai Morgan; 30 June 2012.

Annex 47

FRPI and COGAI leaders (pictures taken by local source)



General Justin Banaloki, aka Cobra Matata, Supreme Commander of FRPI, based at Gety; February 2012.



Colonel Bris Babi Kassima, aka Rolax, commander of FRPI brigade based at Aveba; February 2012.



Colonel Adirodhu Mbadhu, aka Adredu Mbadu, “chef d’Etat major general” of FRPI, based at Gety; February 2012.



Colonel Maki Singo, aka Hitler, commander of FPDDI, which is allied with FRPI and a member of COGAI; 22 May 2013.

Annex 48

Kata Katanga

This annex is based on Group interviews with 8 participants in the 23 March Lubumbashi events, while they were imprisoned in Ndolo Military Prison in Kinshasa; with 8 local leaders and community members in Kifita and Poteau 93 villages near Kinsevere; with a senior FARDC officer in Lubumbashi; with a group of 8 Katangan “notables” in Lubumbashi; with 4 leaders of CORAK Kata Katanga in Lubumbashi; with several MONUSCO and UN officials in Lubumbashi; and with 15 civil society leaders and witnesses of the 23 March events. The Group also reviewed documentary evidence, photos, and videos showing Kata Katanga’s march into Lubumbashi.

During February and early March 2013, representatives of Kata Katanga recruited people to join a protest march to Lubumbashi to demand the independence of Katanga. The recruits came from various places in central Katanga, and walked for several days to several weeks to reach Lubumbashi. Along the way, small groups gradually merged with each other and consolidated into several larger groups, which stayed away from main roads and traveled on foot through the bush. These groups stayed in villages, where they demanded or were given food and shelter by local populations.

On 17 March, one group of approximately 150 Kata Katanga elements arrived at Poteau 93 village, near the Kinsevere mining site. FARDC and PNC had been deployed to this area after February 2013 incursions; however, community members and leaders state that FARDC and PNC harassed and illegally taxed local populations after their arrival. In the evening of 17 March, FARDC warned local

populations to leave, in anticipation of a battle with Kata Katanga.

On 18 March, FARDC and Kata Katanga waged a running battle in the villages of Sela, Tondolo and Mwati, near Kinsevere. During the fighting, FARDC killed six Kata Katanga, and mortally wounded a seventh. Local leaders took the Group to a cemetery in Kifita village where FARDC buried the six deceased young men in one grave (photo below).



Between 18 and 22 March, the various Kata Katanga groups converged in Ruashi, a commune several kilometers from Lubumbashi’s city center. Around 12pm on 23 March, 336 Kata Katanga set off on foot from Ruashi for Lubumbashi (photo below). Encouraged by cheering crowds numbering in the hundreds, the Kata Katanga marched in three groups. The first group consisted of the oldest members; the second group was mixed and included 5 women; the third group had younger members, including children. A small number of men had AK-47s and other weapons, but the majority were unarmed and carried sacks with their belongings.



At approximately 12.50 pm, as the group neared Camp Préfabriqué, a police post along the road to Lubumbashi, members of the PNC fired at the group. At least one Kata Katanga cadre fired a shot in return, but most fire came from the police, who fled their post as Kata Katanga continued to advance. During this exchange of fire, a stray bullet killed a 3-year-old girl.

As the group entered Lubumbashi, elements of the Republican Guard shot scores of rounds at them. Some members of Kata Katanga were killed and injured (photo below), including in the “tunnel” that runs under railroad tracks, and marks the entry into the center of the city.



The Kata Katanga group continued to hold its ranks and advance, with a member in the lead group holding the Katangan flag used during 1960-63, when Katanga was independent (photo below).



When the group approached the fountain in the center of town, one member climbed the statue of Moïse Tshombe, father of Katangan independence in 1960, to affix the flag. Members of the state security forces shot and killed this man, then cut off his arm (photo below, surrounded by various items dropped by Kata Katanga members in the street).



The group continued to march through the city toward their destination of MONUSO Headquarters, at the corner of Avenue Kimbangu and Avenue Mama Yemo. Elements from the Republican Guard, FARDC, and PNC

continued to follow and shoot at the Kata Katanga marchers (photo below)



Video evidence shows that Kata Katanga also shot back to enable the marchers to cross intersections (photo below).



The Kata Katanga group reached the MONUSCO HQ at 1345h (see photo below).



Republican Guard elements continued firing at the group as it entered the MONUSCO compound, causing damage to MONUSCO facilities and a PNC post outside, but no casualties (see para. 88 and Annex 66).

Inside the compound, MONUSCO staff negotiated with the group's leader, Boya Kabila (photo below). Kabila agreed to have his elements disarm, but asked MONUSCO to pressure the DRC government to grant independence to Katanga.



The number of Kata Katanga in the MONUSCO compound was 242. The remaining elements were dead or wounded on

the streets of Lubumbashi; others fled. The group turned over weapons including AK-47s (18), RPG (1), machine gun (1), rifle (2), bows and arrows (25), and knives and machetes (66) (see photos below).



Kata Katanga members interviewed by the Group at Ndolo Prison in Kinshasa stated that some of the weapons were acquired after the FARDC-Kata Katanga battles near Kinsevere, while most of the light arms (bows and arrows, spears and machetes) were used by the marchers to hunt during their journey to Lubumbashi.

Of the 242 Kata Katanga that entered MONUSCO HQ, 52 were injured; sixteen were transported to a hospital. In the evening of 23 March, MONUSCO transferred the Kata Katanga elements to Congolese state authority, who transported 226 Kata Katanga to the Kasapa Prison in Lubumbashi.

In the late afternoon of 23 March, a truck from the nearby Gecamines facility traveled around Lubumbashi, collecting 23 bodies. Twenty were dead Kata Katanga, one was a FARDC soldier, one was the child killed near Camp Préfabriqué, and one was a woman killed by a stray bullet. The bodies were transported to the morgue at Sendwe Hospital in Lubumbashi.

As dusk fell on 26 March 2013, the Gecamines truck with a police escort took 20 coffins – containing the dead Kata Katanga – to a cemetery in Kimbembe, approximately 12km north of Lubumbashi. A backhoe had dug graves, and under the cover of darkness, the coffins were placed in the graves (photo below).



In response to the entry of Kata Katanga into Lubumbashi town, the FARDC were deployed in Manono, Pweto and Mitwaba in an effort to forestall further activities of Kata Katanga and other armed groups. For instance on 22 April, FARDC clashed with a Mai Mai of *Petit-beau* group on the Kilwa-Mitwaba road, in Muombe groupement, Mufunga sector, killing a Mai Mai leader and arresting several others (see photos below).



from a charcoal-trader at a checkpoint between Poteau 93 market center and Kinsevere mining factory (photo below). Locals informed the Group that FARDC levied between 1000 and 10000 Congolese francs (\$1.11 to \$11.11) on road users, depending on the nature of the merchandise ferried.



The Group has received numerous reports about FARDC abuses against local populations, such as harassment and illegal taxation, in the course of their operations against Kata Katanga. In May, the Group witnessed FARDC soldiers collecting a tax

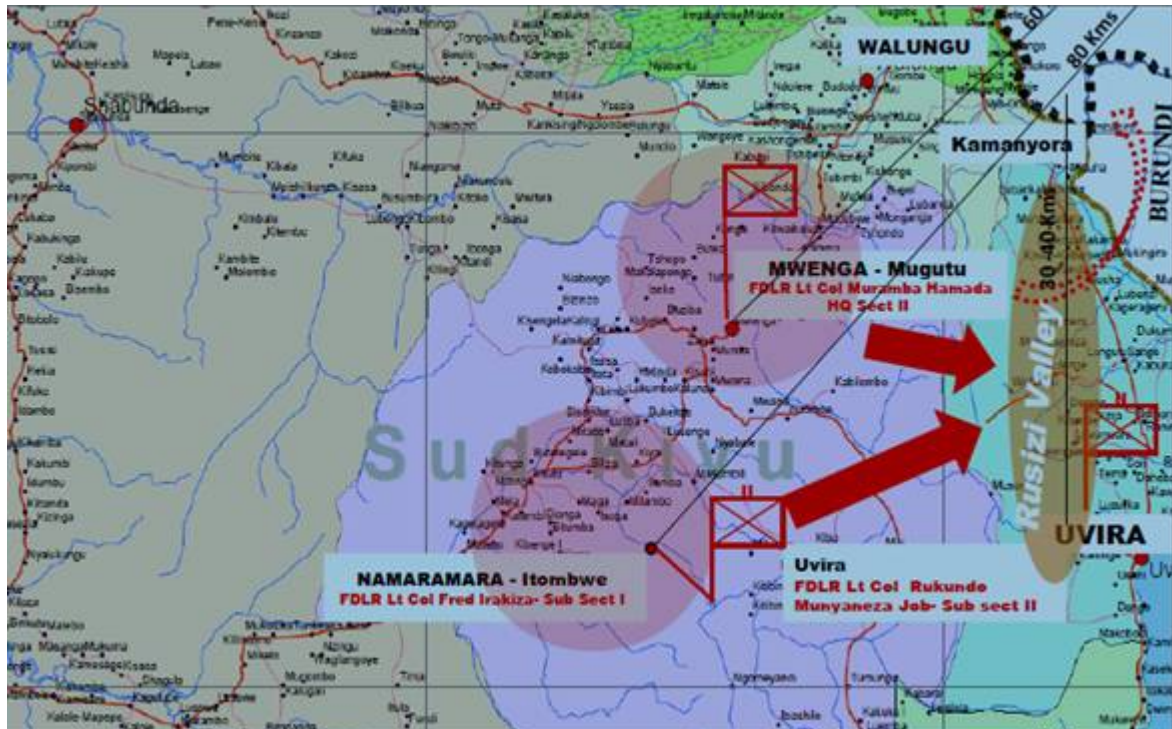
Annex 49

ADF commander Benjamin Kisokeranyo is in charge of intelligence, finances and supplies (picture shared by the Ugandan government)



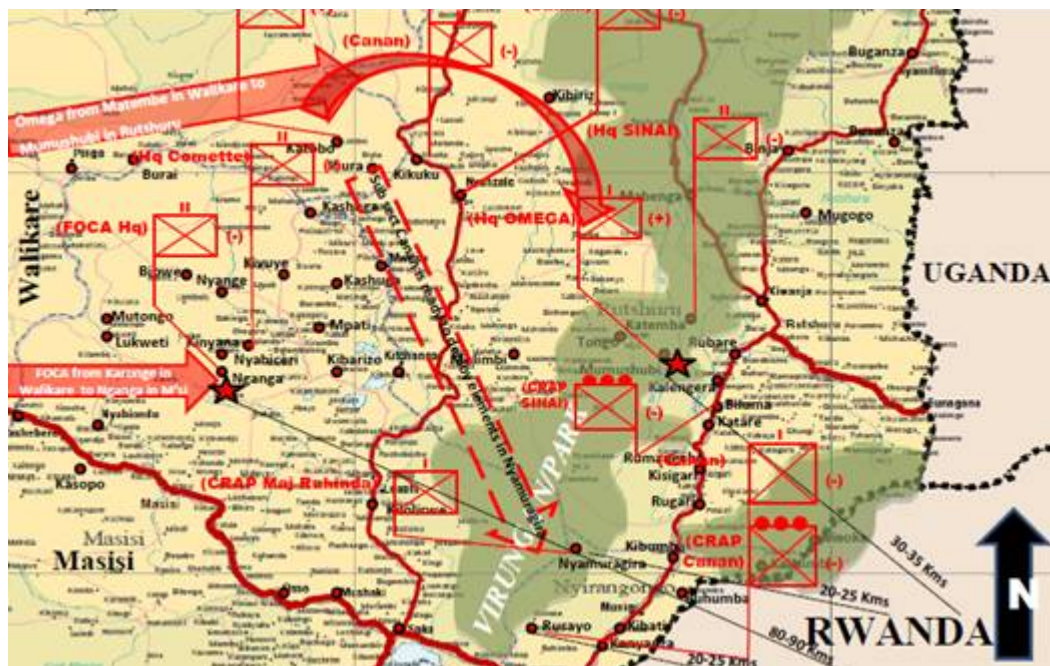
Annex 50

FDLR deployments in the southern part of South Kivu (provided to the Group by the Government of Rwanda)



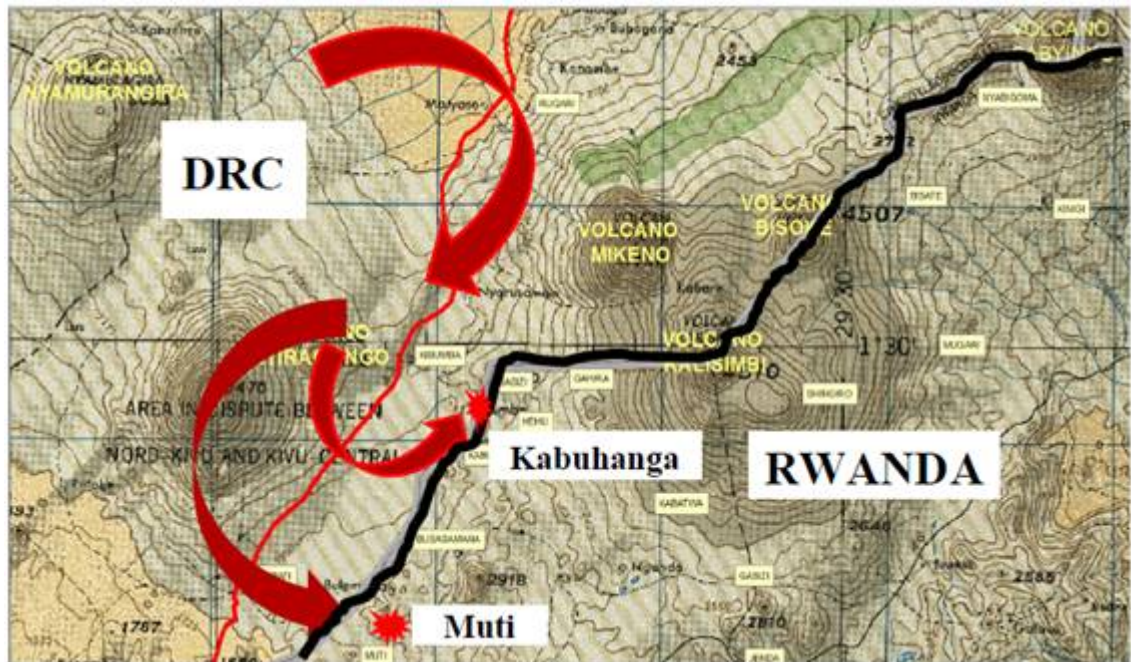
Annex 51

FDLR deployments in North Kivu (provided to the Group by the Government of Rwanda)



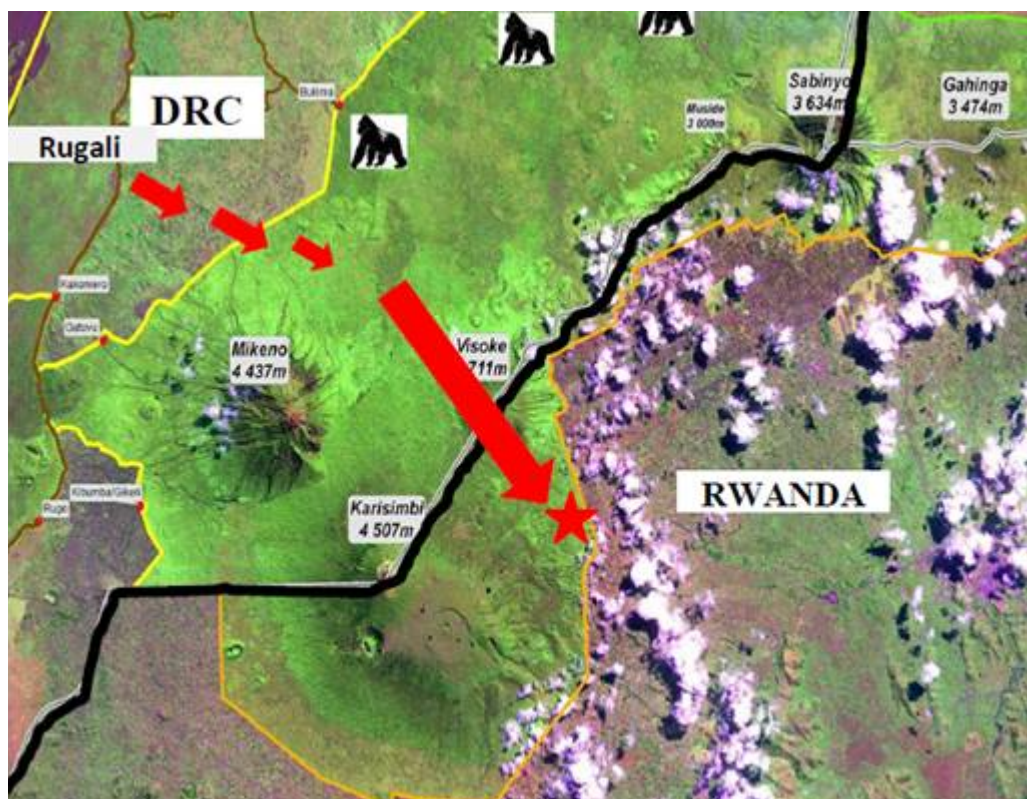
Annex 52

Map of the locations of the first FDLR attack in Rwanda on RDF positions at Muti and Kabuhanga on 27 November 2013 (provided to the Group by the Government of Rwanda)



Annex 53

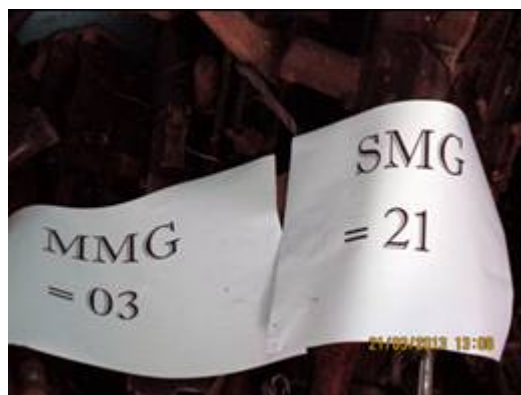
Map of the location of the second FDLR attack in Rwanda in the Virunga National Park, on 2 December 2013 (provided to the Group by the Government of Rwanda)



Annex 54

Mukamira camp, Rwanda — Items, including weapons, recovered by the RDF after the 27 November and 2 December 2012 FDLR attacks in Rwanda (pictures taken by the Group)

The RDF recovered a total of 33 weapons (guns, mortars, or grenade launchers) from FDLR combatants captured or killed during the attacks



Three medium machine guns and 21 AK-47s
R4 rifle



One



G3 rifle



7 60 mm mortars



255 60 mm shells



100 RPG grenades



7.62 mm ammunition

Identification documents recovered by RDF on FDLR combatants



FDLR identification card



Annex 56

Revocation of Fidèle Nzambiyakira from the Burundian armed forces — October 2010

DECRET N° 100/ 21 DU 11 OCTOBRE 2010 PORTANT REVOCATION DES OFFICIERS DE LA FORCE DE DEFENSE NATIONALE
 19-10-2010
 Mpirabakana Daniel

REPUBLIQUE DU BURUNDI
 CABINET DU PRESIDENT

DECRET N° 100/ 21 DU 11 OCTOBRE 2010 PORTANT REVOCATION DES OFFICIERS DE LA FORCE DE DEFENSE NATIONALE

LE PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE,

Vu la Constitution de la République du Burundi ; Vu la loi n° 1/022 du 31 décembre 2004 portant Création, Organisation, Missions, Composition et Fonctionnement de la Force de Défense Nationale ; Vu la loi n° 1/15 du 29 avril 2006 portant Statut des Officiers de la Force de Défense Nationale du Burundi ; Vu le décret n° 100/26 du 16 janvier 2006 portant Réorganisation du Ministère de la Défense Nationale et des Anciens Combattants ; Vu le décret n° 100/02 du 29 août 2010 portant Nomination des Membres du Gouvernement ; Vu le décret n° 100/08 du 13 septembre 2010 portant Structure, Fonctionnement et Missions du Gouvernement de la République du Burundi ; Vu les dossiers administratifs et disciplinaires des Intéressés ; Sur proposition du Ministre de la Défense Nationale et des Anciens Combattants ;

DECRETE :

Article 1 : Sont révoqués de la Force de Défense Nationale :

- ↳ Commandant Nixon NIBITANGA, SS 1807 de la matricule ;
- ↳ Lieutenant Fidèle NZAMBIYAKIRA, SS 1513 de la matricule ;
- ↳ Lieutenant Jean Claude MANIRAKIZA, SS 1620 de la matricule.

Article 2 : Toutes dispositions antérieures contraires au présent décret sont abrogées.

Article 3 : Le Ministre de la Défense Nationale et des Anciens Combattants est chargé de l'exécution du présent décret qui entre en vigueur le jour de sa signature.

Fait à Bujumbura, le 11 octobre 2010,

Pierre NKURUNZIZA.

PAR LE PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE,

LE PREMIER VICE-PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE,

Thérèse SINUNGURUZA.

LE MINISTRE DE LA DEFENSE NATIONALE ET DES ANCIENS COMBATTANTS,

Pontien GACIYUBWENGE, Général-Major.

Annex 57

**FPM combatants training — from FPM/ADN website
(<http://abatabazi.wordpress.com/au-front/>) — image accessed on
21 January 2013**



Annex 58

FPM weapons seized by Burundian armed forces after the October 2012 attack in Cibitoke (picture taken by the Group in April 2013)



Annex 59

**Huts burned by the APCLS in the IDP camp at Kahe on
27 February 2013 (picture taken by the Group in March 2013)**



Annex 60

Houses destroyed in Kitchanga following FARDC and APCLS fight on 27 February 2013 (first two photographs taken by the Group in March 2013, third photograph shared by the FARDC and taken on 27 February 2013)



Annex 61

Unexploded mortar shells fired on Kitchanga by the FARDC under Col. Mudahunga, on 27 February 2013 (picture taken by the Group in March 2013)



Annex 62

**Provisional list of Kitchanga victims drafted by local authorities —
March 2013**

LISTA dos VICTIMAS KITCHANGA UNICION DO VA QWQWQ
do distrito

Nº	Nome e Paternidade	Sexo	Localidade
01	Paulo	M	Kitchanga
02	Paulo	M	Kitchanga
03	Paulo Kichanga	M	Kitchanga
04	Paulo Kichanga	M	Kitchanga
05	Paulo Kichanga	M	Kitchanga
06	Paulo Kichanga	M	Kitchanga
07	Paulo Kichanga	M	Kitchanga
08	Paulo Kichanga	M	Kitchanga
09	Paulo Kichanga	M	Kitchanga
10	Paulo Kichanga	M	Kitchanga
11	Paulo Kichanga	M	Kitchanga
12	Paulo Kichanga	M	Kitchanga
13	Paulo Kichanga	M	Kitchanga
14	Paulo Kichanga	M	Kitchanga
15	Paulo Kichanga	M	Kitchanga
16	Paulo Kichanga	M	Kitchanga
17	Paulo Kichanga	M	Kitchanga
18	Paulo Kichanga	M	Kitchanga
19	Paulo Kichanga	M	Kitchanga
20	Paulo Kichanga	M	Kitchanga
21	Paulo Kichanga	M	Kitchanga
22	Paulo Kichanga	M	Kitchanga
23	Paulo Kichanga	M	Kitchanga
24	Paulo Kichanga	M	Kitchanga
25	Paulo Kichanga	M	Kitchanga
26	Paulo Kichanga	M	Kitchanga
27	Paulo Kichanga	M	Kitchanga
28	Paulo Kichanga	M	Kitchanga
29	Paulo Kichanga	M	Kitchanga
30	Paulo Kichanga	M	Kitchanga
31	Paulo Kichanga	M	Kitchanga
32	Paulo Kichanga	M	Kitchanga
33	Paulo Kichanga	M	Kitchanga
34	Paulo Kichanga	M	Kitchanga
35	Paulo Kichanga	M	Kitchanga
36	Paulo Kichanga	M	Kitchanga

33	Proteridites	Proteridites	39	Proteridites	Proteridites
34	Proteridites	Proteridites	40	Proteridites	Proteridites
35	Proteridites	Proteridites	41	Proteridites	Proteridites
36	Proteridites	Proteridites	42	Proteridites	Proteridites
37	Proteridites	Proteridites	43	Proteridites	Proteridites
38	Proteridites	Proteridites	44	Proteridites	Proteridites
39	Proteridites	Proteridites	45	Proteridites	Proteridites
40	Proteridites	Proteridites	46	Proteridites	Proteridites
41	Proteridites	Proteridites	47	Proteridites	Proteridites
42	Proteridites	Proteridites	48	Proteridites	Proteridites
43	Proteridites	Proteridites	49	Proteridites	Proteridites
44	Proteridites	Proteridites	50	Proteridites	Proteridites
45	Proteridites	Proteridites	51	Proteridites	Proteridites
46	Proteridites	Proteridites	52	Proteridites	Proteridites
47	Proteridites	Proteridites	53	Proteridites	Proteridites
48	Proteridites	Proteridites	54	Proteridites	Proteridites
49	Proteridites	Proteridites	55	Proteridites	Proteridites
50	Proteridites	Proteridites	56	Proteridites	Proteridites

Annex 64

Attack on MONUSCO in Kisangani

On 20 November 2012, demonstrators in Kisangani (Orientale Province), who were upset about M23 capturing the city of Goma, attacked two MONUSCO facilities. One group attacked MONUSCO Headquarters by throwing stones at staff and facilities, rolling burning tires at a vehicle and the gate, and attempting to breach the wall; however, MONUSCO forces and PNC officers protected the facility and staff with minimal damage.

The same day, a second crowd of approximately 200 people attacked the MONUSCO Logistics Base (known as ONATRA). The crowd burned tires in front of the main gate, causing its destruction, and threw stones at MONUSCO staff and facilities. Some protestors breached the ONATRA perimeter, caused damage to several buildings and equipment, and burned and destroyed four UN vehicles. At the request of the MONUSCO Sector Commander in Kisangani, the 9th Military Region Commander of FARDC, Gen. Jean Claude Kifwa, arrived with FARDC troops and helped to calm the situation at the ONATRA base.

Also on 20 November 2012, protesters attacked several other facilities in Kisangani including the office the PPRD (President Kabila's party), and the residence of the outgoing Governor Médard Autsai Asenga. Protesters also attacked two premises of the "*Jesus le Seul Sauveur*" church of Pasteur Runiga, then the political coordinator of M23.



The main gate at the MONUSCO ONATRA base in Kisangani at 1215h on 20 November 2012 (source: UN staff). After burning tires damaged the front gate, a MONUSCO staff person drove the forklift carrying a container to protect the entry. Protestors throwing rocks from a hill across the street from the gate broke the windows of the forklift cab, injuring the driver, who was unable to lower the container to the ground. Numerous rocks thrown at MONUSCO staff are visible on the ground.



Close-up of the forklift with the windows smashed by rocks thrown over the fence by protesters. (UN staff)



MONUSCO staff takes cover from rocks thrown by protesters while trying to extinguish MONUSCO vehicles on fire. Photo taken by UN source at 1229h on 20 November 2012. (UN staff)



MONUSCO staff try to extinguish MONUSCO vehicles set on fire by protesters, inside the ONATRA base. Numerous rocks thrown by protesters at the vehicles and MONUSCO staff are visible on the ground. Photo taken by UN source at 1217h on 20 November 2012 (UN staff)



Four MONUSCO vehicles destroyed by fire and stones. (UN staff)



Air conditioners ripped out of the walls of MONUSCO housing for security personnel by protesters who breached the west fence of the ONATRA base on 20 November. (UN staff)

Annex 65

Attacks on MONUSCO and Humanitarian Organizations in Bunia

On 20-21 November 2012, rioting in Bunia (Ituri District, Orientale Province) targeted facilities belonging to MONUSCO, various United Nations agencies, and international humanitarian organizations, as well as residences of UN and humanitarian staff. The rioting, which started when students and motorcycle taxi drivers demonstrated against the seizure of Goma by M23, was quickly manipulated by the senior PNC and FARDC officers in Bunia, and transformed into a two-day, organized looting spree.

Eyewitnesses in Bunia and a report by the District of Ituri specifically identified acting army commander Col. Willy Bonane Habarugira (see annex 66), a former RCD-Goma officer who has been deployed in Ituri since 2005, as participating in and organizing the looting of UN and humanitarian facilities and homes. Col. Bonane was the deputy commander of the Operational Zone in Ituri, but was acting commander during the looting spree due to the absence of Col. Fal Sikabwé, who was in Kinshasa. In addition, local residents and international staff identified PNC Chief Col. Juvénal Bideko (see annex 66) as participating in and directing attacks on UN and humanitarian compounds.

Crowds of people – sometimes mixed with police and soldiers – started attacking and looting facilities on the afternoon of 20 November. According to eyewitnesses – many of whom told the Group they were concerned for their safety by disclosing information about the attacks – police and soldiers guided the crowds to certain facilities and homes, and encouraged them to enter and loot. The attacks resumed on the morning of

21 November, and continued throughout the day into the evening.

The looting was systematic and almost exclusively targeted UN and humanitarian offices and homes, with more than three-dozen offices, warehouses, and homes affected. The looting came to end on 22 March, when Col. Fal returned to Bunia from Kinshasa, and imposed order in the city.

The UN facilities attacked were: MONUSCO Headquarters; MONUSCO House restaurant and guesthouse; the World Food Programme's (WFP) warehouse and office; the office and psychosocial center of the UN High Commissioner for Refugees (UNHCR); and the office and warehouse of the Office of Coordination for Humanitarian Affairs (OCHA). Police officers and soldiers also directed crowds to the residences of UN staff residences; many were looted, but in other cases the crowds were convinced to move on by guards or landlords who bribed or otherwise convinced the crowd to leave their house alone.

Looters, including police and soldiers, entered the compounds of numerous international humanitarian organizations including: Première Urgence-Aide Médicale Internationale (PU-AMI), Solidarités International, Save the Children, Oxfam Québec, Welthungerhilfe (AAA) and Medair. While staff forestalled massive looting at some sites by bribing crowds, many offices, warehouses, and staff residences were pillaged and damaged. The looters stole food stocks, furniture, computers, printers, and cameras from UN offices, and similar items plus clothes and personal effects from staff homes. At some houses the looters

were so thorough and took their time to such an extent that they removed everything including the tiles from the walls of bathrooms.

During 21-22 November, UN and humanitarian staff moved to the MONUSCO military camp at Ndromo, where, on 22 November, they were subject to direct fire from FARDC elements outside the base. Most staff evacuated to Entebbe, Uganda on 23 November; however between 22-26 November, crowds regularly threw stones at Bangladeshi peacekeepers as they traveled on the road between Ndromo and MONUSCO Headquarters.

Looters also attacked four other sites in Bunia. They looted and burned the office of PPRD (President Kabila's party), and the "*Jesus le Seul Sauveur*" church of Pasteur Runiga, then the political coordinator of M23. In addition, they stole money and other goods from the house of a gold dealer, and from the residence of staff from a minerals company.

Following the attacks, ten PNC and 3 FARDC were arrested and tried by the Military Tribunal in Bunia. Five PNC and 1 FARDC were convicted of pillaging; however no charges were brought against either Col. Bideko or Col. Bonane.

These attacks not only disrupted the work of MONUSCO and humanitarian agencies in Bunia, but have also strained relations between some parts of the local community and the international agencies serving them. These tensions persisted through early 2013, and manifested in several attacks on MONUSCO staff and vehicles during February and April in Bunia.



MONUSCO Military Police vehicle burning in front of MONUSCO House at approximately 1530h on 20 November 2012.



Close-up of a photo taken at 1600h on 20 November 2012, showing FARDC soldier (at left), and PNC policemen (lower right corner) present as people attack MONUSCO personnel, vehicles, and facilities.



Close-up of a photo taken at 1600h on 20 November 2012, showing an armed FARDC soldier present as people attack MONUSCO personnel, vehicles and facilities.



Close-up of a photo taken at 1601h on 20 November 2012, showing two PNC policemen (lower left, lower right) and at least four FARDC soldiers, including a senior officer (with yellow epaulet on his shoulder) present at protesters attack MONUSCO personnel, vehicles, and facilities.



People throwing rocks at a MONUSCO vehicle near MONUSCO Headquarters on 20 November.



A close-up of the previous image shows a FARDC vehicle parked up the street.



Rocks impacting a MONUSCO vehicle near MONUSCO Headquarters on 20 November 2012.



Fire from a Molotov cocktail thrown over the east wall of the MONUSCO Headquarters on 20 November.



The paillote at MONUSCO House on fire as a result of a Molotov cocktail thrown over the east fence, at approximately 1630h on 20 November. FARDC soldiers, led by Colonel Bonane, subsequently looted the MONUSCO House restaurant, bar, and guesthouse.

Annex 66

FARDC and PNC organizers of 20-21 November 2012 looting of MONUSCO, UN and humanitarian offices, warehouses and homes in Bunia



Col. Willy Bonane Habarugira, FARDC.



Col. Juvénal Bideko, PNC.

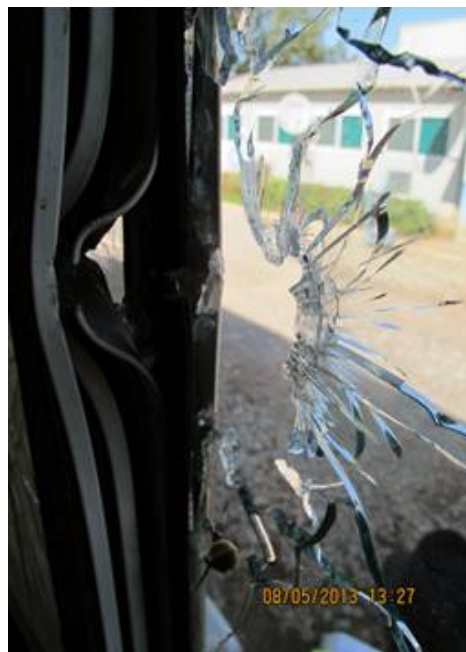
Annex 67**Attack on MONUSCO in Lubumbashi**

On 23 March 2013, elements of the Republican Guard shot at MONUSCO Headquarters in Lubumbashi. The Republican Guard had been pursuing a group of Kata Katanga, which had entered the MONUSCO compound (see para. 88). After the Kata Katanga entered, the Republican Guard surrounded the two sides of the compound that face the street. They shot through the front gate, breaking a window and destroying an air conditioner in the Security Office, and shot over the walls of the compound.

The Guard also shot up a PNC outpost near the back gate to MONUSCO HQ, destroying a television and causing other minor damage. There were no casualties among MONUSCO staff or the PNC guards, who had entered the MONUSCO compound when the Republican Guard arrived.



Bullet hole in the front gate of the MONUSCO Headquarters in Lubumbashi, shot by a FARDC soldier on 23 March 2013.



Window in MONUSCO's Security Office smashed by a bullet fired through the main gate of the MONUSCO Headquarters in Lubumbashi on 23 March 2013.



Bullet hole in the wall of the MONUSCO Headquarters, shot by FARDC on 23 March 2013.



Bullet hole in the front gate of the MONUSCO Headquarters in Lubumbashi, shot by a FARDC soldier on 23 March 2013.

Annex 68

M23 communiqué denying the recruitment and use of child soldiers — 11 June 2013



COMMUNIQUE N°009/DCPM/M23/2013

La Direction du Mouvement du 23 Mars s'inquiète profondément du contenu d'un récent communiqué de la MONUSCO faisant état d'une prétendue menace de recrutement dont pourraient faire l'objet 53 ex-enfants soldats dans le territoire de Nyiragongo et dont notre Mouvement serait responsable.

En fait, ce communiqué qui se fonde sur des faits inexistant ne sert que de diversion sur la chasse à l'homme et des exactions dirigées actuellement contre des personnes appartenant à la communauté Rwandophone dans la ville de Goma que la MONUSCO cautionne par son silence flagrant. Des citoyens Rwandophones de Goma, hommes d'affaires, fonctionnaires de l'état, étudiants, élèves, etc. sont enlevés à leurs domiciles la nuit comme le jour par des membres des services secrets, torturés et acheminés à une destination inconnue. Comme dans tous les autres cas, la prétendue collaboration avec le M23 sert de prétexte pour couvrir ces exactions sélectives. Et Les 17.000 hommes qui constituent le personnel militaire de la MONUSCO bénéficiant de la liberté de mouvement sur toute l'étendue du territoire national, y compris l'espace sécurisé par notre Mouvement sont incapables d'assumer leur mandat qui consiste à la protection des populations civiles.

S'agissant des enfants qui seraient sous menace d'enrôlement dans notre espace, notre Mouvement est disposé à offrir sa collaboration à la MONUSCO, au cas où elle en aurait besoin, pour garantir la sécurité à ces enfants dont cette organisation onusienne est la seule à connaître l'identité et la localisation.

Dans sa philosophie politique ainsi que ses pratiques, les convictions de notre Mouvement sont claires en matière de protection des enfants : ceux-ci ont leur place dans leur famille et à l'école. C'est pour cette raison que notre armée, notre police ainsi que notre administration observent scrupuleusement ces principes et ces organes ne sont exclusivement réservées qu'aux adultes volontaires. La MONUSCO se rappellera qu'en date du 15 mars 2013, notre Mouvement avait remis aux organisations humanitaires 13 enfants soldats capturés dans les rangs du trio Bosco Ntaganda, Jean-Marie RUNIGA et Baudouin NGARUYE à l'issue de 16 jours des combats. Nous n'avons jamais nourri une quelconque intention d'enrôler des enfants dans notre Mouvement ni de les utiliser de quelle que manière que ce soit. Dans notre espace, les écoles et les centres d'encadrement des enfants fonctionnent normalement et ces derniers, sécurisés par notre police, s'y rendent massivement et en toute liberté.

CONTACT: Tél. Cabinet du Président: +243997371787, porte parole: +243971314004, +243974092405, +243997710965,
Com. Cell USA: +18176906863, Com-Cell Europe: +32681899360, Com Cell Canada: +16134681056
Courriel: mouvementdu23mars@gmail.com
WebSite: www.m23mars.org

Les annonces sensationnelles de la MONUSCO sur des faits inexistantes ne devraient lui servir ni de cause d'excuse ni d'un quelconque acte prouvant qu'elle s'acquitte correctement de ses responsabilités dès lors qu'elle demeure inactive face à des exactions sélectives dirigées contre des citoyens pour leur appartenance ethnique ou pour leurs opinions. Les moyens matériels et humains ainsi que la liberté de mouvement dont elle dispose devraient servir à cette fin. La tragédie humaine causée par l'inaction de la MINUAR en 1994 au Rwanda est un cas d'école dont la MONUSCO devrait tirer leçon.

La MONUSCO ferait œuvre utile de voler au secours des personnes qui font actuellement les frais des services secrets du Gouvernement de Kinshasa dans la ville de Goma en lieu et place des propos diffamatoires et des procès d'intention qu'elle tient à l'encontre du Mouvement du 23 mars pour des faits qui n'existent pas.

Fait à Bunagana, le 11 juin 2013

Le Chef de Département de la Communication, Presse et Médias du Mouvement du 23 Mars



Amani KABASHA

Annex 69

Children in Kata Katanga — 23 March 2013



Some of the 45 children separated from Kata Katanga on 23 March 2013 in the MONUSCO compound at Lubumbashi.

MONUC – ISS - Movement Control (MOVCON) Joint Mission Co-ordination Centre (JMCC) JMCC -Tasking Request Form				MovCon - JMCC JMCC / 0199/13 14 MAY 13	
PART ONE Task Request. (To be completed by requesting officer)				UNIT MOVCON Registration Number #	Page # 1 Of Page # 2
Req. Officer Full Name : Federica Di Stefano		Date 14 MAY 13		Department/Unit/Section/etc. Child Protection Section	
Location Kinshasa		ID No. UNV-1646 Phone Number # 6759		Required Delivery Date: 17 MAY 13	
PRIORITY	# 1 – Immediate	# 2 – Essential x	# 3 – Necessary	# 4 – Desirable	
Description of Task and/or Instruction: (Attach documentation if required)					
Airlift of 30 ex child soldiers from Kinshasa to Lubumbashi					
Justification of tasking & Priority: (Attach documentation if required)-					
Children released from detention in Kinshasa, family tracing and reunification needed in hometown (Lubumbashi)					

MONUSCO travel authorization for the transfer of the 30 Kata Katanga children from Kinshasa back to Lubumbashi

Annex 70

Extract from AR Gold export papers, mentioning the destination of 10.1 kg of DRC gold

AR GOLD
Traders of Gold

FACTURE : NO 005/ARG/2012

Destinataire : VILLA NO 11& 12, JUMEIRAH BEACH ROAD
P.O. BOX: 213133, DUBAI, U.A.E
TEL: + 9714 3422030, FAX: + 97143422031
EMAIL : sibalicr@gmail.com

Doit pour la livraison de ce qui suit :

No lot	Nbre de colis	Poids net	P.U	P.T
005/2012	12 lingots	10.152,1	51,75	525.371

Prix unitaire : 51,75 USD
Prix total : 525.371 USD

Nous disons : cinq cent vingt cinq mille trois cent septante - un dollars américains.

Fait à Goma, le

AR GOLD
Traders of Gold
Pour AR GOLD
GOMA / RDC • NRC - 3164

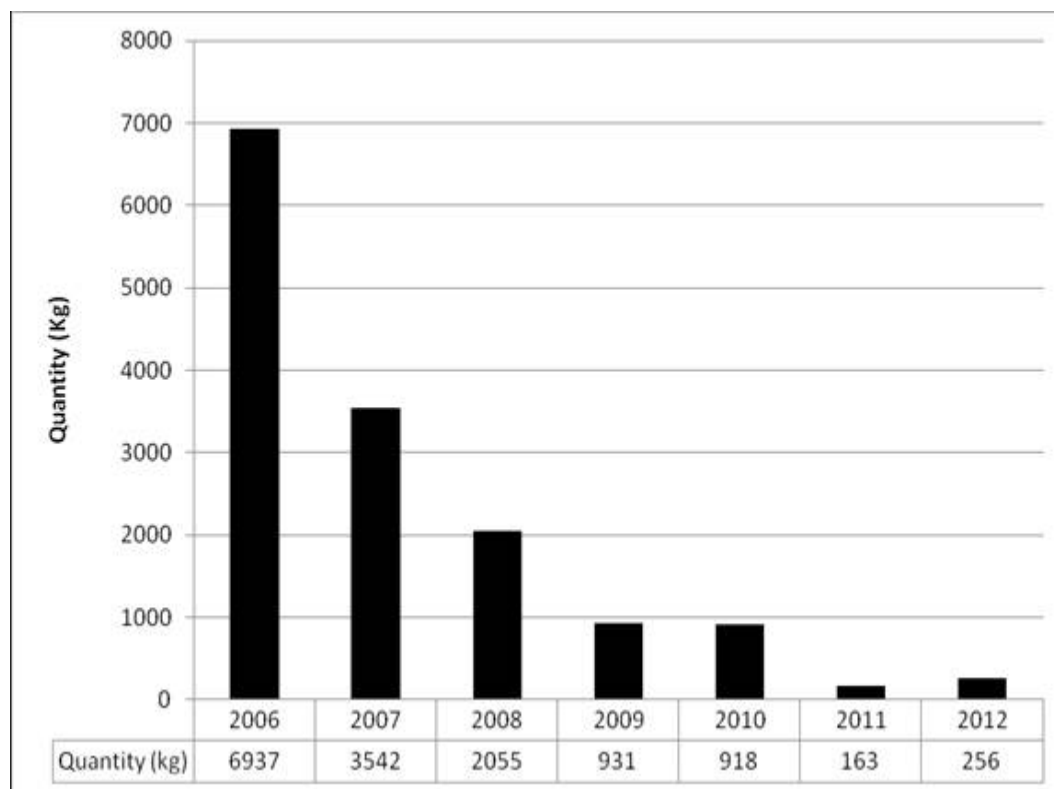
MR. KARIM SOMJI

[Signature]

GOLD S&P

Annex 71

Uganda, Gold Exports, 2006-2012 (kg)



Sources: For 2006 data: Uganda Bureau of Statistics, 2009 Statistical Abstract; for 2007-2011 data: Uganda Bureau of Statistics, 2011 Statistical Abstract; for 2012 data: Uganda Ministry of Mines, data provided to the Group of Experts.

Annex 72**Gold exports from Burundi, 1 January to 31 March 2013**

Comptoir name	Quantities exported (kg)
Ntahangwa s.p.r.l	165.000
S.C.E.E.M.B	167.642
Ets Jean Jbeili	2.507
Omni Distribution	51.300
Soc. Korerahamwe	38.500
Golden Gold	127.454
TOTAL	552.403

Source: Burundian mining authorities

Annex 73

Letter dated 6 October 2012 from Mukungwe head of cooperative to T2 Regiment

COOPERATIVE D'EXPLOITATION
MINIERE ARTISANALE
DE KALAMUGA - L
EN SIELE & CEMBA

Kalamuga 4/10/2012


Le Responsable de la
sécurité T2 et Regroupement :

Bonjour

En effet je fais l'agréable devoir
de vous informer que pour les
travaux réalisés et les cinq unités
par semaine, car vous faites depuis
longtemps l'achat de produits et les soldats
en police et l'armée. Les bases de données
de police et de service existante et par conséquent
1000 F.

Bonne compréhension

Le président de CEMBA
TABALA BACHA KALAMUGA



V. a. G. 2012
à T2. 7/10/12
GEMMENDANT PAIX

Annex 74

Bags of cassiterite in Njingala on 23 May 2013 (picture taken by the Group)



Annex 75

**CMM pledge to implement due diligence procedures —
October 2012**

1

C.M.M. Sprl
NRC 3561
GOMA / RDC
Tél. : +243853358489 / +243994023524
e-mail : chenyanhong1010@126.com / jean_sumbu@yahoo.com

**ACTE D'ENGAGEMENT A L'EXERCICE
DU DEVOIR DE DILIGENCE**

O. PREAMBULE

Nous, CONGO MINERALS & METALS « SPRL », Entité de Traitement de catégorie A, reconnaissant avoir été suspendu par lettre n°CAB.MIN/MINES/01/0332/2012 du 15 mai 2012 pour avoir violé les dispositions de la Note circulaire n°002/CAB.MIN/MINES/01/2011 du 06 septembre 2011 relative à l'application obligatoire des directives et recommandations du Guide du Devoir de Diligence de l'OCDE et de la résolution 1952 (2010) du Conseil de Sécurité de l'ONU dans le secteur minier congolais ;

Tenant compte du caractère continu, évolutif, positif et réactif du devoir de diligence raisonnable ;

Sur décision de la haute direction de la société, déclarons avoir conçu, adopté et mis à la disposition de nos fournisseurs, nos partenaires extérieurs, les autorités du secteur minier ainsi que de notre personnel les mesures suivantes :

1. La nomination d'une personne responsable de l'exercice du devoir de diligence raisonnable au sein de l'entreprise.
2. Notre adhésion à l'ITSCI

Huaying pledge — July 2012

Huaying Trading Company Sprl

N.R.C.2666 ID.Nationale 5-12B-N49611E
N°. Import / Export PM / G / 007-08/1000010BE

ACTE D'ENGAGEMENT**Preamble**

Nous, HUAYING TRADING COMPANY Sprl, en cours de transformation du Comptoir en Entité de Traitement de catégorie A.


Reconnaissant avoir été suspendu par la lettre N° CAB.MIN./MINES/01/0334/2012 du 15 mai 2012 pour avoir violé les dispositions de la note circulaire N°0002/CAB.MIN/MINES/01/2011 du 6 septembre 2011 adressée aux opérateurs miniers exerçant leurs activités dans la région de l'Est de la République Démocratique du Congo relative à l'application obligatoire des recommandations du Guide de l'OCDE spécialement les annexes I, II et III sur la chaîne d'approvisionnement responsable des minerais provenant des zones des conflits ou à haut risque et le supplément sur l'étain, le tantale et le Tungstène ainsi que de la résolution 1952 (2010) du conseil de sécurité des nations unies ;

Souhaitons, par la présente, obtenir l'agrément de notre ex. comptoir au titre d'Entité de Traitement de catégorie A dont notre dossier administratif pour l'obtention de cet agrément est déjà constitué et disponible dans tous les différents services du Ministère des Mines avec en annexe tous les preuves de paiement des redevances et cautions payées.

Annex 76

**Letter from the Minister of Mines to the Governor of North Kivu
requesting a team to be sent to qualify Bisie mine**

République Démocratique du Congo



MINISTRE DES MINES
Le Ministre

Kinshasa, le 08 MAR 2013
N° CAS MIN/MINES/01/0402/2013

Transmis copie pour information à :

- Son Excellence Monsieur le Premier Ministre, Chef du Gouvernement
« Avec l'assurance de ma haute considération »
- Son Excellence Monsieur le Vice-Premier Ministre, Ministre du Budget et Président de l'ECOFIRE;
- Son Excellence Monsieur le Vice-Premier Ministre, Ministre de la Défense Nationale et des Anciens Combattants.
- Monsieur le Ministre de l'Intérieur, Sécurité, Décentralisation et Affaire Coutumières
- Monsieur le Secrétaire Général du Gouvernement
- Monsieur le Secrétaire Général des Mines
(Tous) à Kinshasa/Gombe
- Honorable Président de l'Assemblée Provinciale du Nord-Kivu
- Monsieur le Ministre Provincial en charge des Mines du Nord-Kivu
- Monsieur le Chef de Division provinciale des Mines du Nord-Kivu
- Monsieur le Représentant provincial de la MONUSCO
- Monsieur le Représentant provincial du BGR.
(Tous) à Goma

Objet : Constitution d'une équipe conjointe pour la qualification et la validation des sites miniers du Territoire de Walikale et désignation des délégués des structures et organismes.

A Monsieur le Gouverneur de Province du Nord-Kivu
à Goma

Monsieur le Gouverneur,

Je vous rappelle que le Ministère des Mines a entamé le processus de qualification et de validation des sites miniers des Provinces productrices des 3T, (Tin : étain ; Tantale : coltan et Tungstène : wolframite), conformément aux normes édictées par l'OCDE et la CIRGL en vue de rompre le lien entre l'exploitation illégale des minerais et le financement des conflits armés en RDC d'une part et pour garantir l'accès de nos minerais sur le marché international auprès des fonderies et des utilisateurs finaux d'autre part.

1999 Avenue, Territoire de Goma (ex-ECOCOM), Boulevard du 31 Juin, Goma/Kinshasa - RDC
Tél : 09248 21 458-459
Fax : 09248 21 458-459
E-mail : goma@mines.cd

Ministère des Mines

H. Amadi

La Province du Nord-Kivu est l'une des provinces productrices des 3T. En dépit de l'agression dont la RDC est victime et de l'occupation d'une partie de votre Province par les forces négatives de M 23 et d'autres groupes armés non étatiques, il existe des territoires hors des conflits pour autoriser les activités minières, et cela passe par la qualification et la validation des sites miniers.

Aussi, conformément aux dispositions de l'article 4 de l'Arrêté Ministériel n°058/CAB.MIN/Mines/01/2012 du 29 février 2012 fixant les procédures de qualification et de validation des sites miniers des filières aurifères et stannifères, je vous demande d'instruire le Ministre Provincial en charge des Mines, dès réception de la présente, de constituer une équipe conjointe, en vue de procéder à la qualification et la validation des sites miniers du Territoire de Walikale.

En effet, la constitution de l'équipe conjointe vise à garantir la transparence du processus de qualification et de validation des sites miniers, ainsi que l'objectivité des analyses découlant des informations récoltées sur le site minier.

Dans ce cadre, le déploiement de l'équipe conjointe sur le terrain doit être effectif au plus tard 15 mars 2013 conformément aux dispositions de l'Arrêté susvanté.

L'équipe conjointe est supervisée par le Représentant du Ministre Provincial ayant les Mines dans ses attributions, assisté du Représentant de la MONUSCO Provincial. Les fonctions du Rapporteur sont assurées par le Représentant du BGR. J'attends le rapport de l'équipe à la fin de ce mois en cours.

Veuillez agréer, Monsieur le Gouverneur, l'expression de mes sentiments distingués.

Martin KABWEEZULU

3^{ème} étage, Avenue Giscard d'Estaing (ex-SCD/CMD), Boulevard du 30 Juin, Kinshasa/Ville - RDC
 Tél. : 80800 01 - 800 - 4771
 Site Web : www.mines.cd
 Email : mines@mines.cd

Annex 77

**Unnumbered stored cassiterite bags in Njingala on 23 May 2013
(picture taken by the Group)**



Annex 78

**Letter from the Governor of North Kivu requesting removal of
Mubi minerals, 27 May 2013**

REPUBLIQUE DEMOCRATIQUE DU CONGO.
GOVERNEMENT PROVINCIAL DU NORD-KIVU



**CABINET DU GOUVERNEUR
DE PROVINCE**
Le Gouverneur

Goma, le 27 Mai 2013

N° 01/431/CAB/GP-NK/2013.

Transmis copie pour information à :

- Monsieur le Secrétaire Général aux Mines ;
- Monsieur le Coordonnateur Général du SAESSCAM ;
- Monsieur le Directeur Général du CEEC ;
- Monsieur le Coordonnateur du projet PROMINES ;
- Monsieur le Représentant de PACT/ITRI ;
- Monsieur le Représentant de BGR ;
- Monsieur le Représentant de l'USAID ;
- Monsieur le Représentant de MONUSCO/JMAC (Tous) à Kinshasa ;
- Monsieur le Ministre Provincial des Ressources Hydrauliques et Electricité, Mines, Hydrocarbures, Industrie, Petites et Moyennes Entreprises du Nord-Kivu ;
- Monsieur le Chef de Division Provinciale des Mines et Géologie du Nord-Kivu ;
- Monsieur le Chef d'Antenne Provinciale du SAESSCAM ;
- Monsieur le Chef d'Antenne du CEEC/Goma (Tous) à Goma ;

Objet : Demande d'évacuation de foyers de minerais résiduels entreposés au Nord-Kivu

A Son Excellence Monsieur le Ministre
des Mines
à KINSHASA.-

Excellence,

J'ai l'honneur de venir auprès de votre

autorité en vue de l'objet en marge.

Cette démarche se justifie essentiellement par le fait qu'après la levée de la mesure de suspension qui frappait les entités de traitement C.M.M. et HUAYING, celles-ci ont commencé à recycler les rejets de leurs épurations antérieures. En outre, la dernière citée s'est vue constituée gardienne d'un lot de 9 840kg de cassitérite entreposée, depuis la suspension des activités minières en septembre 2010, dans les installations aujourd'hui vendues, du comptoir P.A.B.G qui n'a plus jamais ouvert ses portes. Le nouvel acquéreur voulant entrer en possession du bien acheté, le Ministre Provincial en charge des Mines a autorisé ce déplacement qui a été effectué en date du 2 Mai 2013 sous la supervision des services techniques.

Par ailleurs, toutes les entités, y compris celles qui n'étaient pas frappées par la mesure de suspension disposent encore de stocks de cassitérite provenant de sites non-qualifiés. L'inventaire de ces minerais bloqués à Mubi (Territoire de Walikale) ayant donné 406 Tonnes, j'estime qu'on pourrait avoisiner les 450 Tonnes, qu'il faudrait évacuer afin de commencer, après qualification des sites, le processus de traçabilité avec un stock zéro. Il sied aussi de tenir compte de l'aspect social, étant donné que ces entités, doivent, après analyse, apurer les transactions avec leurs fournisseurs à savoir de nombreux négociants, voire des coopératives en détresse.

Dans l'attente d'une suite que j'espère positive et rapide, je vous prie d'agréer, Excellence, l'expression de mes sentiments patriotiques.

= : Honorable Julien PALUKU KAHONGYA : =



Annex 79

**List of certified Maniema sites, Annex of Ministerial Arrêté —
19 October 2012**

0631 19 OCT 2012

**ANNEXE DE L'ARRETE MINISTERIEL N°...../AB-MIN/MINES/01/2012 DU..... PORTANT QUALIFICATION ET VALIDATION DES SITES MINIERES DES
TERRITOIRES DE KAILO ET DE PANGI DANS LA PROVINCE DU MANIEMA (Relevant du Centre de Négocio de Kalima)**

MINISTRE DES MINES
Le Ministre

	Dénomination	Territoire	Site minier	Code	Qualification/validation		Observation et/ou commentaires
					Vert, jaune, rouge	Validé ou non validé	
01.	METSER	Kailo	PE/17/SAB/MMA/CN/KAL/MINES/CERT/001/2012		Vert	Validé	
02.	LONYOMA	Kailo	PE/17/SAB/MMA/CN/KAL/MINES/CERT/002/2012		Vert	Validé	
03.	MUSUSA	Kailo	PE/17/SAB/MMA/CN/KAL/MINES/CERT/003/2012		Vert	Validé	
04.	CHANABONDO	Kailo	PE/17/SAB/MMA/CN/KAL/MINES/CERT/004/2012		Jaune	Non validé	
05.	LUTALA	Pangi	COOP/LWE/MMA/CN/KAL/MINES/CERT/004/2012		Vert	Validé	
06.	BENGO II	Pangi	PE/21/SAB/MMA/CN/KAL/MINES/CERT/005/2012		Vert	Validé	
07.	BUNZA	Pangi	PE/21/SAB/MMA/CN/KAL/MINES/CERT/006/2012		Vert	Validé	
08.	AVANGA	Pangi	PE/21/SAB/MMA/CN/KAL/MINES/CERT/007/2012		Vert	Validé	
09.	ISONGO	Pangi	PE/21/SAB/MMA/CN/KAL/MINES/CERT/008/2012		Vert	Validé	
10.	MATONGE/YUBU	Pangi	PE/21/SAB/MMA/CN/KAL/MINES/CERT/009/2012		Vert	Validé	
11.	BATAMBA	Pangi	PE/2595/SAB/MMA/CN/KAL/MINES/CERT/010/2012		Vert	Validé	
12.	MASIMELO	Pangi	PE/2594/SAB/MMA/CN/KAL/MINES/CERT/011/2012		Vert	Validé	
13.	KAYEYE	Pangi	CN/KAL/MINES/CERT/012/2012		Vert	Validé	
14.	LUBILE	Pangi	PE/2592/SAB/MMA/CN/KAL/MINES/CERT/013/2012		Vert	Validé	
15.	ATONDO	Pangi	PE/2592/SAB/MMA/CN/KAL/MINES/CERT/014/2012		Vert	Validé	
16.	MOKA/MUSUSANO	Pangi	PE/2592/SAB/MMA/CN/KAL/MINES/CERT/015/2012		Vert	Validé	
17.	LUSALO	Pangi	PE/2592/SAB/MMA/CN/KAL/MINES/CERT/016/2012		Vert	Validé	
18.	KIMBALA	Pangi	PE/2594/SAB/MMA/CN/KAL/MINES/CERT/017/2012		Vert	Validé	
19.	YUMA	Pangi	PE/2594/SAB/MMA/CN/KAL/MINES/CERT/018/2012		Vert	Validé	
20.	SALOKWANGO	Pangi	PE/2594/SAB/MMA/CN/KAL/MINES/CERT/019/2012		Vert	Validé	
21.	NAKENGE	Pangi	PE/2594/SAB/MMA/CN/KAL/MINES/CERT/020/2012		Vert	Validé	

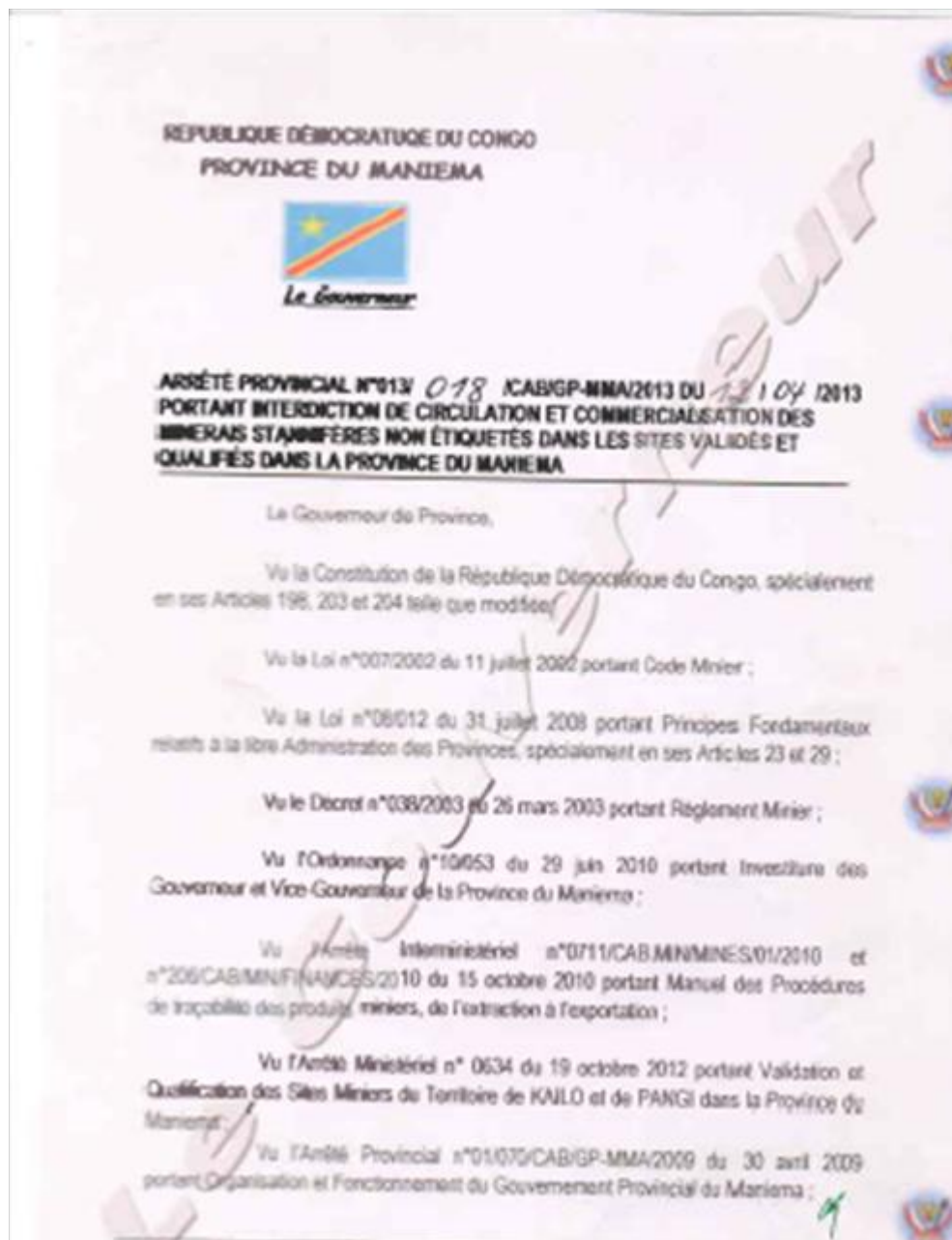
Légende :
 CN : Centre de Négocio ;
 MMA : Maniema ;
 KAL : Kalima ;
 SAB : Sakima ;
 PE : Permis d'exploitation ;
 CERT : Certifié.

Fait à Kinshasa, le 19 OCT 2012
Martin KABWELULU

3ème niveau, Immeuble Géométrique (ex SIDA/CMD), Boulevard du 30 Juin, Kinshasa/Gombe - RDC
 Tel : (0043) 011-510-4711
 Fax : (0043) 011-510-4711
 E-mail : info@mines.cd
info@mines.cd

Annex 80

Maniema Provincial Arrêté banning trade of untagged minerals from validated mines — 12 April 2013





Annex 81

Example of ICGLR certificate

DRC 00001

NOT TO BE OPENED FOR INSPECTION EXCEPT BY IMPORTING AUTHORITY OF DESTINATION
(Unauthorised opening constitutes a violation of this certificate)

DRC 00001



DEMOCRATIC REPUBLIC OF CONGO

Ministry of Mines
Centre of Evaluation, Expertise and Certification of Precious and Semi-Precious Minerals (CEECC)



ICGLR REGIONAL CERTIFICATE

Product: _____

This is to certify that Consignment No. _____
originating from _____ in _____ Province
in the Democratic Republic of Congo has been mined, traded and handled in accordance
with the requirements of the ICGLR standards.

Name and address of the exporter: _____
Name and address of the importer: _____

Exporter Lot Number: _____
Date of shipment: _____
Date of expiry of certificate: _____
Shipped by: _____
Transiting through: _____

Designated Mineral	Ore type	Weight	Purity	Value
Total				

Name of Issuing Officer: _____ ID #: _____
Position: _____
Date: _____

Signature of regulatory authority: _____
Date: _____

Security measure
foil, hologram or ink mark
(We have to discuss)

DRC 00001



**DEMOCRATIC
REPUBLIC OF
CONGO**

**IMPORT
CONFIRMATION
CERTIFICATE**

This is to certify that
the certified product
was imported into _____

and that the import
has been checked and
verified in compliance
with all rules and
regulations concerning
the certificate of origin

Stamp of importing
authority: _____

To be returned to:
Ministry of Mines
Centre of Evaluation,
Expertise and Certification of
Precious and Semi-Precious
Minerals (CEECC)
17th Floor, BCDC Tower
Boulevard du 30 juin
Kinshasa, DRC

Annex 82

Truck loaded with cassiterite bags from Walikale and seized by DRC authorities in Masisi in June 2013 (picture taken by the Group in June 2013)



Annex 83

Bags of Congolese minerals seized in 2012 in Burundi (picture taken by the Group in April 2013)



Annex 84

**Plane being loaded with minerals on Shabunda airstrip,
March 2013**



Annex 85

Ivory



A carved ivory tusk from a forest elephant, on sale for \$100; May 2013.

Annex 86**Ugandan government seizures of Ivory, Hippo or Rhino in Uganda, from January 2012 to 14 May 2013**

Date of Seizure	Location of Seizure	Item Seized	Nationality of Smuggler(s)
10 February 2012	Entebbe International Airport (EIA)	17 pieces of worked ivory	Chinese (1)
10 February 2012	Pakwatch (customs office)	99 pieces of worked and 10 pieces of raw ivory; 162 kg of hippo teeth; 3 bones of elephants; 9 lizard skins.	Chinese (1), Congolese (1)
23 March 2012	EIA	3 kg of worked pieces of rhino	Indian (1)
25 April 2012	EIA	6 kg of raw ivory pieces	Chinese (1)
17 June 2012	EIA	473 kg of raw ivory pieces	Liberian (1)
23 June 2012	EIA	5 kg of worked ivory	Unknown (1)
19 July 2012	Kampala	92 kg of pieces of hippo	Ugandan (1)
8 August 2012	EIA	9 pieces of raw ivory	Liberian (1)
10 August 2012	Old Kampala	66 pieces of hippo teeth and 1 piece of raw ivory	Ugandan (1)
16 September 2012	Rubirizi	6 pieces of raw ivory	Ugandan (3)

On 7 February 2013, the Government of Uganda announced that representatives of the Ugandan and American militaries had recovered 6 pieces of raw ivory in southeast Central African Republic, which were reportedly stashed by the Lord's Resistance Army.